عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع تطبيق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء

أحمد إبراهيم محمد غانم

رسالة ماجستير

القدس ــ فلسطين

1439هـ-2018م

واقع تطبيق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء

إعداد

أحمد إبراهيم محمد غانم

بكالوريوس في العلوم الصيدلانية من جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

المشرف: الدكتور ثمين هيجاوي

قــدمت هذه الرسالة استكمــالاً لمتطلبــات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية- معهد التنمية المستدامة/ جامعة القدس

1439هـ- 2018م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة –الارشاد الزراعي

إجازة رسالة

واقع تطبيق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء

إعداد الطالب: أحمد إبراهيم محمد غانم

الرقم الجامعي: 21512848

بإشراف: الدكتور ثمين هيجاوي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2018/7/21 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور ثمين هيجاوي التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً: الدكتور إبراهيم عفانة التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً: الاستاذ الدكتور معتز القطب التوقيع:.....

القدس– فلسطين

1439 هـ - 2018

الأهداء

إلى كل شهيد قدّم روحه لتحيا فلسطين

إلى من علمني بماذا أحيا، صاحب الفضل الكبير...والدي رحمه الله.

إلى من بعينها كبرت، وفي دفء قلبها احتميت، ومن عطائها ارتويت...أمي الداعية لي بالخير، أبقاني ربي تحت ظل برها.

إلى من إستعمرتْ قلبي، سكني الذي أهوى، رفيقةَ دربي، مرسىَ سفني...زوجتي.

إلى عزوتي وأهل ثِقاتي يامن تقاسمنا كل الذكرياتِ...إخوتي.

إلى كل قطعةٍ من كـــــــــبدي، فداكِم يومي وغـــدي...بنيّ وبناتي.

إلى من صَدَقني عند سؤاله وصدّقني عند كلامي ...أصدقائي وزملائي.

فإليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

إقرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أية جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

الاسم: أحمدإبراهيم محمد غانم

التوقيع:.....

التاريخ: 2018/7/21

شكر وعرفان

الحمد لله حمد الشاكرين، الذي أعانني على إتمام هذا البحث، وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري وعرفاني للدكتور ثمين هيجاوي لإشرافه على هذا البحث، وفضله الكبير في المساعدة وابداء الملاحظات المفيدة التي كان لها الأثر في أنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء الهيئة التدريسية في معهد التنمية المستدامة الذين كانوا نبراساً لي في مسيرتي التعيلمية، والشكر لإدارة جامعة القدس لاهتمامها في إعداد كوادر التنمية المستدامة.

ولا أنسى الأخ حيدر حجة مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس الذي قدّم بنفسه كل أنواع الدعم الممكن، والأخ سليم جيوسي رئيس لجنة التعليمات الفنية الإلزامية على مساعدته بُغية إتمام هذا العمل المتواضع، فكلي شكرٌ وعرفان على تذليل الصعاب.

والشكر موصول للدكتور عزام صالح، والدكتورة خولة نجوم، ولمنظمة الغذاء والزراعة (الفاو), للوقوف بجد لإنجاز كادر مؤهل في ما يختص بالسلامة الغذائية في فلسطين.

وأيضاً لكل من تفاعل إيجاباً من الجهات المعنية الذين قدموا لي المساعدة في جمع البيانات.

واخيراً وليس آخراً، أتقدم بشكري الى كل من عملوا على مساعدتي وتقديم النصح والتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع وأختص بذكر الأخ أيوب حشيش زميل الدراسة، نِعم الناصح ونِعم الرفيق أنت فشكراً لك.

أحمد إبراهيم محمد غانم

التعريفات

- **الغذاء:** هو أي طعام سائل أو صلب سواء كان مادة خام أو مصنعة أو نصف مصنعة، يتناوله الانسان ويؤدي وظيفة أو أكثر. (CAC/RCP 1-1969)
- **المستهلك:** يعرف المستهلك حسب قانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005 بأنه كل من يشتري أو يستفيد من سلعة أو خدمة.
- **ثقة المستهلك:** هو درجة رضا وتقبل المستهلك للمنتج. (جعاجعة، الغذاء والدواء الاردنية،2012)
- **مصدر الخطر:** عامل بيولوجي أو كيميائي أو فيزيائي يوجد في الأغذية أو بجانبها ويكون قادرا على إحداث ضرر. (CAC/RCP 1-1969)
- **سلامة الغذاء:** خلو الغذاء من أي مصدر خطر قد يسبب الضرر للمستهلك. (CAC/RCP 1-1969)
- **رصد الأخطار:** عملية تتألف من ثلاثة مكونات: تقييم الخطر، إدارة الخطر، والإبلاغ عن الخطر. (CAC/RCP 1-1969)
- **تقييم الخطر:** عملية قائمة على العلم تتألف من الخطوات التالية: التعرف على مصدر الخطر، توصيف مصدر الخطر،تقييم مدى التعرض، توصيف الأخطار. (CAC/RCP 1-1969)
- **الإبلاغ عن الخطر**: تبادل المعلومات والآراء بطريقة تفاعلية عن الأخطار بواسطة العاملين في تقييم المخاطر وادارتها، والمستهلكين وسائر الأطراف المعنية. (CAC/RCP 1-1969)
- **إدارة المخاطر:** عملية وزن بدائل السياسات في ضوء نتائج تقييم الأخطار، والاختيار بين خيارات الرقابة المناسبة وتنفيذهاعند الضرورة، بما في ذلك التدابير التنظيمية. (CAC/RCP 1-1969)
- **وعي المستهلك:** مدى إدراك المستهلك وفهمه لحقوقه وواجباته عند قيامه بشراء المنتجات. (جعاجعة،الغذاء والدواء الاردنية،2012)
- **سلامة الأغذية:** ضمان ألاّ تتسبب الأغذية في الإضرار بالمستهلك عند إعدادها و/أو تناولها طبقا للاستخدام المقصود منها(CAC/RCP 1-1969)

- **ثقة المستهلك**: هو الشعور الايجابي الذي يملكه الفرد إتجاه الطرف الأخر من حيث تمكنه بالقيام بالأعمال والأفعال المتفق عليها. (جعاجعة،الغذاء والدواء الاردنية،2012)
- **البلاستيك:** هي البوليمرات التي من الممكن أن يضاف لها مواد مضافة أو مواد كيميائية أخرى والتي يمكن لها أن تعمل كجزء بنيوي رئيسي من المواد أو الأدوات النهائية. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **البوليمرات:** هي أي مادة كيميائية ذات جزيئات كبرى تكونت بفعل، عملية بلمرة لمونمورات أو مواد كيميائية بادئة أخرى مثل عملية البلمرة بالإضافة أو بالتكثيف أو من خلال أية عملية مشابهة أخرى أو بالتعديل الكيميائي للجزيئات الكبرى الطبيعية أو الاصطناعية أو من خلال عملية التخمر الميكروبي. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **متعددة الطبقات البلاستيكية:** هي مادة أو أداة تتألف من طبقتين أو أكثر من البلاستيك. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **متعددة الطبقات والمواد:** هي مادة أو أداة تتألف من طبقتين أو أكثر من أنواع مختلفة من المواد أحدها على الأقل من البلاستيك. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **المونمر أو المادة الكيميائية البادئة الأخرى ويقصد بهما:** مادة كيميائية تمر بأي نوع من عمليات البلمرة لصنع بوليمرات. أومادة كيميائية ذات جزيئات كبرى طبيعية أو اصطناعية مستخدمة في تصنيع جزيئات كبرى معدلة أو مادة كيميائية مستخدمة لتعديل جزيئات كبرى طبيعية أو اصطناعية. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **مادة مضافة:** مادة كيميائية معدَّة لإضافتها إلى البلاستيك للحصول على تأثير فيزيائي أو كيميائي إمّا أثناء تصنيع البلاستيك أو في المادة أو الأداة النهائية. وهي معدة لأن تكون متواجدة في المادة أو الأداة النهائية. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **مساعدات انتاج البوليمرات:** هي أية مادة كيميائية مستخدمة لتوفير وسط مناسب لتصنيع البوليمر أو البلاستيك. قد تكون هذه المادة متواجدة في المادة أو الأداة النهائية دون أن تكون معدة لذلك أو أن يكون لها تأثير كيميائي في المادة أو الأداة النهائية. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **مادة كيميائية مضافة بدون قصد:** هي شائبة في المواد الكيميائية المستخدمة أو مادة تفاعل وسطية تشكلت أثناء عملية الانتاج أو نتجت عن تحللٍ أو تفاعل. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)

- **مساعدات البلمرة:** هي مادة كيميائية لإطلاق عملية البلمرة و/أو للتحكم في تكوُّن بنية الجزيئات الكبرى. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **المحاكيات الغذائية:** هي وسط اختبار يشابه الغذاء، ويقلّد في سلوكه عملية الانتقال من المواد الملامسة للغذاء. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **حد الانتقال الشامل** (OML): الكمية القصوى المسموح بها من مواد كيميائية غير متطايرة أطلقتها مادة أو أداة إلى المحاكيات الغذائية. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **حد الانتقال المحدد** (SML): الكمية القصوى المسموح بها من مادة كيميائية محددة أطلقتها مادة أو أداة إلى الغذاء أو المحاكيات الغذائية. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **الحد الإجمالي للانتقال المحدد** ((SML(T): مجموع الكميات القصوى المسموح بها لمواد كيميائية محددة انطلقت إلى الغذاء أو المحاكيات الغذائية معبر عنها كإجمالي حصص المواد الكيميائية المشار إليها. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **عائق وظيفي:** عائق مكون من طبقة أو أكثر من أي نوع من المواد يضمن بأن المادة أو الأداة النهائية تفي بمتطلبات الممارسة التصنيعية الجيدة. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **غذاء لادهني:** غذاء يستخدم له فقط المحاكيات الغذائية الملائمة لفحص الانتقال باستثناء المحاكيات الغذائية من نوع D1 وD2. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **المحددات:** هي حدود لاستخدام مادة كيميائية أو لانتقالها أو لمحتواها في مادة أو أداة. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **خصائص:** هي تركيب المادة الكيميائية أو معايير نقاوتها أو صفاتها الكيميائية الفيزيائية أو تفاصيل عملية تصنيعها أو أي معلومات إضافية تتعلق بالتعبير عن حدود الانتقال. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)
- **الجهة المختصة:** الجهة أو الجهات التي يحددها مجلس الوزراء لتنفيذ أحكام هذه التعليمات بموجب المادة (23) من قانون المواصفات والمقاييس والقوانين السارية الأخرى ذات الصلة. (التعليمات الفنية الإلزامية41-2013)

الملخص:

هدفت هذه الرسالة إلى دراسة واقع تطبيق الجهات المعنية للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، من خلال توضيح مفهوم التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء كمرجعيه تهدف إلى تحقيق ضمان أعلى مستوى حماية للمستهلك وأداة في تنظيم عملية طرح هذه المنتجات في السوق الفلسطيني ودور كل من الجهات المختصة (وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني) والتي يقع على عاتقها الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية، والمصنعين الذين يقع على عاتقهم الإلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام كل من المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال استبانات صممت خصيصاً لهذا الغرض، وتم إجراء مقابلات مع مدراء الدوائر المسؤولة عن الرقابة.

تم إجراء الدراسة في محافظات الضفة الغربية وقد كان مجتمع الدراسة مكوناً من جميع الدوائر الرقابية المختصة في الرقابة على تطبيق التعليمات وجميع المصانع التي تنتج مواد وأدوات بلاستيكية معدة لملامسة الغذاء، وأستخدمت طريقة العينة العنقودية العشوائية لاختيار عينة الدراسة من الموظفين، وبلغ حجم العينة 147 موظفاً، أما بالنسبة الى عينة المصانع فقد تم عمل مسح شامل لجميع أفراد العينة وقد كانت 77 مصنعاً، واخذ عينة قصدية لمدراء صحة البيئة في وزارة الصحة ودائرة الصناعة وحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد وتم إجراء الدراسة من كانون أول لعام 2017 إلى تموز 2018.

تمتعت استبانات الدراسة بدرجة عالية من الصدق والثبات لأداوات الدراسة، وتم أستخدام التكرارات النسبية واستخدام المتوسطات الحسابية ومقاييس النزعة المركزية وأختبارات (One sample T Test) ومصفوفة بيرسون (Pearson Correlation) واختبار التباين الأحادي (One analysis of variance way) و(Kruskal Wallis Test) و(Mann-Whitney U Test)، للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة.

تُظهِر نتائج الدراسة أن معرفة المصنعين والجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية عالية، وتظهر النتائج، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات افراد العينة تعزى لمتغير المصنعين والجهات المختصة، وكانت هذه الفروق لصالح المصنعين الذين كانت درجة معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الأعلى بمتوسط حسابي (3.82) مقابل (3.69) للجهات المختصة.

في حين أن نتائج المتوسطات الحسابية للإلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية في تقدير إجابات افراد العينة، أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لمتغير المصنعين والجهات المختصة، وقد كانت الفروق لصالح المصنعين الذين كانت درجة إلتزامهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الأعلى بمتوسط حسابي (2.95) مقابل (2.57) لدى الجهات المختصة والتي تعتبر متدنية.

وأظهرت الدراسة أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لمعرفة وإلتزام الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية عندما يتعلق بمكان وطبيعة العمل، وعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمعرفتها وإلتزامها عند مستوى الدلالة بما يتعلق بالمؤهل العلمي.

وعبرت الدراسة عن وجود علاقة بين معرفة الجهات المختصة ومتغير سنوات الخدمة حيث بلغ معامل الارتباط 28.6% في حين أنه لاعلاقة بين إلتزام الجهات المختصة ومتغير سنوات الخدمة.

أما بالنسبة للمصنعين فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمعرفة وإلتزام المصانع بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية في ما يتعلق بالمؤهل العلمي.

أما بخصوص متغير موقع المنشأة فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمعرفة المصانع بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية، وأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص الإلتزام في ما يتعلق بهذا المتغير.

ومن أهم توصيات الدراسة: العمل على تكرار هذه الدراسة للتمكن من إنشاء بنك معلومات يمكن الاستفادة منه عند وضع السياسات والخطط والتوجهات. ومن التوصيات أيضاً، تشجيع البحث العلمي لاجراء دراسات لبحث المخاطر المحتملة من المواد الكيميائية التي ترتحل من المواد والأدوات البلاستيكية إلى الغذاء وفقاً للعادات الإستهلاكية لدى المستهلك، والإستثمار في تجهيز مختبرات فلسطينية قادرة على القيام بالفحوصات الخاصة بحدود الانتقال المحدد والشامل لضمان سلامة المنتجات. ومن التوصيات أيضاً، تفعيل تقييم الأثر التشريعي كأداة تقييم ومتابعة للتشريعات الصادرة ودراسة الإيجابيات والسلبيات لأي تشريع، وتصميم وتنفيذ دورات تأهيلية للموظفين العاملين في الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء تهدف الى إكسابهم مهارات جديدة.

The reality of the application of the concerned authorities according to their opinion on the technical instructions mandatory (41-2013) for plastic materials and articles intended for contact with food

Prepared by: Ahmad Ibrahim Mohammad Ghanem
Supervised by: Dr. Thameen Hijawi

Abstract:

This thesis aimed to study the fact of implementation of technical regulation (41-2013) for plastic materials and articles intended to come into contact with food, by clarifying the concept of this technical regulation as a reference aimed at achieving the highest level of consumer protection and a tool in organizing the process of putting these products in the Palestinian market and the role of each of the competent authorities (the Ministry of Health and the Ministry of National Economy), which are responsible for enforcement of this technical regulation, and the manufacturers which must comply with this technical regulation.

To achieve the desired aim, the descriptive and analytical approach has been used, through questionnaires specially designed to reach for this purpose, in addition, meetings with managers of departments responsible for monitoring was held.

This study was conducted in the West Bank governorates, and the study population was composed of all the governmental monitoring departments concerned with the supervision on applying this technical regulation and all the manufacturers that produce plastic materials and articles intended to come into contact with food. The Cluster Random Sample method was used to select the study sample from the employees, the sample size was 147 persons.

A comprehensive survey was conducted for the entire community of manufacturers, which was 77 factories, and purposive sample for the directors from Environmental Health Department in Ministry of Health, Industry Department, and Consumer Protection Department in Ministry Of National Economy. The study was conducted from December 2017 - July 2018

The study questionnaire obtained a high degree of reliability and consistency for the study tools. In this thesis, relative frequencies, arithmetic averages, measures of central tendency, one sample T Test, Pearson Correlation, One way analysis of variance, Kruskal Wallis test, And Mann-Whitney U Test, were used to answer the questions and hypotheses of the study.

The results of the study show that the knowledge of the manufacturers and the competent authorities about technical regulation is high, and the results show that there are statistically significant differences in the arithmetical averages in estimating the responses of the sample members due to the variables of the manufacturers and the competent authorities. (3.82) against (3.69) for the competent authorities. While the results of the arithmetical averages for the implementation of the technical regulation in estimating the answers of the sample shown no significant differences due to the variables of the manufacturers and the competent authorities. The differences were in favor of manufacturers which compliance with technical regulation is higher with an average of (2.95) when competent authorities (2.57) which are considered low.

The study shows that there are differences of statistical significance about knowledge and compliance of the competent authorities with the technical regulation regarding to location and nature of the work, and the absence of differences of statistical significance for their knowledge and commitment at the level of significance regarding to scientific qualification.

The study shows that relationship between the knowledge of the competent authorities and the variable years of service. The correlation coefficient was 28.6%, whereas there is no relationship between the commitment of the competent authorities and the variable years of service.

For the manufacturers, the results of the study show that there are no difference of statistical significant knowledge and compliance of the manfucturers with the technical regulations for plastic materials and articles regarding to the location of factory and the scientific qualification.

Among the most important recommendations of the study:

- Replication and the establishment of an information bank that can be used when formulating policies, plans and directions;
- encourage scientific research to conduct studies to examine the potential risks of chemicals that migrate from plastic materials and articles to food according to consumer habits;
- investment in Palestinian laboratories to be capable of to check the specific and comprehensive migrations limits to ensure the safety of the product;
- activate the legislative impact assessment as a tool to evaluate and follow up the legislation issued to examine the pros and cons of any legislation;
- And design and caried out training courses for the technical regulations of plastic materials and articles intended to come into contact with food, aimed to providing the competent authorities and manufacturers with new skills.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1- المقـــدمـــة

تتداخل المصالح في السوق الفلســطيني وتختلــف التوجهــات فهنالــك المســتخدم أو المســتهلك الذي يعتبر إقناعه بأي منتج هو هــدف للصــانع لكــي يضــمن ترويجــاً لمنتجاتــه، وأهميتــه للصانع تكمن في زيادة حصته السوقية وهذا يعني تحقيق الارباح التي يسعى لها.

ويأتي دور الجهات المختصة بأطرها التشريعية والرقابية لتنظم تلــك العلاقــات وتضــع أســس لإتباعها بما يحقق تنظيم السوق، وفتح أسواق جديدة للصانع المحلــي وضــمان ســوق تنافســي يضمن تدفق مختلف المنتجات للمستهلك.

وتأتي أهمية تنظيم علاقة الجهات المختصة ببعضها ودور كــل منهــا، لكــي لا يحــدث تــداخل أو تضارب بالادوار الرقابية، وفي ما يخص الصانع فــإنّ إيضــاح إلتزاماتــه تضــمن ســلامة المنتج الذي يصل للمستخدمين النهائيين، وتساهم في تنظيم الســوق، ومــن هنــا يتضــح الــدور الذي من المفترض أن تؤديه التعليمات الفنيــة الالزاميــة كوثيقــة حكوميــة تهــتم بالخصــائص الفنية التي يجب أن يتمتع بها المنتج الذي يتم طرحه فــي الســوق الفلســطيني.(قانون مؤسســة المواصفات والمقاييس، 2000).

كما تعتبر التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء والتي تحمل رقم 41 لعام 2013 من التعليمات التي أصدرتها الجهات ذات العلاقة (وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني) لتنظيم هذا القطاع وضمان أعلى مستوى حماية لصحة المستهلك، وحسب المادة (22) فإن على الجهات المختصة القيام بوضع خطة لتطبيق جميع احكامها بحيث تتضمن مراحل التطبيق والموارد المطلوبة لتنفيذها بحيث لا تتجاوز مدة هذه الخطة ثلاث سنوات من سريان هذه التعليمات، فإنّ الباحث يأمل من خلال دراسة واقع تطبيق الجهات المعنية للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء الإجابة عن أسئلة الدراسة بشكل يتلائم مع متطلبات البحث العلمي. (التعليمات الفنية الخاصة بالمواد والأدوات الملامسة للغذاء، 2013).

2.1- مشكلة الدراسة

إنّ وصول منتج آمن على صحة المستهلك يتطلب إطاراً يحكم وينظم عملية إختيار مكوناته الأولية وعملية تصنيعه، وطرحه في السوق والتي تأتي تحت ما يسمى بالتعليمات الفنية الإلزامية حسب القانون الفلسطيني والذي يعتبر استيراد أية سلعة أو مادة وإدخالها إلى فلسطين أو إنتاجها فيها ملزما بتطبيق المتطلبات الواردة في التعليمات الفنية الإلزامية لتلك السلعة والتأكد من مطابقتها لإحكام تلك التعليمات.(قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس، 2000).

ونظراً لأن هذا النوع من الدراسات يعتبر من الدراسات النادرة على حد علم الباحث، والتي لم تحظ بالاهتمام في فلسطين رغم أهميتها القصوى، لذلك فإن هذه الدراسة تعتبر الأولى على حد علم الباحث والتي تفتح الباب أمام مزيد من الدراسات وتلقي الضوء على موضوع تطبيق الجهات المعنية للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَة لملامسة الغذاء، وكيفية الاستفادة من نتائجها في عمل تحليل للفجوات عند القيام بتقييم الأثر التشريعي (RIA) لها، وتقييم الأثر التشريعي منهج نظامي لإجراء

تقييم نقدي للآثار الإيجابية والسلبية للتشريعات المقترحة والتعديلات الضرورية للتشريعات القائمة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD،2004)، فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على واقع تطبيق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَة لملامسة الغذاء.

3.1- أهمية الدراسة

تقوم لجنة التعليمات الفنية الإلزامية _من خلال قانون مؤسسة المواصفات الفلسطينية رقم2000/6 الصادر بتاريخ 28 حزيران 2000 وكما هو مبين في المادة (16) والمادة (17) من هذا القانون_ بدراسة الإحتياجات وعمل وثيقة التعليمات الفنية الإلزامية والتي تحتوي على مواصفات المنتجات وكل ما يتعلق بطرق تحضيرها وعمليات إنتاجها، بما في ذلك الإلتزامات الواقعة على عاتق المسؤول عن طرح هذه المنتجات في السوق، سواء كان صانعاً أو مستورداً أو موزعاً، والتي يجب أن يلبيها بشكل إلزامي ليتم السماح له بطرح المنتجات في السوق. وتتضمن أيضاً الإشتراطات الواجب إتباعها في ما يخص ترميز المنتج أو السلعة وتعبئتها ومتطلبات بطاقة بيانها، بهدف الحد من أي مخاطر محتملة على صحة الإنسان أو البيئة وتنظيم السوق وضبط ما فيه. تتطلق أهمية هذه الدراسة من الأثر الذي يتركه تطبيق التعليمات الفنية الالزامية للمواد والأدوات البلاستيكية على ضمان المنتجات البلاستيكية التي يتم إستخدامها لتلامس الغذاء، وفيما يلي اهم النقاط التي تبرز أهمية الدراسة :

1. المواد والأدوات البلاستيكية مصدر لإرتحال عناصر ومواد كيميائية إلى الغذاء والتي يمكن أن تشكل خطراً على صحة الإنسان.
2. التأكد من أن التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء مرجع يمكن الوثوق به لضمان أعلى مستوى حماية للمستهلك وأداة في تنظيم عملية طرح هذه المنتجات في السوق الفلسطيني.

3. التعرف على مدى معرفة وإلتزام الجهات المختصة المسؤولة عن الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء.
4. التعرف على مدى معرفة وإلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية للمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.
5. إستخدام نتائج ومخرجات هذه الدراسة في كونها ستكون أداة في متناول أصحاب القرار في الوزارات والدوائر المعنية يمكن إستخدامها لتقييم الاثر التشريعي للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة للغذاء.

4.1- مبررات الدراسة

تأتي منطلقات ومبررات هذه الدراسة في عدة نقاط أهمها :

1. التعرف على نوع المخاطر المحتملة من إرتحال عناصر ومواد كيميائية ضارة من المواد والأدوات البلاستيكية إلى الغذاء في حال كانت غير ملبية للمتطلبات التي تضمن سلامة الغذاء.
2. ملائمة الإجراءات الرقابية التي تقوم بها الجهات المختصة بالرقابة على المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.
3. طبيعة عمليات الفحص المطبقة للتأكد من مطابقة المنتجات البلاستيكية للغرض المعَّده له سواء كان في التغليف أو التعبئة أو كأواني وأدوات بلاستيكية.
4. معرفة مدى التزام المصانع المحلية للمواد والأدوات البلاستيكية بالإشتراطات والأحكام ذات الصلة والتي تضمن سلامة هذه المنتجات للغرض المعدة له.
5. قلة الدراسات السابقة التي تدرس واقع تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية.

5.1- أهداف الدراسة

1. توضيح مفهوم التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء كمرجعيه تهدف إلى تحقيق ضمان أعلى مستوى حماية للمستهلك وأداة في تنظيم عملية طرح هذه المنتجات في السوق الفلسطيني.
2. الإطلاع على دور الجهات المختصة في الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء، ومدى معرفتها بالتعليمات الفنية الإلزامية لكي تقوم بدورها الرقابي بشكل فعَّال يضمن تلبية ما يتم طرحه من منتجات بلاستيكية معدة لملامسة الغذاء لإشتراطات التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء.
3. مدى معرفة وإلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية للمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.

6.1- أسئلة الدراسة

1. ما مدى معرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.
2. ما هي الفروقات بين معرفة وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.
3. ما مدى إلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.
4. ما هي الفروقات بين إلتزام وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.

5. كيف ترى الجهات المختصة تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.
6. ما الفروقات بين رأي المبحوثين من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.
7. ما مدى معرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.
8. ما مدى إلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.
9. كيف يرى المشتغلين تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.

7.1-فرضيات الدراسة:

- الفرضية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين من الجهات المختصة عن المعرفة بالتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، تعزى لمتغيرات (طبيعة العمل، مكان العمل،المؤهل العلمي).
- الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدرجة الكلية لاجابات المبحوثين من الجهات المختصة عن إلتزام الجهات المختصة بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، تعزى لمتغيرات (طبيعة العمل، مكان العمل، المؤهل العلمي).
- الفرضية الثالثة: لا يوجد ارتباط ذات دلالة احصائية بين إلتزام الجهات الرقابية بتطبيق التعليمات ومتغير سنوات الخدمة عند مستوى دلالة 0.05.

- الفرضية الرابعة: لايوجد ارتباط ذات دلالة احصائية بين معرفة الجهات الرقابية و متغير سنوات الخدمة عند مستوى دلالة 0.05.
- الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين عن معرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، تعزى لمتغيرات (موقع المنشأة، المؤهل العلمي).
- الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الدرجة الكلية لإجابات المبحوثين عن إلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، تعزى لمتغيرات (موقع المنشأة، المؤهل العلمي).
- الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لمدى المعرفة بالتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء في تقدير إجابات افراد العينة، تعزى لمتغير المشتغلين والمختصين.
- الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية للإلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء في تقدير إجابات افراد العينة، تعزى لمتغير المشتغلين والمختصين.

8.1- منهج وأدوات الدراسة

تم تطبيق المنهجين الوصفي والتحليلي في وصف الواقع وتحليل النتائج من خلال مراجعة الدراسات السابقة وإعداد إستبانه لمجتمع الدراسة، والأبحاث التي تحدثت عن الموضوع، وذلك لدراسة واقع تطبيق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء وتأثير ذلك على تحقيق أهداف التعليمات.

1.8.1 أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة المتمثل في واقع تطبيق الجهات المعنية للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء وتأثير ذلك على تحقيق أهداف التعليمات على مصدرين أساسين هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

فالبيانات الثانوية تم تجميعها من الجهات المختصة(الصحة،الاقتصاد الوطني ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية) وإتحاد الصناعات البلاستيكية في فلسطين ومركز التجارة الفلسطينية (PALTRADE)، حيث تم إستعراض واقع تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء وأهمية الالتزام في تطبيقها والتحديات والعوامل المؤثرة التي يواجهونها.

في حين البيانات الأولية تم الحصول عليها من خلال إستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم تصميم إستبانتين :الأولى لكادر وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد، والثانية للمصانع.
وقد روعي وضوح وملائمة الاسئلة وتضمت أسئلة مغلقة بما يحقق أهداف الدراسة، ملحق (2) وملحق (3)، وقد تم إختيار فقرات الإستبانة الخاصة بالجهات المختصة، بناء على أهداف التعليمات والمهام الموكلة على عاتق الجهات المختصة عند الرقابة عليها وتم إختيار فقرات الإستبانة الخاصة بالمشتغلين، بناء على أهداف التعليمات والمتطلبات التي يجب على الصانع مراعاتها لكي يكون ملبياً لها.

9.1- مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في مجال التفتيش والرقابة على تطبيق التعليمات (الصحة، الاقتصاد الوطني)، كما تم دراسة معرفة وإلتزام جميع المشتغلين المسجلين لدى الجهات

المختصة والعاملين في صناعة المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء في محافظات الضفة الغربية.

10.1- عينـــة الـــدراســـة

قسمت عينة الدراسة إلى عينتين:

- العينة الأولى : تضمنت الموظفين العاملين في مجال التفتيش والرقابة على تطبيـــق التعليمـــات (الصحة، الاقتصاد الوطني) حيث تم اختيار العينة بإستخدام أسلوب العينـــة العشـــوائية الطبقيـــة العنقودية، وذلك بتقسيم المجتمع إلى طبقات عنقودية حسب مكان العمل في وزارتهم.
- العينة الثانية: تضمنت المصانع (مصانع المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء) المسجلين لدى الجهات المختصة في محافظات الضفة الغربية، حيث تم اختيار العينـــة بإســـتخدام أســـلوب المسح الشامل حسب محافظات الضفة الغربية.

كما تم اختيار عينة قصدية غير عشوائية شملت المدراء العاملين في الوزارات ذات العلاقة بالدراسة لاجراء المقابلات الشخصية (الصحة، الاقتصاد الوطني).

11.1- حدود ومحددات الدراسة

1.11.1- حدود الدراسة:

1. حدود زمانية : خلال الفترة 2017 و2018
2. حدود مكانية :الجهات المختصة (الصحة ،الاقتصاد الوطني، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية) والمشتغلين "المصانع" (مصانع المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء) المسجلين لدى الجهات المختصة في محافظات الضفة الغربية.
3. حدود بشرية:الموظفون الحكوميون العاملون في مجال الرقابة والتفتيش (الصحة، الاقتصاد الوطني) ومصانع المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء في محافظات الضفة الغربية.

2.11.1- محددات الدراسة:

واجهت الباحث العديد من الصعوبات في إجراء هذه الدراسة هي:

1. نقص المعلومات لعدم توفر مصادر ومراجع أولية ودراسات شاملة ودقيقة حول موضوع الدراسة، حيث وجب على الباحث الذهاب إلى الجهات المختصة (الصحة، الاقتصاد الوطني، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية) في كل وزارة والرجوع إلى التقارير والسجلات الخاصة بها للحصول على المعلومات.
2. لصعوبة الوصول الى جميع محافظات الضفة الغربية، وارتفاع التكاليف والحاجة الى الوقت الطويل لاجراء البحث فقد اقتصرت الدراسة على معرفة وإلتزام الجهات المختصة والمصانع دون معرفة وجهة نظر المستخدم النهائي.

3.11.1- مكان البحث:-

أُجريت هذه الدراسة في محافظات الضفة الغربية حيث شملت المصانع، أما بالنسبة للموظفين العاملين في مجال الرقابة والتفتيش على المواد والأدوات البلاستيكية، فقد شملت جميع الجهات المختصة (الصحة، الاقتصاد الوطني).

12.1- هيكلية الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول مقسمة إلى عدة مباحث:

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، مبررات الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، منهج وأدوات الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، حدود ومحددات الدراسة.

2. الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.

يتكون الإطار النظري من خمسة مباحث وهي المبحث الأول مفهوم وأهمية التعليمات الفنية الإلزامية، والمبحث الثاني إتفاقية العوائق التجارية، والمبحث الثالث إتفاقية الصحة والصحة النباتية، والمبحث الرابع البنية التحتية للجودة ومفهوم تقييم الأثر التشريعي، والمبحث الخامس المواد البلاستيكية الملامسة للغذاء ومخاطر إرتحال مواد كيميائية على صحة الانسان، والمبحث السادس

صناعة المواد البلاستيكية الملامسة للغذاء في فلسطين، والمبحث السابع التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

الدراسات السابقة تنقسم إلى دراسات عن مخاطر المواد الكيميائية التي ترتحل من المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء، ودراسات حول التعليمات الفنية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء، ودراسات حول صناعة المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء والتعقيب على الدراسات السابقة.

3. الفصل الثالث: منهجية البحث

مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أداة الدراسة، تصميم الإستبانة، صدق الأداة وثباتها، توزيع الإستبانة.

4. الفصل الرابع : تحليل البيانات ومناقشتها.

5. الفصل الخامس : النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2- الإطار النظري

تتناول الدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالتعليمات الفنية الإلزامية والمواد البلاستيكية الملامسة للغذاء ودور الجهات المعنية في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.

1.1.2 التعليمات الفنية الإلزامية:

يعتبر مصطلح اللوائح التقنية أو الفنية أو القواعد الفنية هو رديف لمصطلح التعليمات الفنية الإلزامية وهي وثيقة تشتمل على: المواصفات الفنية والمتطلبات الأخرى ذات العلاقة والقواعد المتعلقة بالمنتجات أو الخدمات، والأنظمة التي يجب على الصانع أو المستورد إتباعها لدى تسويق أو طرح منتج في السوق (التوجيه الأوروبي رقم 2015/1535)، والمنتج هو كل ما يتعلق بأي منتج صناعي يتم تصنيعه وأي منتج زراعي، بما في ذلك منتجات الأسماك (التوجيه الأوروبي رقم 2015/1535).

والتعليمات الفنية الإلزامية هي الوثيقة التي تحدد فيها خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الانتاج وأنظمة الادارة ، وقد تشمل ايضاً المصطلحات والرموز والبيانات والتغليف ووضع

العلامات ومتطلبات بطاقة البيان التي تطبق على المنتج أو طرق انتاجه أو تقتصر على أي منها وتكون المطابقة لها الزامية (TBT Agreement, Annex 1.1) ولكن التعريف المعتمد حسب قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية لعام 2000، للتعليمات الفنية الإلزامية هو الوثيقة التي تحدد خصائص المنتجات أو العمليات المرتبطة بها والتي يكون الإلتزام بها إجبارياً، كما يمكن أن تتضمن أو تتناول المصطلحات الفنية أو الرموز أو التغليف أو تحديد السمات المميزة، أو متطلبات إعداد بطاقة البيان بما ينطبق على المنتج، أو طريقة إنتاجه (الوقائع الفلسطينية،64،2001).

ونجد أن التعريف القانوني المعمول به فلسطينيا يتوافق مع المتطلبات الدولية، ولكي تحتوي هذه الوثيقة على المضامين التي تم ذكرها، تم إعتماد آلية لإعداد التعليمات الفنية الإلزامية من خلال قرار مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم (2004/14) وما لحقه من تعديلات في قرار (2009/5)، وتهدف هذه الآلية إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (32) من أن إعداد واعتماد المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية وإجراءات تقييم المطابقة في ضوء المواصفات والأدلة والتوصيات الدولية إن وجدت، إلا إذا كانت هذه المرجعيات غير فاعلة أو غير ملائمة لتحقيق الأهداف المشروعة كالحفاظ على الأمن الوطني وحماية الإنسان أو الحيوان أو النبات أو البيئة أو لعوامل مناخية أو جغرافية أو مشاكل في البنية التحتية أو لتلبية حاجات فلسطين المالية أو التنموية أو التجارية، على أن لا تقيد التجارة إلا بالقدر اللازم لتحقيق هذه الأهداف أو توفير مستوى الحماية المطلوب (قانون المواصفات والمقاييس،2000).

وقد تم إنشاء لجنة التعليمات الفنية الإلزامية، التي يناط بها إعداد التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالسلع والمواد والخدمات ومراجعتها وتعديلها واستبدالها ونشرها بما يتلائم مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) كما هو مبين في ملحق (8)، والتعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات العربية والإقليمية والدولية العاملة في مجال وضع التعليمات الفنية الإلزامية وكذلك مع نقطة الإستعلام (WTO) في وزارة الإقتصاد الوطني (آلية إعداد التعليمات الفنية الإلزامية،2004).

وقد يتبادر للذهن، لماذا منظمة التجارة العالمية (WTO)؟ وما علاقة التعليمات الفنية الإلزامية بمنظمة التجارة العالمية؟

فقد تم إعتماد مفهوم التعليمات الفنية الإلزامية للسلع ضمن إتفاقية العوائق الفنية للتجارة المذكورة في ملحق (9) (TBT Agreement)، النابعة عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT,1994) والتي كانت النواة في تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تدعو الى مراعاة معايير ومواصفات خاصة للسلع والمنتجات لإزالة العوائق التي تمس التجارة، بقصد تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة وتوحيد المتطلبات المتعلقة بمواصفات المنتج، ولأن فلسطين تسعى إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ورفع معيقات الجانب الإسرائيلي في وصول المنتجات الفلسطينية وصولا بقاعدة التعامل بالمثل، كما أنها تسعى للإستفادة من عضوية المنظمة للدخول إلى أسواق جديدة وخاصة أنها موقعة لإكثر من إتفاقية ثنائية.

وفي ما يخص الصناعات البلاستيكية فإن السوق الإسرائيلي يمثل (21%) من حجم سوق تصنيع المنتجات البلاستيكية وأهمها " النايلون، الرغوة، المراتب، الصناديق البلاستيكية، الأدوات المنزلية ، المستلزمات المنزلية " و(96%) من حجم السوق الخارجي. (مركز التجارة الفلسطيني،2014).

كما أن وزارة الاقتصاد الوطني أصدرت السياسة الوطنية للجودة في فلسطين (2014)، وهي خطة تسعى الى تحسين البنية التحتية للجودة بما يضمن موائمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، ولأغراض هذه الدراسة لن يتم التطرق الى جميع أهداف ومهام منظمة التجارة العالمية، وإنما الجزء الذي له علاقة بالتعليمات الفنية والمعايير الخاصة بالسلع والمنتجات، لكي تكون مدخل للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، وتطبيقات إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية المذكورة في ملحق (10) (SPS Measures)، على المواد والأدوات البلاستيكية عندما تكون معدّة لملامسة الغذاء.

ولأن العديد من المبادئ والأنظمة والقوانين الخاصة بمنظمة التجارة العالمية غير قابلة للتفاوض، ويتوجب على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قبول القواعد الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاقية بشأن العوائق ولكي نستعرض التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للأغذية

رقم 41 لعام2013، ولهذا فإن المتطلبات الواردة في هذه التعليمات يجب أن تلبي متطلبات إتفاقيـــة العوائق الفنية للتجارة (TBT) وإتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS Measures).

2.1.2 البنية التحتية للجودة وتقييم الأثر التشريعي

ترتبط البنية التحتية للجودة بكل ميادين علم القياس والتقييس، وإجراء االفحوصات والمصادقة والاعتماد، المندرجة في إطار إدارة الجودة وتقييم المطابقة ويمكن تعريف البنية التحتية الخاصة بالجودة بأنها الإطار المؤسساتي بأكمله (العام و/أو الخاص) اللازم لإنشاء وتطبيق خدمات التوصيف، والقياس (العلمي والصناعي والقانوني)، والاعتماد، وتقييم المطابقة (التفتيش، والاختبار ومنح الشهادات)، اللازمة لتوفير دليل مقبول يفيد بأن المنتجات والخدمات تلبي أي معايير محددة، سواء أكانت هذه المعايير مطلوبة بفعل الاجراءات التنظيمية (أي التعليمات الفنية الإلزامية) أو متطلبات السوق (على نحو تعاقدي). (السياسة الوطنية للجودة، 2014)

تعنى البنية التحتية للجودة في جميع القطاعات المبينة في الشكل (1:1)، بحيث أن تطوير هذه القطاعات على الصعيد الوطني يعزز من إمكانية الولوج الى الأسواق العالمية وتحقيق متطلبات إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتمكن من الوصول إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.
وتتشارك العديد من المؤسسات في تقديم هذه العناصر أو الخدمات وعليها أن تمتثل للممارسات الدولية السليمة التي تعنى بعدم تضارب المصالح. وفي المقابل، من شأن الإخفاق في توفير أي من عناصر البنية التحتية للجودة أو توفيره بشكل غير فاعل أن يؤثر تأثيرا سلبيا على التجارة. (السياسة الوطنية للجودة، 2014).

ويعد الامتثال للمتطلبات الدولية من خلال اعتماد نظام يحظى بالاعتراف الدولي مهما للدخول إلى الأسواق في الوقت الراهن والذي يتسم بالعولمة،. ويعني ذلك، العمل على إنشاء وتعزيز بنية تحتية للجودة تحظى بالاعتراف الدولي، وتؤدي لإنتاج بضائع وخدمات تتميز بكونها منافسة وآمنة وموثوق بها ومناسبة من حيث التكلفة. ويمثل ذلك شرطا أساسيا مسبقا بالنسبة لتحسين القدرة التنافسية للصناعة وحصة سوق الصادرات من البضائع والخدمات القابلة للتداول تجاريا.

كما أن الاهتمام بالبنية التحتية للجودة يؤدي إلى الإرتفاع بالقدرة التنافسية وتعزز التنمية المستدامة من خلال المزيد من الابتكار ونقل التكنولوجيا، والاستخدام الفاعل للموارد الطبيعية والبشرية، والسلامة الغذائية، والصحة، والبيئة، والتغيّر المناخي. وتغطّي البنية التحتية للجودة نواحٍ أساسية كالسياسة، والمؤسسات، ومزوّدي الخدمات، والقيمة المضافة لاستخدام المواصفات الدولية وآليّات تقييم المطابقة، إلى جانب الاعتماد لضمان كفاءة هيئات تقييم المطابقة.

3.1.2 عناصر البنية التحتية للجودة:

شكل (1.2): عناصر البنية التحتية للجودة

إعداد الباحث

تتألف البنية التحتية للجودة من العناصر والخدمات التالية:

- القياس (المترولوجيا) هو تكنولوجيا أو علم أخذ القياسات، حيث تلزم هذه الخدمة لضمان إمكانية تتبع ّالقياسات ومعايرة أدوات القياس على نحو معترف به دوليا. ويمكن أن يقسم القياس جزئيا إلى ما يلي:
  1. القياس العلمي.
  2. القياس القانوني.
  3. القياس الصناعي.
- المواصفات واللوائح (الأنظمة) التقنية: المواصفات هي وثيقة رسمية تطورها وتنشرها هيئة معترف بها ويتم ذلك بشكل التوافق، حيث تضم هذه الوثيقة المتطلبات التي ّ يتعين على َمنتج أو عملية أو خدمة الامتثال بها. ويمكن أن ّ تشكل المواصفات أساس التعليمات الفنية الإلزامية أو

الالتزامات التعاقدية أو توقعات السوق. ويتم إعداد المواصفات على عدة أصعدة، تتمثل تحديدا بما يلي:

4. المواصفات الدولية.
5. المواصفات الإقليمية.
6. المواصفات الوطنية.
7. المواصفات الخاصة.

- التعليمات الفنية الإلزامية تتولى الحكومة إعداد وتنفيذها. ولا تضم التعليمات الفنية الإلزامية متطلبات مماثلة للمواصفات فحسب، بل وتضم أيضا بنودا أو أحكاما إدارية لتنفيذها. ويكون الامتثال للمواصفات أمرا طوعيا، فيما يكون الامتثال للتعليمات الفنية الإلزامية إلزاميا.
- الاعتماد: هو النشاط الذي يتم تقديم اثبات كفاءة (أهلية) الأفراد أو المنظمات التي تقدم خدمات تقييم المطابقة، ويجب أن تكون الجهات التي تمنح الاعتماد جهات مستقلة، وهذا الاجراء يسهل الاعتراف الدولي بادعاءات المطابقة.
- تقييم المطابقة هو المصطلح الجماعي الذي يستخدم للإشارة إلى الخدمات اللازمة لتقديم دليل على أن المورد أو المنتج أو مقدم خدمة ما، يلبي متطلبات كتلك التي ينص عليها القياس أو تعليمات فنية إلزامية. وتعتبر الخدمات التالية بأنها خدمات تقييم مطابقة:

1. التفتيش.
2. إجراء الفحوصات.
3. منح الشهادة للنظام.
4. منح الشهادة للمنتج.

لقد ركّز العاملون على تحديث وتطوير عناصر البنية التحتية للجودة في فلسطين على أن تكون خطة التطوير والتحديث متوائمة مع المتطلبات الدولية لتساعد في تنشيط تجارة السلع والاستعانة مع الشركاء الدوليين في إدخال هذه التحسينات على هذه العناصر بشكل هيكلي وبشكل ينعكس على كفاءة الأداء وتمكين دور عملية التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات العامة.

وفي هذا الإطار فإن التعليمات الفنية الإلزامية محددة بوضوح في أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة، ويتعين على كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تمتثل لها. وتتضمن التعليمات الفنية الإلزامية، تعليمات فنية تعنى بالمنتج ذي العلاقة، وأحكاما إدارية خاصة بالتنفيذ والتي هي إلزامية بموجب القانون.

ولهذا فإنه يتعين على التعليمات الفنية الإلزامية أن تستند للمواصفات الدولية ذات العلاقة. والتي تضم الأحكام الإدارية ونظام تقييم المطابقة الذي يتعين إتباعه، كما أن عليها تحديد الجهة المختصة المسؤولة عن إنفاذ هذه التعليمات والرقابة عليها ضمن مسؤولياتها، ومعاقبة المخلّ بتطبيقها في حال كانت المنتجات غير مطابقة للمتطلبات الفنية. (السياسة الوطنية للجودة،2014)

توفر التعليمات الفنية المعايير التي يتعين على منتج ما الامتثال لها. ويمكن أن تظهر هذه المتطلبات في إحدى الطرق التالية :

- أن ترد هذه المتطلبات في نص التعليمات الفنية الإلزامية .
- أن ترد على شكل إشارة مواصفة محددة .
- أن ترد على شكل قائمة بالمواصفات اللازمة لعملية المطابقة.

4.1.2 تقييم الأثر التشريعي (RIA)

يعتبر إستخدام تقييم الأثر التشريعي، كنهج متسق ودقيق لتقييم الآثار الإيجابية والسلبية للأنظمة القائمة والمقترحة والبدائل غير التنظيمية. كما أنه نهج متبع في الدول المنضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي (OECD)، وهو يشمل مجموعة من الأساليب. ونهج تقييم الأثر التشريعي عنصر هام قائم على الأدلة _كنتائج هذه الدراسة_يستخدم لصنع السياسات.(منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي، 2004)

وهو يعتمد على إنشاء وثيقة سياساتية تستخدم لتحليل الآثار الناجمة عن أي تدخل حكومي «تشريعي، غير تشريعي» وتقييم التكاليف والمزايا الناجمة عن التدخل الحكومي لاختيار أفضل البدائل والحلول لحل مشكلة ما. ويتم فيه تحديد الفئات المستهدفة بالتدخل من خلال تحليل الآثار

التي ستقع عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة لهذا التدخل على جميع المستويات :الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، القانونية، البيئية، وغيرها من آثار، ويكون أي تدخل من قبل الحكومة لتنفيذ السياسات العامة للدولة أو لحل مشكلة سياساتية معينة تواجهها، من خلال أشكال التدخل التالية:

أ. التدخل التشريعي: من خلال استخدام الوسائل التشريعية (القوانين، اللوائح والأنظمة، التعليمات،....)

ب. البدائل غير التشريعية: أي شكل من أشكال التدخل غير الوسائل التشريعية التي يمكن استخدامها لحل مشكلة ما.

وكما وصف دليل تقييم الاثر التنظيمي للتشريعات والتدخلات الحكومية، فإن العمل التشريعي في النظام القانوني الفلسطيني منذ تولي السلطة الوطنية الفلسطينية لمنصة التشريع في النظام القانوني الفلسطيني، أظهر عدم فعالية ملحوظة في حل المشكلات من خلال الأدوات التشريعية، وعدم الفعالية انسحبت على أكثر من مسألة، سواء في الجوانب الشكلية للنص أو في الجوانب الموضوعية وتعارضها ً أحيانا، ً وأحيانا أخرى إشكاليات رافقت تحليل التشريعات وتقييمها من حيث الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياساتية وغيرها من الآثار التي ترتبط بنوع التشريع محل الدراسة وطبيعته، إلى جانب حالة التضخم التشريعي والتخبط في عملية سن التشريعات.

ولم ينسحب هذا الأمر على الحالة الفلسطينية فقط بل إمتد لغيرها من الأنظمة المقارنة وحتى الدولية، وهو ما دعا الدول إلى اعتماد أدوات عديدة لتحديد الآثار الناجمة عن التدخلات الحكومية، بما فيها التشريعات، من بينها تقييم الأثر التنظيمي أو ما اصطلح عليه باللغة الإنجليزية "Assessment Impact Regulatory" (RIA)، بهدف تطوير الأداء الحكومي وتعزيز الحكم الرشيد، وترشيد عمل الحكومة في عملية صنع السياسات والقرارات وتنفيذها، ومن ثم متابعتها وتقييمها، لتحقيق القدر الأعلى من الفاعلية في التدخلات الحكومية التشريعية وغير التشريعية، **وتستخدم هذه الأداة لضمان النجاعة والكفاءة للتشريعات التي تسنها هذه الحكومات.**

عمليا يمثل تقييم الأثر التشريعي نموذجا يستخدم في التحليل والمراجعة لطبيعة التدخل، بدءا ببيان المشكلة التي تخلق الواقعة التي تتطلب التنظيم، ومن ثم يتجه نحو تقييم التكاليف والفوائد المرتبطة به، بما في ذلك دراسة العمليات التي يتعين إنفاذها لاتخاذ الإجراء التنظيمي المقررة فلسطينيا.
أثبتت الحالة التشريعية غياب عملية منظمة ومنتظمة وموحدة لتقييم الأثر التنظيمي للتشريعات والتدخلات الحكومية، وهو ما يظهر جليا من خلال ولادة بعض التشريعات غير الفعالة، والتي لا يصار إلى تطبيقها نتيجة عدم كفاءتها وقدرتها على حل الإشكالية التي شرعت لأجلها، فغياب هذه الأداة ترتب عليه عدم القدرة عن الكشف المبكر عن الآثار غير المباشرة وغير المرجوة لمشروع التدخل لمحاولة تفاديها، وبالتالي عدم فعالية التشريعات وتدني جودتها. (دليل تقييم اثر التنظيمي للتشريعات والتدخلات الحكومية،2017).

وكون هذا التوصيف للتشريعات يشمل التعليمات الفنية الإلزامية التي تعتبر تدخلاً حكومياً، فإن هذه الدراسة لواقع تطبيق الجهات المعنية، من الجهات المختصة والمشتغلين للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء، تعتبر دراسة للأثر التشريعي ويمكن إستخدامها في عملية تقييم الأثر التشريعي كما هو مبين في الشكل (2:1)، وبناء على ما تم ذكره حسب آلية إعداد التعليمات بموجب التعديلات الواردة في قرار مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم (2009/5) التي إعتبرت أن من واجبات لجنة التعليمات الفنية الإلزامية القيام بتقييم لأثر التعليمات الفنية الإلزامية في حال تطبيقها.

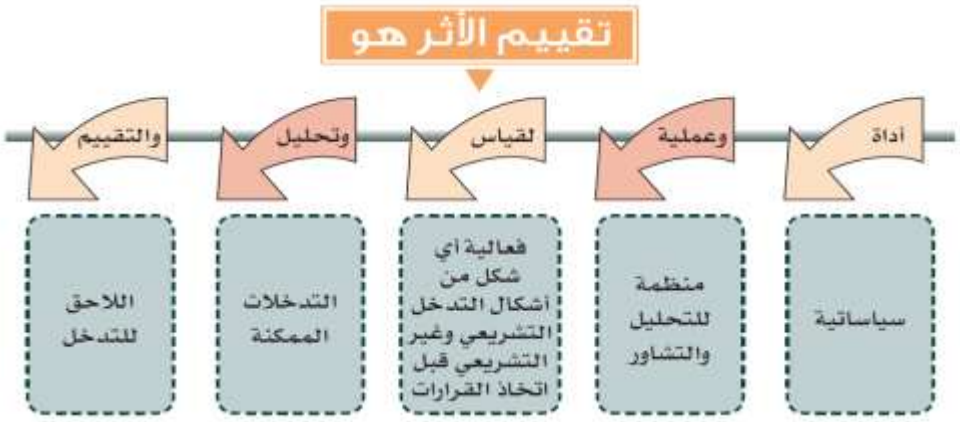

شكل (2.2) تقييم الأثر التشريعي (دليل تقييم اثر التنظيمي للتشريعات والتدخلات الحكومية،2017)

5.1.2 المواد البلاستيكية الملامسة للغذاء ومخاطر إرتحال مواد كيميائية على صحة الانسان

يجب بداية أن نتعرف على هذه المواد عن قرب من حيث المكونات وأهميتها في قطاع الصناعات التحويلية عموما، بالإضافة إلى التطرق إلى ما يهم التعليمات الفنية الإلزامية حين إنجازها كوثيقة ناظمة لتداول المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء، وحيث أن مصطلح اللدائن أو ما يعرف حالياً بالأجنبية (Plastics)، أتت من كلمة لدن باللغة العربية، وراج استعمالها لتعني صفة الليونة، فإنه أخذ أنها وصف للمواد من أصل عضوي طبيعي، أو عضوي طبيعي معدل، أو تركيبي صنعي، تشترك بصفة الليونة والانصهار عند تعريضها للحرارة والعودة لقساوتها إذا رفع المصدر الحراري عنها وهي قابلة للتشكيل والقولبة المتكررة. (الحمصي،1981)

فالمواد التي هي من أصل عضوي طبيعي كثيراً ما يطلق عليها إسم صموغ، أو صموغ راتنجية، أو راتنج، أو حموض راتنجية، هي أسماء لمواد تشترك في صفة واحدة، إنها تتشكل على بعض الاشجار وتسيل منها بواسطة النز التلقائي أو بشق الشجرة وتتجمد فيما بعد بملامستها للهواء، أو تنتج عن تكرير زيوت راتنجية بعد تبخر المواد الطيارة منها كالقلفونية.

والراتنجات غير ذوابة بالماء ولها رائحة غير ظاهرة كثيراً، وهي سيئة الناقلية الكهربائية، وتحمل الكهربائية الساكنة السالبة، وإذا عوملت بالحرارة فإنها تتلين ثم تنصهر جزئياً أو كلياً وإذا توقف عنها مصدر الحرارة تعود لتيبسها، وحين تحرق في الهواء فإنها تعطي لهباً مليئاً بهباب الفحم. أما الصموغ الراتنجية تتألف من نسب مختلفة من الصموغ الذوابة في الماء ومن الراتنجات، ولهذاء فهي تذوب جزئياً في الماء، ولها رائحة وطعم قويان نافذان.

وهذا يبن أن الراتنج عرف في الطبيعة وعاملته بالحرارة والتي تعطيه هذه الليونة يعبر عنها عادة بكلمة بلاستيك، لكل مركب صناعي يصبح لدناً بالحرارة وينصهر ويتيبس عند ابتعاد المصدر الحراري عنه، وهكذا فقد أصبح هذا التعريف يطلق على مجموعة كبيرة من الراتنجات التركيبية المشابهة بخصائصها اللدنة للراتنجات الطبيعية وعلى مجموعة أخرى من المركبات الكيماوية التصنيعية المماثلة لها في هذه الخصائص.

وإستنادا إلى هذه الاعتبارات العلمية، جرى بإتفاق دولي التفريق بين الراتنجات الطبيعية من جهة، والراتنجات الصناعية والمواد التركيبية الصنعية (لدائن- بلاستيك) من جهة أخرى، وذلك بهدف التوحيد العام للسلع المتبادلة تجارياً في العالم، وتم تطبيق هذا الاتفاق بين دول أعضاء السوق الأوروبية المشتركة وتبنت دول الجامعة العربية هذا التصنيف، (**الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعريف السلع وترميزها،1983**)، ولاحقاً فإن التصنيف القائم على أساسها تم إعتماده في التقسيم لتوافقه مع التفسير اللازم لعمليات البلمرة وارتباطاته الكيميائية والفيزيائية وتأثير تعدده وتبدل اشكاله على الصناعة نفسها وكذلك انسجامه مع التقسيمات التجارية المتداولة للبلاستيك المعروفة:

أولا: المونومير (Monomer):

وهو مركب بسيط تتألف فيه جزيئات منفردة من نوع واحد.

ثانيا: البوليمر(Polymer):

وهو مركب تفاعلت فيه مونيمرات بسيطة من نفس النوع عن طريق البناء نتيجة لعمليات البلمرة (Polymerization) مونيمرات بسيطة من نفس النوع مشكَلة ترابطات فيما بينها، فهي إذن عبارة عن مجموعة جزيئات مترابطة من نفس النوع كأنها جزيئة ماردة عملاقة، وبالطبع فإن وزنها الجزيئي يكون أكبر، وتضم بالتالي عددا أكبر من الذرات، وهذا النوع من التفاعل البناء يتم دون تبدل في التكوين الأساسي للجزيئات المتفاعلة بالتبلمر.

يمكن أن يكون الارتباط الناجم عن البلمرة عشوائيا (Random)، أو بسلاسل خطية (Linear)، وتتم عملية البلمرة هذه بعدة طرق، سواء بواسطة مفاعلات أو بدونها، وبشكل صناعي أو طبيعي، ويمكن أن تتم في مختلف أطوار المادة سواء كانت بشكلها السائل (مذابة أو مستحلبة أو معلقات) أو الغازي أو الطور الجامد، وهنا تظهر طبيعة المدخلات للحصول على البلاستيك في حالته النهائية.

1.5.1.2المواد الأولية الأساسية:

تعتبر النباتات والحيوانات والفلزات الطبيعية المصدر للمواد الأساسية اللازمة لصناعة الراتنجات واللدائن التركيبية التصنيعية ، ولكن الفلزات الطبيعية أثرت على تقدم اللدائن وطبيعتها بطابع التركيب الصناعي، وقد تم ذلك مع البحث في استخدامات الفحم الحجري والنفط الخام. (الحمصي،1981)

على أن تحضير اللدائن الصناعية يتطلب الى جانب ذلك مواداً ومركبات كيميائية أخرى، مثل الماء والكلس والرمل والحموض كحمض الأزوت وحمض الكبريت وحمض كلور الماء الخ.....، فكان من تأثير ذلك أن يرتبط تصنيع اللدائن بالصناعات الكيمياوية الكبرى الثقيلة ونما هذا التصنيع بنمو بقية الصناعات الكيماوية الأخرى المذكورة، ومن أهم المواد الأولية المستخدمة في إنتاج الراتنجات واللدائن الصناعية :

- مشتقات الفحم الحجري ومنتجات التكويك (Coking).
- مشتقات البترول الناتجة عن التقطير والتكسير.
- مشتقات المواد الطبيعية النباتية والحيوانية.
- مشتقات المواد الطبيعية المعدنية.
- المشتقات الوسيطة.

1- مشتقات الفحم الحجري ومنتجات التكويك (Coking): ترتبط كيمياء اللدائن بعنصر الكربون والمركبات الكربونية، فكان قطران الفحم الحجري من أوائل المواد الأولية التي أستعملت منذ مطلع هذا القرن لإنتاج الراتنجات واللدائن الصناعية، وبتقطير القطران تم الإستحصال على عدد من المواد، منها الفينول والكريسول والفورمالدهيد الخ... وهي أساس تركيب اللدائن الصناعية الفينولية ومن ثم تم إستحصال الميثانول كنتيجة لتفاعل أول أكسيد الكربون والهيدروجين، ثم أنتج الأثيلين من غازات أفران الكوك (الطبخ)، كما تم إستخلاص الإستيلين عن طريق كربيدات الكالسيوم، مما جعل مركب ثنائي الإثيلين والاستيلين من أهم المواد التي تدخل أساسا في صناعة اللدائن التركيبية "البلاستيك".

ويتم إستخدام طريقة تسخين الفحم في ظروف خالية من الأوكسجين والتي ينتج عنها:

- غازات احتراق.
- قطران أو (قار الفحم الحجري).
- منتجات جامدة تحوي بقايا كبيرة من الكربون (الكوك)، ومواد أخرى كالنشادر والنيتروجين وثاني أكسيد الكربون والاوكسجين والسيانوجين والبنزين.

إن هدرجة وتقطير الغازات والقطران وإستخدام الغازات الناتجة المهدرجة على المنتجات التي تحوي بقايا الكربون الساخنة ينتج عدد من المشتقات الغازية والسائلة أولية ومتوسطة تؤدي أغلبها لانتاج راتنجات ولدائن تركيبية صناعية.

2- مشتقات البترول الناتجة عن التقطير والتكسير: يعتبر زيت البترول الخام خليط من مركبات الهيدروكربون وله لون بني غامق مائل للإصفرار، وذو رائحة كريهة، بالاضافة لمواد ضئيلة غير الهيدروكربون وبعض الشوائب المعدنية. ولذلك ومع تقدم طرق فصل مركبات زيت البترول الخام فهو من أهم مصادر المواد الأساسية للراتنجات واللدائن الصناعية، سواء أكانت هذه المواد الأساسية غازية أو سائلة أو صلبة نتيجة بقايا التكرير.

3- مشتقات المواد الطبيعية النباتية والحيوانية: سمح تقدم الكيمياء العضوية بإنتاج عدد كبير من المنتجات التركيبية الصناعية كالكحول الايثيلي الذي يستعمل على نطاق واسع في صناعة المطاط الصناعي والخيوط الصناعية واللدائن التركيبية والمتفجرات والاستيرات الخ..، من منتجات أصلها النباتات والحيوانات، وقد حل الغاز الطبيعي محل النباتات والحيوانات كمصدر منخفض التكلفة لإنتاج الاثيلين وأمهاته.

4- مشتقات المواد الطبيعية المعدنية: مثل الماء والهواء وكلورور الصوديوم (ملح الطعام) و الكبريت والكلس الحي (CaO).

5- المواد البدئية والمتوسطة: تعتبر الصناعات الكيميائية مصدرا لتزايد أعداد منتجات الكيمياء العنصرية التركيبية والتي تتضمن مونوميرات مختلفة وراتنجات صناعية ومطاطا وخيوطا ولدائن صناعية ولواصق واصبغة وعددا كبيرا من أنواع الدهان والطلاء والملقات والمذيبات ومواد مقاومة للحشرات ومواد مقاومة للصدمات ومتفجرات ومواد صيدلانية وعطورات مصنوعة منها.

ويتضمن قوام هذه المواد الركائز التالية:

- المادة الخام أو المادة البادئة.

- المادة المتوسطة
- المادة النهائية.

فإن منتجات الهيدروكربون كالميثان، والايثلين والبروبولين والاستلين وغيرها من أهم المكونات المستعملة في التركيبات الكيميائية العضوية هي منتجات بادئة، كما تعتبر مواد أوكسيد الاثيلين واسيتالدهيد والفينول ونيترو البنزين وغيرها مواد متوسطة، يتم الاستحصال عليها بمعاملة المادة البادئة، حيث تستخدم تلك المادة المتوسطة لصنع مركبات كيماوية معقدة أكثر مثل اللدائن الصناعية والخيوط والأصبغة الخ، والرابط بين مادة بادئة والمنتج النهائي يمر بتلك المادة المتوسطة.

2.5.1.2المذيبات

تعود أغلب المذيبات إلى تراكيب عضوية، يجري إستخلاصها وفصلها من مصادرها بشكل مباشر كما حالة الفحم الحجري، أو يجري تركيبها عضويا بصورة صناعية كالكحول والإيثرات التركيبية، ويجب أن يتوفر بها الخواص التالية لإستخدامها في صناعة اللدائن:

- الثبات في مراحل التغليف والتخزين.
- عديمة أو قليلة التأثير فيزيولوجياً.
- الشفافية والصفاء وعدم اللون بقدر الإمكان.
- التعادل والحيادية.

إن موضوع المذيبات هو موضوع مهم جداً بعد أن دخلت اللدائن في نطاق صناعات عديدة وإستعمالات متنوعة عن طريق الغمس والإكساء والتغطية وكذلك الأمر في مركبات اللدائن المستعملة في الدهان والطلاء والتجفيف، وذلك بالنظر لتركيبها وخصائصها وفاعليتها المباشرة سواء كانت وحيدة أم مؤلفة من عدة خلائط مركبة (السامرائي، 2011).

3.5.1.2 المطريات

تنتج أهمية المطريات بسبب عدة إعتبارات منها اقتصادية وفنية، وتكمن الاعتبارات الاقتصادية بأن نسبة مزجها بين 10–20% في بعض اللدائن التركيبية كاللدائن السللوزية، وأكثر من 50% في اللدائن الفينيلية، وبالتالي ينعكس هذا المزج على سعر الكلفة لرخص أغلب مواد المطريات.

أما الاعتبارات الفنية، فكل منتج من الراتنجانات واللدائن التركيبية يتضمن نسبة مئوية من المطريات في الواقع (ما عدا اللدائن التركيبية غير القاسية بطبيعتها كالبولي إثيلين مثلاً) (السامرائي، 2011).

والمطريات عموماً هي مركبات سائلة أو تميل إلى الكثيفة نسبياً، وقد تكون بشكل مركبات جامدة، وبإستطاعة هذه المركبات أن تجعل الراتنجات واللدائن التركيبية طرية أو إنسيابية مرنة بدرجات حرارة أخفض من المعتاد في جميع حالات تشغيلها، كما تحسن من شروط التشغيل هذه. ويجب أن تتوفر الصفات التالية في المطريات (الحمصي،1981):

- التلاؤم مع اللدائن أي عدم طرد مادة اللدائن إلى السطح، أو الإنفصال في المزيج النهائي.
- عدم الإرتحال: بمعنى أن مادة الطراوة التي تكون جزءاً من مطاط تركيبي عضوي مثلاً لا تنتقل بملامسة مادة أخرى الى هذه المادة.
- الدوام والاستمرار، وهذا يعني أن لا تتطاير مادة الطراوة (الحد الأدنى المقبول للحرارة هو 190–200 درجة مئوية) وأن تكون غير قابلة للتبخر ومقاومة للتأثير الكيماوي بالتماس، وإستقرار في البنية.
- مميزات فيزيائية وكيميائية تمنعها من التأثر بمواد مضافة أخرى كالمثبتات والصبغات والملونات، وعدم قابلية الاتهاب ومقاومة البرودة الشديدة.

4.5.1.2 مواد التثبيت

المثبتات هي مركبات تضاف بكمية ضئيلة جداً، إلى خليط من اللدائن التركيبية لتعاكس مفصول التحول أو التأكسد أو التفكك الذري بحد ذاته، كما أنها تعمل على إمتصاص الاشعة فوق البنفسجية التي يتعرض لها ، وهذا مرتبط بمقدار الشوائب الموجودة بها ومدى تحملها للحرارة، وهي على الأغلب أملاح معدنية من أملاح القصدير، والرصاص والباريوم والكاديوم والسترونيوم وقليل من بعض الأملاح العضوية كبعض الراتنجات الايبوكسية التركيبية.

5.5.1.2 المواد المالئة

تستخدم الماد المالئة من مصادر طبيعية أو تركيبية (عضوية أو معدنية) وتستخدم بصورة رئيسية كمزيج رخيص لتخفيض سعر مركب اللدائن المستخدم في الصناعة وخاصة بعد صعود أسعار اللدائن في الأسواق العالمية، ويمكن أن تضيف هذه المواد خواص فيزيائية إيجابية على اللدائن ولكن دون الإفراط في إستخدامها.

6.5.1.2 الأخضاب والصبغات

تستخدم الأخضاب والملونات لإعطاء اللون ولتلوين المنتج النهائي ويجب أن تتحمل درجات الحرارة كما أنها تمتزج مع البوليمرات بحيث تصبح من المنتج النهائي.

7.5.1.2 مواد الاضافة

إن منتجات اللدائن النهائية لا تحتوي فقط الراتنجات واللدائن التركيبية وما يتبعها من مادة الطراوة والمادة الوسيطة والمادة المثبتة والأخضاب وغيرها، فهي تحتوي أيضاً، مواد مضافة تعمل على رفع جودة المنتج النهائي بما يتلائم مع متطلبات الاستخدام المتوقع لها سواء كان منزليا أو صناعيا أو فنياً. ومن أهم مواد الاضافة:

- مواد مضادة للأكسدة والأشعة فوق البنفسجية والحرارة.
- مواد ضد الكهربائية الساكنة.
- مواد ضامة وألياف تقوية.
- معيقات الاشتعال وسريان اللهب.
- عوامل إضافة للارغاء.
- مواد ضد التعفن ومواد حافظة.
- مواد مزلقة.
- مواد لمنع الإلتصاق في القوالب.

ويمكن تلخيص ما ورد في أن النفط هو مصدر كل انواع البلاستيك التي تستعمل في كافة مجالات الحياة, ويتم تصنيع البلاستيك من خلال عملية تسمى البلمرة وهي عبارة عن بناء سلاسل من المركبات الهيدروكربونية عن طريق تفاعلات كيميائية بمساعدة الضغط والحرار، وتسمى انواع البلاستيك بإسم المركب الذي تم تصنيع البوليمر منه – وهو ما يسمى مونيمر – مسبوقا بكلمة بولي او متعدد فمثلا بولي ايثلين تعني ان البلاستيك مصنع من مبلمر اساسه الايثلين وهكذا, وتندرج عمليات البلمرة ضمن صناعات البتروكيماويات.

8.5.1.2 إستخدامات البلاستيك كملامسة للأغذية:

تنوعت إستخدامات البلاستيك في مختلف مجالات الحياة ولكن تركيزنا بهذه الدراسة سينصب على تأثيرات البلاستيك الذي يستخدم بشكل يلامس الأغذية ، المواد الملامسة للغذاء هي التي تتصل مع الغذاء أثناء إنتاجه وتجهيزه، وتخزينه، وإعداده وتقديمه به، قبل استهلاكه. ويشمل هذا الاتصال جميع أشكاله سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتشمل كل من التالي:

- أواني وأوعية نقل الغذاء.
- أدوات تجهيز الغذاء.
- مواد تغليف الموادالغذائية.
- أدوات المطبخ وأدوات المائدة.

وإذا أمعنا النظر نجد أن البلاستيك قد يكون من الأدوات والمواد التي تؤدي إحدى الوظائف المبينة أعلاه، ولكي يكون المنهج المتبع صحيح فستكون النظرة أفقية للبلاستيك، بحيث ندرس المخاطر التي قد تهدد صحة الانسان عند إستخدام المواد والادوات التي تلامس الغذاء، فنحن لا نتكلم عن منتج بعينه، ولكن نتطلع إلى قطاع كامل يتم إستخدام المواد والأدوات البلاستيكية فيه.

لكل منتج طريقة تصنيع ومواد مدخلة به ليستطيع المنتج النهائي القيام بالوظيفة التي هيئ لها، فإذا إعتمدنا التقسيمات في الأعلى سنجد أن هنالك أواني وأوعية بلاستيكية لها خواص تميزه لقيامه بتلك الوظيفة فلا يمكن إستخدام المواد البلاستيكية اللينة في شكلها النهائي، وإنما يستخدم فيها الأنواع

التي تحتمل الكسر مثلا بالاضافة على محافظتها على قوامها وعلى قدرتها على تحمل الحرارة، في حال كان من الطبيعي منطقيا استخدامها للطعام الساخن.

كما أنها يجب أن تتحمل الأشعة فوق البنفسجية التي يصدرها جهاز تسخين الطعام (الميكروويف)، عندما تكون الاشارات الارشادية تعطيها هذه الميزة، وهذا يعني أن الاستخدام المتوقع، وطبيعة الغذاء التي سيتم إستخدام الاواني والأوعية بشكل ملامس له، يلعب دورا مهما في طبيعة الاستخدام، وهذا ينطبق أيضا على الأدوات التي يتم إستخدامها في تجهيز الغذاء، مثلاً: أكياس الطبخ، التي تستخدم في عملية طهي الطعام، فهذه يلزمها مزايا تسمح بإستخدامها بظروف حرارية قد تصل أحيانا الى 300 درجة مئوية أو يزيد.

وغير ذلك فإن التغليف الذي أصبح فن وعلم وتكنولجيا لعمليات تجهيز البضائع أو السلع لتحمل وتخزن وتوصل إلى يد المستهلك بأمان، فهو مصدر للمعلومات التي تنقلها العبوة للمستهلك، ولهذا فإن طبيعة المواد التي تستخدم في التغليف والتعبئة مهمة جداً وخصوصاً أن ما نتعامل معه هو الغذاء بالإضافة إلى أهميتها للمسوق، حيث أن التعبئة والتغليف تعتبر من الوسائل التسويقية التي تساعد الصانع والمسوق في عرض منتجاته بالشكل الملائم، وبتطور عمليات التغليف تطورت الخامات المستخدمة كعبوات وطرق الطباعة على هذه العبوات، بالإضافة إلى سيطرتها على مجال السلع والبضائع سابقة التغليف، ومنها الغذاء بمختلف أطواره.(الفرحاتي،1999).

ومن هذه المواد المستخدمة أيضا، الأكياس المرنة التي تكون بالأغلب من مادة البولي إيثلين، والتغليف المنكمش وتغليف المحاصيل الزراعية وتغليف الأغذية وتغليف الأغذية المجمدة. وأيضا ما نراه من أطباق وصحون وسكاكين ومعالق وشوك بلاستيكية تندرج ضمن أدوات المطبخ والمائدة، يضعنا أمام وجوب ملائمة المواد التي يتم إستخدامها في تصنيع تلك المواد والأدوات بالإضافة إلى مدخلات عملية التصنيع وطرق تصنيعها، لصحة الإنسان.(مطاوع،1997).

ولهذا فإن العديد من الدراسات، تناولت المواد الضارة التي قد ترتحل من المواد والادوات البلاستيكية وتدخل في عملية التصنيع ولها أثر ضار على صحة الانسان، ودراسة إمكانية إنتقالها من المنتج النهائي للإنسان ومدى ونوع الأذى الذي يمكن أن تتسبب بها إذا ما تعرض لها الانسان

عن طريق المواد والأدوات الملامسة للغذاء، ولهذا وجب إستعراض بعض هذه الدراسات وإستعراض الدراسات التي عملت على كيفية تقييم المخاطر وتطوير طرق أخذ القرار في ما يخص مدخلات العملية التصنيعية.(روبرسون،1993).

6.1.2 صناعة المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء في فلسطين

تشمل عملية تصنيع البلاستيك اي تصنيع المنتجات البلاستيكية مرحلتين اساسيتين وهما البلمرة وتهدف الى انتاج حبيبات من المادة البلاستيكية تكون قابلة للنقل والتصنيع, ويمكن لهذه الحبيبات ان تصنع في نفس المصنع لكنها في الغالب ما تباع كمواد خام لمصانع التشكيل وهي المرحلة الثانية من صناعة البلاستيك اذ يتم استخدام الحرارة وماكنات التشكيل الميكانيكية للحصول على منتج نهائي يمكن ان يكون عبوة او قنية او غطاء نايلون او خزان مياه, ويتم التشكيل بالحرارة عن طريق تذويب الحبيبات البلاستيكية ثم تشكيلها بطرق مكيانيكية ويمكن ان لايتم تذويب البلاستيك انما يتم تشكيله بالكبس فقط, ويتم تذويب البلاستيك في جهاز خاص يسمى الطارد الحلزوني وهي عبارة عن اسطوانه مزودة بمولدات للحرارة لتصل الحرارة الى درجة انصهار البلاستيك وخلال هذا التسخين يتم نقل البلاستيك من خلال ناقل حلزوني يعمل كذلك على تحريك المصهور وتجانسه والحفاظ على هيئته, و هناك عدة طرق للتشكيل اهمها:

1. **الحقن** : وتتم هذة العملية من خلال ادخال مصهور البلاستيك داخل قوالب معدنية بحيث يأخذ شكله النهائي ويتم تبريد المنتج بصورة فورية عن طريق تيار من المياه المثلجة التي تمر حول القالب وعند فتح القالب, يخرج المنتج بشكله النهائي الذي لا يحتاج الى اي تعديل في الغالب, وتستعمل هذة الطريقة في صناعة بعض انواع الكراسي البلاستيكية ووصلات الانابيب مثل الاكواع وغيرها وبعض العاب الاطفال والمعدات الزراعية , ويتم تصنيع قوالب الحقن بدقة عالية لضمان الحصول على منتج بجودة عالية وبسطوح مصقولة واشكال ثابتة ليس فيها تشوهات.
2. **النفخ** : تستعمل هذة الطريقة عند الحاجة الى اوعية مجوفة لها فتحات ضيقة مثل القناني وتتم على مرحلتين, الاولى هي الحقن للحصول على شكل اولي به تجويف بسيط يمكن نفخه وعنق القنينة الذي لا يحدث عليه تغيير عند النفخ , واما الثانية فتتضمن نفخه بإنتظام داخل قوالب

محاطة بمياه مثلجة للتبريد ويحمل شكل العبوة النهائي, ويتم النفخ بالعادة لإنتاج قناني العصير وعبوات المواد الكيميائية وعبوات المواد الغذائية المختلفة, وكما في الحقن فإن دقة تصنيع القوالب تلعب الدور الاساسي في جودة المنتج النهائي. (الفرحاتي، 1999)

7.1.2-صناعة الحبيبات البلاستيكية الأولية في فلسطين

يظهر تعداد المنشآت العاملة في فلسطين في مجال صناعة الحبيبات الأولية غيابا تاما وهذا يعود إلى إنعدام الصناعات البتروكيماوية في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، تعداد المنشات 2012)، وهذا يعني أن المتطلبات التركيبية والفحوصات الخاصة بالمواد الأولية من حيث فحص الإنتقال المحدد للمواد الكيميائية الواردة في التعليمات الفنية الإلزامية 41-2013 الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية، غير ملزمة للمصانع التي تعمل على تشكيل الحبيبات لإنتاج المنتج النهائي ويصبح تصريح المطابقة للحبيبات المستوردة هو الإجراء الذي يجب أن تلتزم به لكل وجبة تصنيعية للأدوات والمواد البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، حسب متطلبات التعليمات الفنية الإلزامية 41-2013.

8.1.2-الصناعات التحويلية البلاستيكية في فلسطين

تتبع الصناعات البلاستيكية لمفهوم الصناعات التحويلية وهي التي يترتب عليها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية إلى منتجات سواء تم ذلك بواسطة الماكينات أو يدوياً (معجم المصطلحات، 2015)، ومن خلال المراجعات للمصادر المتوفرة فإن مجمل المصانع العاملة في مختلف مجالات تصنيع البلاستيك لم تتجاوز في عام 2016، في محافظات الضفة الغربية (167) منشأة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، تعداد المنشات 2012) من أصل (15'966) (حجة،2016)، وهو رقم متواضع جداً ولكن له أثر في السوق الفلسطيني من حيث تنوع المنتجات البلاستيكية المتواجدة فيه، حيث تبلغ حصته السوقية في فلسطين 45% من مجمل المنتجات البلاستيكية المتواجدة في السوق الفلسطيني (مكركر،2016)، ويتضح من خلال دليل مركز التجارة الفلسطيني،2015 أن الصناعات البلاستيكية تعمل فقط بنسبة 50% فقط من

طاقتها الإجمالية، ولديها إمكانيات كبيرة في تطوير وتنويع منتجاتها، ويعتبر السوق المحلي جوهر هذه الصناعة، وتعتبر الصادرات قليلة جداً في هذه الصناعة (دليل المصدرين،2015) ولا يتضح على شكل اليقين حصة صناعة المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء في محافظات الضفة الغربية، حيث لم تتناول الدراسات السابقة هذا الموضوع ، حسب علم الباحث.

وحسب المسح الذي قام به الباحث إعتماداً على مراجعة قوائم المصانع العاملة في محافظات الضفة الغربية وفرز المصانع العاملة في مجال المواد والأدوات الملامسة للغذاء (إتحاد الصناعات البلاستيكية)، فقد تبين أنه فقط (77) منشأة في محافظات الضفة الغربية تعمل في هذا المجال بواقع (47) منشأة في مختلف الأكياس البلاستيكية والنايلون المعدة لحفظ أنواع مختلفة من الأغذية سواء كانت جافة أو طازجة كاللحوم والخضروات والفواكة أو المأكولات المجمدة، بالاضافة إلى (21) منشأة في مختلف العبوات البلاستيكية سواء كانت معدة لبيع المنتجات الغذائية أو لأغراض الإستخدامات المنزلية، و(9) منشآت في صناعة الأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء من أواني ومستلزمات كالمعالق والسكاكين والشوك والأكواب والصحون الفلينية وغيرها، وحسب "دليل مركز التجارة الفلسطيني للمصدرين" فقد ظهر أن خمسة مصانع منها تصدر منتجاتها فعلاً للأسواق الخارجية من أصل 12 منشأة في مختلف الصناعات البلاستيكية (دليل المصدرين،2015) ويقع على عاتق المنشآت التي تقوم بتصنيع مواد وأدوات بلاستيكية معدة لملامسة الغذاء، تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية 25-2009 والتعليمات المختصة 41-2013 للمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للأغذية وتعليمات الممارسة التصنيعية الجيدة 48-2014، وجميعها مصانع تستعمل حبيبات أولية نقية، ويقع على المصانع التي تستخدم حبيبات بلاستيكية مدورة، تلبية متطلبات التعليمات الفنية الإلزامية 49-2015 المواد والأدوات البلاستيكية المدوّرة المعدة لملامسة الغذاء، أيضا.

وقد توافق كل من حجة ومكركر من أن طبيعة التشريعات المعمول بها كانت عائقاً بشكل ما، أمام الصناعات البلاستيكية في فلسطين، في حين راى مكركر أن السياسات الضريبية المعمول بها فلسطينيا لا تشجع هذه الصناعة، رأى حجة ضرورة توفير حزمة من التشريعات الناظمة والمعززة

للقدرة التنافسية للصناعة في فلسطين، ولكنها لم تغطي التشريعات التي تراعي الجوانب الصحية في الصناعات البلاستيكة للمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء، وهنا يظهر أيضاً أهمية هذه الدراسة.

9.1.2-التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الخاصة بملامسة الغذاء ودور الجهات المعنية في تطبيقها

إن تقييم وثيقة التعليمات الفنية الإلزامية وفقا للمعايير التي تم إستعراضها، سيمكننا من التأكد من أن النهج المتبع في دراسة واقع تطبيق الجهات المعنية للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية على ما يتم تداوله في السوق الفلسطيني سواء كانت مستوردة أو مصنعة محلياً، لأغراض التغليف والتعبئة وحفظ الطعام المنزلي والمستخدمة في عمليات الطبخ والمطاعم وكأدوات ومواد في محال البيع.

إن الصناعات البلاستيكية كما نعرفها اليوم وإستخداماتها توسعت أشكالها وأنواعها كنتيجة لإكتشاف المشتقات النفطية والصناعات التحويلية ولكي يتم إختيار المواد الملائمة التي تتشكل منها المواد والأدوات البلاستيكية المعدَة لملامسة الغذاء فيجب أن تلبي الإشتراطات والأحكام التي تضمن سلامة هذه المنتجات عند ملامستها للغذاء كما أوردتها التعليمات الفنية، من حيث طبيعة المواد والعناصر الكيميائية التي قد ترتحل منها إلى الغذاء الذي تلامسه.

ولأن التعليمات الفنية تهتم بوضع معايير فنية للمنتجات والسلع تتلائم مع متطلبات السلامة، دون أن تكون عائقاً في وجه التجارة، فيتوجب أن تكون هذه التعليمات تخدم مصالح العاملين في هذا القطاع من مصنعين ومستوردين وموزعين على حد سواء ، دون تمييز مع التأكيد على مصالح المستهلكين والمستخدمين لهذه المنتجات.

1.9.1.2-تعريف بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الخاصة بملامسة الغذاء:

تأتي التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الخاصة بملامسة الغذاء بالمفهوم الوارد بالمادة الخامسة من التعليمات الفنية الإلزامية (25-2009) الخاصة بالمواد والسلع المعدة لملامسة الغذاء، حيث ترد اللدائن (المواد البلاستيكية) في الملحق الأول منها، وعليه فإن هذه التعليمات المتخصصة يجب أن تحتوي على ما يلي:

أ- قائمة بالمكونات المجازة للإستخدام في تصنيع المواد والسلع.

ب- قوائم بالمكونات المجازة الداخلة في تركيب المواد والسلع النشطة أو الذكية الملامسة للغذاء أو قوائم بالمواد والسلع النشطة أو الذكية أو (عند اللزوم) شروط إستخدام خاصة بتلك المكونات و/أو المواد والسلع التي تدخل في تركيبها.

ت- معايير نقاوة المكونات المشار إليها في الفقرة (أ).

ث- شروط إستخدام خاصة بالمكونات المشار ليها في الفقرة (أ) و/أو المواد والسلع التي تستخدم فيها.

ج- الحدود الخاصة بإنتقال عناصر أو مجموعات من العناصر إلى داخل أو على سطح الغذاء مع الأخذ بعين الإعتبار المصادر المحتملة الأخرى التي يمكن أن تتعرض لها تلك العناصر.

ح- الحد الإجمالي لإنتقال العناصر إلى داخل الغذاء أو على سطحه.

خ- الإشتراطات الهادفة لحماية صحة الإنسان من مصادر الخطر الناتجة عن ملامسة الفم للمواد والسلع.

د- متطلبات أخرى لضمان مطابقة وسم المادة أو السلعة والإعلان عنها وعرضها بشكل لا يسمح بتضليل المستهلك، ومتطلبات ضمان تصنيعها بشكل مطابق للممارسة التصنيعية الجيدة (GMP)، بحيث تكون المواد البلاستيكية خلال ظروف الإستخدام المتوقعة لا تسمح بإنتقال مكوناتها إلى الغذاء بكميات قد تؤدي إلى أي مما يلي:

- تهديد صحة الإنسان.
- تغيير غير مقبول في تركيب الغذاء.
- تدهور الخواص الحسية للغذاء.

ذ- الطرق المتبعة في جمع العينات وطرق تحليلها.

ر- اشتراطات محددة لضمان إمكانية تتبع المواد والسلع بما فيها اشتراطات لمدة الإحتفاظ بالسجلات.

ز- اشتراطات تتطلب من وزارة الصحة إنشاء سجل للمكونات أو العمليات أو المواد والسلع.

س-قواعد إجرائية محددة لموائمة الإجراءات المتعلقة بعملية إجازة المكونات.

وهكذا فإن الإشتراطات والأحكام الفنية المذكورة في التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والسلع المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الفنية الإلزامية (48-2014) الخاصة بالممارسة التصنيعية الجيدة للمواد والسلع المعدة لملامسة الغذاء تسري على ما يتم طرحه في السوق الفلسطيني من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء بالإضافة لهذه التعليمات.

10.1.2-أهداف ومجال التعليمات الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الخاصة بملامسة الغذاء:

1.10.1.2 الأهداف:

تهدف هذه التعليمات إلى تحديد متطلبات تصنيع وتسويق المواد والأدوات البلاستيكية:

- المعدة لملامسة الغذاء.
- الملامسة أصلا للغذاء.
- التي من المتوقع لها منطقيا ملامسة الغذاء.

2.10.1.2 المجال:

تسري هذه التعليمات على المواد والأدوات المطروحة في الأسواق والتي تندرج تحت الفئات التالية:

- المواد والأدوات المؤلفة فقط من البلاستيك وأجزاؤها.

- المواد والأدوات متعددة الطبقات البلاستيكية الملتصقة ببعضها البعض بواسطة مادة لاصقة أو بواسطة طرق أخرى.
- المواد والأدوات سابقة الذكر والتي تم الطباعة عليها و/أو تغليفها بطبقة خارجية.
- الطبقات البلاستيكية أو الطبقات المغلّفة البلاستيكية التي تخدم كلبادات للأغطية والسدادات بحيث تشكل معها مجموعة من طبقتين أو أكثر من انواع مختلفة من المواد.
- الطبقات البلاستيكية في المواد والأدوات متعددة المواد والطبقات.

تدل الأهداف والمجال، ومتطلبات التعليمات المتخصصة المنصوص عليها في التعليمات الخاصة بالمواد والسلع المعدة لملامسة الغذاء، ضرورة أن تلبي هذه التعليمات متطلبات الصحة والصحة النباتية، حيث أنها ترتبط بالمخاطر المحتملة من إرتحال أو إرتشاح بعض من المواد الكيميائية من المواد والأدوات البلاستيكية للغذاء بشكل قد يتسبب بخطر على صحة الإنسان. ولهذا الغرض فإن سرد المصطلحات الواردة في هذه التعليمات أمر ضروري، بإعتبارها المحدد الذي يمكن من خلاله تفسير متطلبات هذه التعليمات.

3.10.1.2 طرح المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء في السوق:

يمنع طرح المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء في السوق إلا إذا استوفت المتطلبات التالية:

- المتطلبات ذات الصلة بضمان مطابقة وسم المادة أو السلعة والإعلان عنها وعرضها بشكل لا يسمح بتضليل المستهلك، ومتطلبات ضمان تصنيعها بشكل مطابق للممارسة التصنيعية الجيدة (GMP)، بحيث تكون المواد البلاستيكية خلال ظروف الإستخدام المتوقعة لا تسمح بإنتقال مكوناتها إلى الغذاء بكميات قد تؤدي إلى أي مما يلي:
  - تهديد صحة الإنسان.
  - تغيير غير مقبول في تركيب الغذاء.
  - تدهور الخواص الحسية للغذاء.

  وذلك وفق ظروف استخدام متوقعة ومنظورة.

- متطلبات الوسم الواردة بالكلمات التالية: "معد لملامسة الغذاء" أو أي إشارة خاصة تدل على إستخدامها مثل آلة صنع القهوة أو زجاجة مشروبات أو ملعقة طعام أو الرمز المبين في الشكل (3:1)، وأي تعليمات خاصة عند الضرورة لإتباعها من أجل إستخدام آمن وملائم.

شكل (3.2): الرمز الخاص بملائمة المادة لملامسة الغذاء

- متطلبات إمكانية التتبع خلال جميع المراحل لتسهيل السيطرة واسترجاع المنتجات ذات العيوب وإعلام المستهلك وتحميل المسؤولية.
- متطلبات التصنيع وفقا للتعليمات الفنية الإلزامية (48-2014) الخاصة بالممارسة التصنيعية الجيدة للمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء.
- المتطلبات التركيبية ومتطلبات تصريح المطابقة.

يتضح من متطلبات الطرح في السوق أنها تحتكم لإشتراطات إدارية بالإضافة إلى الإشتراطات الفنية مما يجعلها تأخذ الطابع الإلزامي وليس الطابع الإختياري كما هو الحال مع المواصفات القياسية، حيث أنها تعطي الشكل الشمولي لمحددات الطرح في السوق.

2.2-الجهات المعنية:

الجهات المعنية بتطبيق التعليمات الفنية الالزامية، هي الجهات المختصةالتي حددها مجلس الوزراء (وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد) للقيام بتقييم المطابقة (وهي الوظائف التي وضحت سابقا، من عملية التفتيش والفحوصات وتقييم شهادة مطابقة نظام الانتاج وشهادة مطابقة المنتج)، وأيضاً الصانع كما هو مبين في تعريف مسؤول العمل كونه الشخصية الطبيعية أو الإعتبارية المسؤولة عن التأكد من تطبيق متطلبات هذه التعليمات الفنية الإلزامية (تعليمات المواد والسلع 25-2009) ولتحديد الأدوار الرقابية فإن ذلك يكون وفقا لمتطلبات التعليمات وضمن القانون التي تعمل بموجبه الجهات الرقابية والذي يحدد مسؤولية وصلاحيات عملها.

1.2.2 دور وزارة الاقتصاد الوطني في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية:

تقع مهمة الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية في وزارة الاقتصاد الوطني على عاتق كل من إدارة الصناعة وإدارة حماية المستهلك، وذلك بناء للقوانين السارية بموجب قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005م و قرار بقانون رقم (10) لسنة 2011م بشأن قانون الصناعة، كل حسب مسؤولياته.

2.2.2 إدارة الصناعة:

بموجب قرار بقانون رقم (10) لسنة 2011م بشأن قانون الصناعة، فإن ترخيص المنشآت العاملة في صناعات المواد البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والرقابة عليها تقع على إدارة الصناعة وذلك كما ورد في المادة (2)، كما أن هذا القرار يُلزم الصانع بالإلتزام بتطبيق متطلبات وإشتراطات التعليمات الفنية الإلزامية المعتمدة، التي تحدد خصائص المنتج الصناعي أو العمليات المرتبطة به والمصطلحات الفنية أو الرموز أو التغليف أو التي تحدد سماته المميزة أو متطلبات إعداد بطاقة البيان له، ومطابقة السلع المصنعة في فلسطين للتعليمات الفنية الإلزامية مع إستثناء المنتجات المُصدرة إلى دول اشترطت غير ذلك، حسب المادة (3) من هذا القرار.

كما أن المادة (9) تشير إلى التعاون مع الجهات المعنية الأخرى من وزارات وغيرها في ما يخص تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية لمنع أي ضرر قد يهدد صحة الانسان أو البيئة.

وتشير المادة (21) الى أن العاملين في الإدارة المختصة وبموجب قرار يصدر من الوزير، لهم صفة مأموري الضبط القضائي . عند التفتيش على المنشآت الصناعية.

فيقع على إدارة الصناعة الرقابة على إلتزام المنشآت الصناعية التي تنتتج مواد وأدوات بلاستيكية معدة لملامسة الغذاء داخل منشآتها، بمتطلبات طرح المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء في الأسواق بالاضافة الى الرقابة على إلتزام الصانع بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية رقم (48-2014) الخاصة بالممارسة التصنيعية الجيدة وذلك ضمن صلاحياتها ومساعدتها في ذلك .

3.2.2 إدارة حماية المستهلك:

يعتبر مطابقة المنتجات والسلع للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بها من أهداف حماية المستهلك كما أشارت مادة (2) من قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005م، كما إعتبرتها حق من حقوق المستهلك في حصوله على سلعة وخدمة مطابقة للتعليمات الفنية الإلزامية كما هو مبين في مادة (3)، ولضمان سلامة المنتجات وحسب ما ذكر في مادة (7)، فيجب أن يكون المنتج مطابقاً للتعليمات الفنية الإلزامية، من حيث بيان طبيعة المنتجات ونوعها ومواصفاتها الجوهرية ومكوناتها.

كما تعنى مادة (12) بوجوب أن تكون هنالك بطاقة بيان لكل سلعة، وفقاً للمعلومات عن طبيعة السلعة وخصائصها التي يجب أن ترد بها، وأن تكون هذه البطاقة باللغة العربية ومعتمدة من مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية. أما ما يتعلق بإخضاع المنتجات المطروحة في السوق إلى الرقابة والفحص فإن مادة (13) أجازت لطواقم تفتيش حماية المستهلك القيام بالرقابة وطلب الفحوصات الخاصة بالمنتج من مسؤول العمل الذي قام بطرحه في السوق، إذا ما بدت علامات لوجود خطر منه.

وتتفق متطلبات الوسم في التعليمات الفنية الإلزامية (25-2009) الخاصة بالمواد والسلع وهي متطلبات سارية على ما يتم طرحه من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء بمتطلبات نزاهة المعاملات الاقتصادية الواردة في قانون حماية المستهلك من حيث عدم القيام بما من شأنه خداع أو تضليل للمستهلك كما هو مبين بمادة (15) و تبيان اسم مسؤول العمل الحقيقي وعلامته التجارية المسجلة على السلعة المطروحة للتداول في الأسواق، وكافة المعلومات المطلوبة في بطاقة البيان كما هو مبين في مادة (21)، وعدم استيراد أو تداول السلع مجهولة المصدر، أو المخالفة للتعليمات الفنية الإلزامية، أو الممنوعة قانوناً وفقاً لما ورد في مادة (22).

وأخيراً فقد نص قانون حماية المستهلك على عقوبات صريحة لكل من عرض أو باع منتج مخالف للتعليمات الفنية الإلزامية تتم من خلال رفعها للمحكمة المختصة والتي تحدد نوع العقاب، إما بالسجن لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين، ضمن ما ذكر في مادة (27).

يتبين أن من واجبات إدارة حماية المستهلك الرقابة على ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدة لملامسة الغذاء والتأكد من أن هذه المواد والأدوات تفي بمتطلبات طرح المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء في السوق.

4.2.2 دور وزارة الصحة في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية:

يقع دور وزارة الصحة في الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية على عاتق الإدارة العامة للصحة العامة وفقاً لقانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004م، حيث أنها هي الجهة المخولة في وزارة الصحة عن سلامة الغذاء.

1.4.2.2. دائرة صحة البيئة:

تعتبر دائرة صحة البيئة، الجهة التي يجب أن تتخذ الإجراءات المناسبة في حال ظهر لها أن منتجاً غذائياً قد يؤدي إلى ضررٍ بصحة الإنسان، وذلك إذا ما تعرض للتلوث من أي مصدر بما فيها عبوته التي قد يرتحل منها أي مادة كيميائية قد تهدد صحة الإنسان أو تغير بشكل غير مقبول في تركيب الغذاء أو تؤدي الى تدهور الخواص الحسية للغذاء كما ذكر في مادة (20)، ويتبعها مادة (21) التي تؤكد على وجوب الالتزام بالمواصفات والشروط المحددة في التعليمات الفنية الإلزامية الصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس وبالتنسيق معها، كما أن مادة (25) تعطي الحق للمفتشين من دائرة صحة البيئة بسحب عينات من مواد غذائية مطروحة في السوق بهدف فحصها لدى مختبر الصحة العامة المركزي للتأكد من سلامتها وفق اللوائح الخاصة بذلك والصادرة بمقتضى القانون.

ويعتبر تقديم المساعدة الفنية التي تهدف إلى حماية الغذاء من التلوث في جميع مراحل سلسلة الإنتاج من مهام دائرة صحة البيئة التي تقدمها إعتماداً على التعليمات الفنية الإلزامية ذات الإختصاص.

وكما تم ذكره سالفاً فإن التعليمات الفنية الإلزامية (25-2009) تعتبر التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) هي تعليمات متخصصة، وعليه فإن المتطلبات الخاصة بالمكونات وما يدخل فيها يكون تطبيقه من إختصاص وزارة الصحة وتحديداً لدى دائرة صحة البيئة والفحوصات وطرق سحب العينات وإجراء الفحوصات المبينة في التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) فهو من إختصاص مختبر الصحة العامة المركزي.

2.4.2.2 مختبر الصحة العامة المركزي:

يقوم مختبر الصحة العامة بإجراء الفحوصات المختلفة كفحوصات التقصي والفحوصات التشخيصية والفحوصات الطبية المتخصصة وفحوصات سلامة البيئة للأغذية والأدوية والمياه ومواد التجميل

والمنظفات الكيميائية، كما أن قسم الكيمياء، يجري فحوصات للسموم الكيماوية والمدعمات الغذائية وفحوصات جودة الغذاء والماء ومواد التجميل والمنظفات الكيميائية حسب طرق الفحص المذكورة في التعليمات الفنية الإلزامية وحسب متطلبات المواصفات الفلسطينية والعالمية، علماً أنه لا يقوم حالياً بأي من الفحوصات الواردة في التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء وذلك لعدم طلب أي جهة رقابية أو القطاع الخاص (مسؤولي العمل)، للقيام بتلك الفحوصات وإنما يتم الاعتماد على مختبرات الجمعية الملكية الاردنية في إجراء فحص الانتقال الشامل للمنتج النهائي.

3.2-الدراسات السابقة

سنتناول خلال هذا الفصل بعض الدراسات السابقة التي تناولت مخاطر المواد الكيميائية على صحة الانسان والدراسات التي تناولت اللوائح والانظمة الاوروبية للمواد والسلع الملامسة للغذاء لمعرفة ما إذا كانت التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة تلبي الأهداف المرجوة منها في إطار ضمان صحة المستهلك وعملية تنظيم السوق، والاستفادة منها، كقاعدة يمكن البناء عليها في تحديد مسار هذه الدراسة، ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب الدراسات التي أجريت في موضوع المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للأغذية كانت تحليلية لإكتشاف المواد الكيميائية التي ترتحل من المواد والادوات البلاستيكية إلى الغذاء والتي تعد خطرة عند إرتحالها بالاضافة إلى أساليب تقييم المخاطر من حيث التعرض ودرجة الخطورة وهي الأداة التي يتم من خلالها إتخاذ القرار في ما يخص الحدود والمحددات وهو ما يتم إعتماده في التعليمات الفنية، ولكن ما لم يتم تغطيته في الدراسات السابقة أداء الجهات المعنية سواء الرقابية أو المشتغلين في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية عالمياً أو دولياً وهو المطلوب من هذه الدراسة ولهذا سيتم إستعراض بعض الدراسات في ما يخص مخاطر المواد الكيميائية المرتحلة وهي كثيرة، وبعض الدراسات التي أثرت في طريقة تطور العملية التشريعية في ما يخص التعليمات الفنية الإلزامية، بحيث تصبح أكثر توازناً بين ضمان صحة الإنسان ومصالح العاملين في مجال تصنيع المواد والأدوات البلاستيكية حيث يعتبر سوقاً قوياً وصاعداً له أثر على عملية التشغيل ومصدراً لرفع الناتج المحلي، وتقسم الدراسات التي تم تناولها إلى قسمين :-

1.3.2-الدراسات التي تناولت مخاطر إرتحال المواد الكيميائية من المواد البلاستيكية للغذاء

(Dr.Jane,2011)"Endocrine disrupting chemicals and other substances of concern in food contact materials: An updated review of exposure, effect and risk assessment"

هدفت الدراسة إلى مراجعة مفاهيم التعرض للمادة الكيميائية والتأثير السام لها على صحة الانسان، وأثر ذلك على ضرورة القيام بعملية تقييم المخاطر لتلك المواد الكيميائية المسببة لإعتلال الغدد الصماء والمواد الأخرى التي تثير القلق في المواد الملامسة للغذاء وقد إعتمدت الدراسة على

مفهومي التعرض والتأثير للمادة الكيميائية والمواد الأخرى التي تحتويها المواد والأدوات التي تلامس الغذاء وتثير القلق في حال إرتحلت الى الغذاء الذي يتناوله الانسان، في ضوء أن الفحوصات التي تتم لفحص إرتحال تلك المواد الكيميائية من المواد والأدوات يتم من خلال إستخدام محاكيات غذائية، وذلك لصعوبة عمل الفحوصات على المواد الغذائية بذاتها وهذا يعني أن نتائج الفحوصات تبقى تقديرية، وأيضاً أن التأثير المتوقع هو من مونومر أو مادة مضافة للمادة الملامسة دون النظر للمنتج النهائي ومكوناته من أحبار ومواد لاصقة وبطاقة البيان التي يمكن أن تكون عوامل إضافية في الارتحال المحتمل للمادة الكيميائية والمواد الأخرى والتي يجب أن تأخذ بالحسبان عند القيام بعملية تقييم المخاطر. كما قامت الدراسة بمراجعة معايير هيئة الدواء والغذاء الأمريكية (FDA) وهيئة سلامة الغذاء الأوروبية (EFSA)، للحدود الدنيا المسموح بها من إرتحال مواد كيميائية ومواد أخرى لها، والطرق التي إتبعتها للوصول إلى قيم تلك الحدود وهل يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد تلك الحدود الى جميع المسارات التي يمكن من خلاله أن يتعرض لها المجتمع أم لا، وقد خلص هذا الجزء من الدراسة وبسبب الإختلاف بين الهيئتين لطريقة إحتساب الحدود الدنيا المسموح إرتحالها لكل مادة كيميائية والأدوات وذلك لعدم الوصول إلى أدلة علمية قاطعة على الضرر الناتج وحجمه ولأن الموضوع متعلق بصحة المجتمع، إلى أنه من الواجب أن يتفق أطراف العلاقة على تعريف المعايير التي يعتبر عندها إرتحال مواد كيميائية ومواد أخرى مسببة لإعتلال بالغدد الصماء.

وإهتمت الدراسة إلى تقييم التعرض لعدد من المواد الكيميائية التي تتسبب بإعتلال الغدد الصماء ويمكن أن ترتحل من المواد والادوات البلاستيكية التي تلامس أغذية الرضع والأغذية الجافة، مع الأخذ بالحسبان عدم دقة نتائج الإرتحال للمحاكيات الغذائية، كما قامت الباحثة بدراسة تقييم تأثير سمية تلك المواد الكيميائية المرتحلة الى الغذاء في ظل التعرض المتوقع منطقياً لكل نوع من الأغذية المبينة أعلاه على الانسان، وقد خلصت الى الاتي:

- المواد الملامسة للغذاء مصدر غير مقدر بالشكل الصحيح في ما يخص تلوث الغذاء كيميائيا عند ملامستها للغذاء وإحتمالية تعرض الانسان لهذه المواد الكيميائية التي تتسبب في إعتلال الغدد الصماء من مسارات أخرى.
- يعتمد تحديد مدى تعرض السكان عامة للمواد الملامسة للغذاء، وعلى تقديرات الاستهلاك الغذائي والارتحال الذي يحصل له.

- تظهر الدراسات الحديثة أن المحاكيات الغذائية المستخدمة عند إجراء الفحوصات على مواد وأدوات ملامسة للغذاء تم تصنيعها من البولي كربونات (polycarbonate)، لا تتنبأ دائما بأسوأ حالة لإرتحال ثنائي الفينول(A) (bisphenol A)، كذلك الحال في ما يخص تعرض الأطفال إلى مواد الملامسة للغذاء فلا يمكن التنبؤ بها على نحو واقعي دائما باستخدام الطرق الشائعة والتي يمكن أن تفضي إلى أحكام مضللة.
- يوجد تقدير خاطئ لتعرض المجتمع للمواد الكيميائية التي ترتحل من المواد الملامسة للغذاء للأغذية الجافة، كما أنها وجدت أن المستهلكون يتعرضون لمستويات منخفضة من المواد الكيميائية التي ترتحل من المواد والأدوات التي تلامس الغذاء.
- تقييم الأثر يكون بشكل مركز على المركبات التي تعتبر ذات خواص محورة جينية ومسممة للإنجاب.
- النهج المستخدم في تقييم المخاطر لا يراعي تداخلات نواتج السمية التي أكتشفت حديثا وتتسبب بإعتلال الغدد الصماء، خلائط سمية جديدة ، وتنامي السمية.
- وفقا للنماذج الجديدة المستخدمة في تحديد السمية فيجب أن تأخذ هذه النماذج شريحة النساء اللواتي في عمر الإنجاب والحوامل بمزيد من الاهتمام وخاصة أنها مجموعة حساسة من المجتمع.
- قد نكون بحاجة لممارسة تقييم المخاطر بشكل خاص للذين يعانون من زيادة الوزن والسمنة المفرطة بسبب تغير في عملية التمثيل الغذائي لديهم.
- يجب أن تحتوي عملية تقييم المخاطر فحوصات دورية للمواد الكيميائية التي تتسبب في إعتلال الغدد الصماء، وتقييم شمولي لسمية ما يتم إرتحاله من مواد تغليف للغذاء، مع مراعاة جميع مكونات المجتمع وخصوصا الفئات الحساسة.
- تم مراجعة إستخدام بعض المواد الكيميائية كـ(benzophenones) و(organotins) والمشتبة أنها تتسبب بإعتلال في الغدد الصماء في تشريعات كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ويجدر الذكر أن إعتلال الغدد الصماء يحصل بسبب التعرض لمواد كيميائية يمكن أن تتداخل مع نظام الغدد الصماء، وتظهر آثارها على صحة الانسان بأحد الأشكال التالية:

- تكوين بنيوي مشوهه (developmental malformations)

- تشوهات خلقية في الأجنة (interference with reproduction)
- زيادة الخطر من الإصابة بالسرطان(cancer)
- اضطرابات في وظائف الجهاز المناعي والجهاز العصبي (disturbances in the immune and nervous system function). (United States Environmental Protection Agency،2017).

(Chen & Others,2007)"The internal exposure of Taiwanese to phthalate—An evidence of intensive use of plastic materials"

هدفت هذه الدراسة لإستعراض مدى التعرض لمادة الفثالات التي تستخدم كمادة ملينة في الافلام البلاستيكية المصنعة من مادة الـــ (PVC) والتي تستخدم على نطاق واسع في ذلك الوقت، إعتمادا على التقارير العلمية التي أثبتت التأثير السمي للفثالات سواء على الغدد الصماء أو التسبب بسمية الكبد، وقد إعتمدت الدراسة على التحاليل المخبرية للمجتمع الذي حددته الدراسة في ظروف إستخدام الافلام البلاستيكية المتوقعة منطقيا عند الاستخدام كالميكروويف وعند التسخين.

وخلصت الدراسة أن التعرض لمادة الفاثلات عالية بالمقارنة لما هو مسموح به حسب المرجعيات العالمية لـــلجنة العلمية للاتحاد الأوروبي للسمية، ووكالة حماية البيئة الأمريكية. مما يعني أنهم في ذلك الوقت بحاجة لتشريعات تحد من إستخدام مادة الـــ(PVC) في أفلام البلاستيك التي تلامس الأغذية.

أراد الباحث من إستخدام هذه الدراسة مع أنها قديمة نسبياً، تبيان أهمية عملية التشريعات وضرورة إعتمادها على دليل علمي، عند التعامل مع قطاع الصناعات البلاستيكية وخاصة ما يكون مخصصاً لملامسة الغذاء.

ملاحظة:

يعتبر إستخدام مادة بولي فينيل كلورايد PVC (Polyvinyl chloride) كمادة ملامسة للغذاء محظوراً وفقاً للتعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء (41-2013).

(Bang & Others2012)"Human Risk Assessment of Endocrine-Disrupting Chemicals Derived from Plastic Food Containers"

هدفت الدراسة الى عمل مسح شامل للمواد الكيميائية التي تتسبب بإعتلال الغدد الصماء ويمكن أن ترتحل من المواد التي يتم تصنيع العبوات البلاستيكية منها، وأعتمدت على مفهوم التعرض والتأثير في مختلف الظروف الفيزيائية مثل درجة الحرارة، وضوء الأشعة فوق البنفسجية، ودرجة الحموضة، والموجات الدقيقة، والإجهاد الميكانيكي، وأعتمدت في قبول نتائج الدراسة إلى مؤشر الخطر (hazard index) والذي يعتمد على قيمة كل من الاستهلاك اليومي المزمن للاستهلاك اليومي المقبول.

hazard index (HI = chronic daily intake/tolerable daily intake [TDI])

وعليه فقد خلصت الدراسة أن تراكيز مجموعة الفثالات التي ترتحل من المواد والادوات البلاستيكية تزيد عن الحدود المسموح بها وقد تتسبب بإعتلال للغدد الصماء بعكس المواد الكيميائية الاخرى التي ظهرت بتراكيز قليلة جداً لا تمثل خطورة في ما يخص إعتلال الغدد الصماء لدى الانسان.

ملاحظة:

- الاستهلاك اليومي المقبول ((acceptable daily intake (ADI)): هو الحد الأعلى من المادة الكيميائية التي يمكن أن يتناولها الانسان يوميا على مدار حياته دون وجود مخاطر صحية ملحوظة، ويستند إلى أعلى كمية من المواد التي لا يلاحظ معها أي آثار ضارة. حسب تعريف(The European Commission's Scientific Committee) و(FAO/WHO experts committee).
- الاستهلاك اليومي المزمن ((chronic daily intake (CDI)): هو الحد الأعلى من المادة الكيميائية التي يمكن أن يتناولها الانسان يوميا على مدار حياته مع ظهور مخاطر صحية ملحوظة، وتكون محسوبة بشكل يومي على مدار70 عاماً. حسب تعريف The European Commission's Scientific Committee).

(Bhunia &Others,2013)"Migration of Chemical Compounds from Packaging Polymers during Microwave, Conventional Heat Treatment, and Storage"

إستعرضت هذه الدراسة أنواع مختلفة من المواد والأدوات التي يتم إستخدامها في تعبئة الغذاء لأغراض حمايته أثناء تخزينه ونقله، ودراسة تأثير الظروف التي يتعرض لها الغذاء المعبأ كالضغوط الميكانيكية والحرارية الإعتيادية، بالاضافة للظروف المختلفة أثناء تعرضه لدرجات حرارة مرتفعة أو للموجات الصادرة عن الميكروويف.
وأيضاً القوانين المعتمدة للقياس الكمي لإرتحال المركبات الكيميائية التي يتم تضمينها في مواد التعبئة والتغليف البوليمرية (المواد البلاستيكية) لتحسين الأداء الوظيفي لها كمضادات الأكسدة، ومثبتات الحرارة، ومركبات الانزلاق، والمونومرات، للمكونات الغذائية أثناء المعالجة أو التخزين، والتي تعرض جودة الغذاء وسلامته للخطر.

وقد أوضحت الدراسة أن إرتحال المواد الكيميائية من المواد والادوات الملامسة للغذاء يتأثر بالعديد من المعايير كطبيعة ومكونات المواد الغذائية، وأيضاً وقت الاتصال ودرجة حرارة النظام، ونوع طبقة الاتصال لمادة التعبئة والتغليف، وخصائص المواد الكيميائية المرتحلة.

وقد أظهرت الدراسة أهمية طرق الفحص المتبعة والأجهزة المستخدمة في الوصول إلى بيانات إرتحال المواد الكيميائية بشكل دقيق، ومدى تأثير إختيار المحاكي الغذائي المناسب على هذه البيانات بالإضافة لذلك فإن الدراسة ركزت على مسار المواد المرتحلة بإختلاف أنواع المحاكيات الغذائية، وذلك للتأكد من موثوقية البيانات المستخدمة في عملية تقييم المخاطر.

وخلصت الدراسة الى أن دراسة وتحليل البيانات التي يتم قراءتها من خلال الاجهزة المستخدمة، قابلة للتطور في ضوء التقدم التكنولوجي، وأن عملية تقييم المخاطر للمواد الكيميائية التي ترتحل الى الغذاء تبقى في تطور دائم في ظل الدراسات القائمة والقادمة، وفي ظل الظروف المتوقعة للإستخدام والظروف المختلفة، مما يعني ضرورة أن تكون التشريعات التي تحدد وتبين الحدود المسموح بها لإرتحال مواد كيميائية للغذاء عند إستخدام المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء

مبنية على عملية تقييم المخاطر كما هو الحال في العديد من الدول التي إستعرضتها الدراسة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها.

(زين الدين،2015) "تحليل للمواد التي ترتحل من القناني البلاستيكية المستخدمة في تخليل الخيار من مركبات ومواد عضوية أخرى إلى مخلل الخيار"

حصلت معدة الدراسة على درجة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية– نابلس، فلسطين، بناء عليها والتي قامت من خلالها بعمل تجارب تحليلية للمركبات والمواد العضوية المرتحلة من القناني البلاستيكية المستخدمة في تخليل الخيار.

وقد إعتمدت الباحثة على التحليل الالي لرصد أربع مركبات تعتبرها الدراسات بأنها مرتبطة بإعتلالات صحية قد تصيب الإنسان إذا ما تم تعرض لها وهذه المركبات ترتحل من القناني البلاستيكية وهي:

1- Bisphenol A (BPA) وصيغته الكيميائية $(CH_3)_2C(C_6H_4OH)_2$.

2- 4-Nonylphenol وصيغته الكيميائية (C15H24O).

3- Diethylhydroxylamine (DEHA) وصيغته الكيميائية ((C2H5)2NOH).

4- diethylhexyl phthalate, DEHP وصيغته الكيميائية (C6H4(CO2C8H17)2).

وكما جاء في هذه الدراسة فإن هنالك إستخدام كبير للقناني البلاستيكية في عملية تحضير مخلل الخيار بين ربات البيوت الذي إعتمدته الدراسة كعينة لها، والذي يمتد بقاء المخلل فيها مخزنا في تلك القناني لفترة تتراوح بين خمسة أيام الى ستة أشهر، في درجة حرارة الغرفة.

وقد أظهرت نتائج التحليل للعينات المحضرة أن إرتحال المركبات المبينة أعلاه من القناني البلاستيكية تأثرت بعامل الوقت بشكل إيجابي، كما أن طبيعة المكونات والمضافات من ملح وليمون وخل بالاضافة الى الخيار كان لها تأثير إيجابي في نسبة الارتحال بالنسبة للزمن، إلا أن هذه النسب لجميع هذه المركبات تبقى ضمن الحدود الآمنة خلال فترة التخزين التي إعتمدتها الباحثة والتي كانت خمسة أيام وعشرة أيام وعشرون يوما وفقا للمراجع التي إعتمدت عليها الباحثة.

تعليق الباحث:

- تعتبر هذه الدراسة مهمة من حيث الشكل والمضمون، حيث تظهر إهتمام المراكز البحثية في ما يخص المخاطر التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني جراء إلتزامه بعادات معينة قد تكون مصدرا للخطر على صحة الانسان الفلسطيني وعلى صحة الأجيال القادمة.
- لم تستخدم الباحثة التعليمات الفنية الفلسطينية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية رقم 41-2013، كمرجع معتمد يمكن من خلاله القيام بعملية التحليل، وقراءة النتائج وعمل المقارنات.
- لم يتم تحديد نوع المادة البلاستيكية التي تم تصنيع القناني البلاستيكية منها والتي تم إستخدامها وأخذ نتائج الإرتحال منها، وهو أمر ضروري، لتعدد الأنواع التي يتم منها تصنيع القناني البلاستيكية، وذلك لما له من موثوقية النتائج، حيث أن هذه المركبات التي تم فحصها قد تأتي من مياه الشبكة كون شبكة المياه مكونة من خزانات مصنعة من البلاستيك بالاضافة الى الانابيب والتي يمكن أن تكون مصدر لإرتحال هذه المركبات أو بعض منها.

2.3.2 الدراسات التي تناولت أدوات إتخاذ القرار بإرتحال مواد كيميائية:

(Begley & Others, 2004)"Evaluation of migration models that might be used in support of regulations for food-contact plastics"

هدفت الدراسة لمراجعة النماذج التي إعتمدتها الموفوضية الأوروبية في التوجية رقم (Directive 2002/72/EC) للمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، والتي من خلالها يتم إحتساب إرتحال المواد الكيميائية المختلفة من المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء وذلك ضمن أسوأ ظروف متوقعة عند ملامستها للغذاء، طبقا لمتطلبات التوجية الأوروبي رقم (Directive 89/109/EEC) الذي يهدف الى أن تكون جميع أنواع المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء آمنة، والإحتياج لهذا التوجية أتى بسبب أن تلك المواد والأدوات قد تتفاعل مع الغذاء أثناء عمليات تجهيز الغذاء وتخزينه ونقله. كما أن هذا التوجيه والتوجيهات الخاصة به ذات الصلة تعتبر الإطار التنظيمي في الاتحاد الأوروبي لسلامة هذه المواد والأدوات وضمن الجهود المبذولة لحماية المستهلك من التلوث الكيميائي غير المسموح به والذي قد تتسبب به المواد والأدوات التي تلامس الغذاء.

وحيث أن المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تستخدم بشكل كبير فكان من الطبيعي أن تهتم المفوضية الأوروبية ومن خلال مجموعة دولية من الخبراء بوضع نماذج لإرتحال يمكن

اعتبارها أداة موثوقة لإحتساب معدّلات الارتحال في ظروف مجهدة للمواد والادوات البلاستكية والمتوقعة منطقيا عند الاستخدام لأكثر المواد البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء بإستخدام مختلف المحاكيات الغذائية الرسمية التي تم إعتمادها من خلال هيئة سلامة الغذاء الأوروبية.

أوضحت هذه الدراسة، الخطوات الرئيسية المتبعة لبناء وتوثيق نموذج تقدير الإرتحال الذي يمكن استخدامه، لسلسلة من المواد والادوات البلاستيكية التي تلامس الغذاء للأغذية والمواد الكيميائية التي ترتحل منها.

وبيّنت الدراسة أن هنالك أربع نماذج للإرتحال يمكن إستخدامها عند القرار بأي مادة كيميائية يمكن أن ترتحل للغذاء وتعتمد هذه النماذج عند إحتساب كمية الارتحال، على العوامل التالية:

- الزمن الذي تبقى فيه المواد والدوات البلاستيكة ملامسة للغذاء.
- درجة الحرارة.
- نوعية المواد والادوات البلاستيكية ومدخلاتها من مواد كيميائية أخرى لأغراض تصنيعية والمتوقع إرتحالها.
- طبيعة المحاكي الغذائي المستخدم وملائمته للمواد والادوات البلاستيكية ضمن ظروف مجهدة للمواد والادوات البلاستكية والمتوقعة منطقيا.

وقد تم التحقق من صحة النتائج التي تم الحصول عليها عند إستخدام تلك النماذج، وذلك ضمن مستوى الثقة (confidence level) بنسبة 95%، بالمقارنة مع أدلة التجارب المتاحة.

وخلصت الدراسة الى أن إستخدام هذه النماذج وإعتمادها ضمن التوجية الأوروبي رقم (Directive 2002/72/EC) يحقق الغاية، وهو إستخدام مواد وأدوات بلاستيكية ملامسة للغذاء لا تتسبب في إرتحال مواد كيميائية خطرة قد تؤثر على سلامة وصحة المستهلك النهائي للغذاء. وأن نتائج هذه الدراسة تعتبر أداة موثوقة لضرورة الالتزام بمتطلبات هذا التوجية للحفاظ على جودة وسلامة المواد الغذائية.

يعتبر الباحث أن أهمية هذه الدراسة يقع في إثبات صحة إعتماد المشرع الفلسطيني على هذه التوجيهات الأوروبية في ما يخص المواد ولأدوات الملامسة للغذاء بشكل عام لما لها من موثوقية علمية، وبشكل خاص طريقة تقييم المخاطر المتبعة لوضع الحدود والمحددات لإرتحال المواد الكيميائية الى الغذاء من المواد والأدوات الملامسة له.

(Gilletab & Others,2009)"Development of decision tools to assess migration from plastic materials in contact with food"

تناولت هذه الدراسة الطريقة التي يتم بها إتخاذ القرار في ما يخص اختبار حدود الارتحال المحددة لجميع مدخلات عملية تصنيع البوليمرات، من مواد كيميائية بادئة والتي تضاف بشكل مقصود لها، من قبل الاتحاد الأوروبي (EU) وفقًا لطرق النماذج الحسابية التي تم إعتمادها ضمن التوجية الأوروبي (Directive 2002/72/EC).

كما إستعرضت المآخذ على هذه الطريقة، كالتكلفة والوقت الذي يتطلبه للقبول بمادة بادئة كمدخل في عملية تصنيع البوليمرات، وما تُظهره من تشدد مبالغ فيه بخصوص تقدير الارتحال للحالات التي تغيب فيها حالة اليقين لخصائص طبيعة الانتقال ككثافة المادة أو حجمها أو درجة الحرارة المرتبطة بالانتقال، بالاضافة الى قلة عدد المستخدمين والمختبرات التي تنفذ التحاليل للنماذج التي إعتمدها التوجية كونها لا تعطيهم الحق في الإطلاع على صيغة التركيبية للمواد والادوات البلاستيكية، لإعتبارات الحماية الفكرية والابتكار، مما يعني عدم القدرة على إستخدام النماذج بشكل كفء.

عملت هذه الدراسة على إظهار نماذج الإطار التحليلي لعملية الإرتحال المبنية على الجمع بين النماذج وتجارب تغير الصيغة التركيبية من جهة والنماذج التكرارية من جهة أخرى في إطار نظرية القرار، وذلك بوضع إطار عام يجمع بين نماذج الارتحال والتجارب في نفس أداة عملية إتخاذ القرار، يتوضح من خلالها مدى التزام المواد البلاستيك المتأثرة بالحرارة عند ملامستها للغذاء بمتطلبات حدود الارتحال التي حددها التوجية (Directive 2002/72/EC).

كان الهدف من هذا الاطار، اختيار التجارب اللازمة وسيناريوهات المحاكاة بين العديد من المحاكيات الغذائية التي يمكن من خلالها اتخاذ القرار المناسب سواء بتلبية المواد والادوات البلاستيكية لمتطلبات الحدود أو عدم إظهار تلبيتها لمتطلبات تلك الحدود حسب هذا المنهج.

وذلك للإعتماد عليه في إحتساب حدود الإرتحال من خلال إدخال المعطيات والحصول على النتيجة بناء على تلك المعطيات، مما يعني توفير الوقت والتكاليف المالية المترتبة على التجارب التحليلية.

وتُظهر بيانات عملية التحليل أن نتائج الارتحال كانت قريبة من الحدود المسموح بها ولكنها لم تتجاوزها في الظروف المجهدة، وفي المحاكي الغذائي الذي له خصائص الغذاء الدهني، وقد أظهرت شجرة القرار المدمجة المقترحة، وعندما كانت هنالك أربع مصادر لعدم اليقين، كانت فرصة إثبات تلبية هذه المواد والادوات لمتطلبات التوجية، حوالي (4:3) في وجود مصدر واحد لعدم اليقين، في حين انخفض إلى ما دون (4:2) و(4:1) عندما كان هنالك اثنين أو ثلاثة من مصادر عدم اليقين، على التوالي.

هذا الإطار المحسن مصمم بحيث يضمن للمستخدم، الاستفادة من المزايا التالية:

- كفاءته، فهو أكثر دقة، ويستغرق وقتًا أقل لإنجاز العرض التوضيحي، ويتطلب عددًا أقل من الافتراضات، ولا يتطلب الإفصاح عن الصيغة التركيبية للمواد والدوات البلاستيكية، إلخ.....
- سهولة تعلمه وقراءة نتائجه، لأنه يستند إلى رسوم بيانية بسيطة، وتتضمن طرقاً فيزيائية معتمدة.
- تعدد خياراته التي يمكن للمستخدم التعامل معها بحيث يمكنه من تبديل الطريقة عند الحاجة، من النماذج التجريبية لخصائص الانتقال إلى نماذج أكثر تطوراً تعتمد على محاكاة جزيئية.

تم اختبار هذه الطريقة في الحالات المعقدة وهي معتمدة ومتوفرة للمستخدم من خلال الموقع الالكتروني بوابة تعبئة المواد الغذائية الآمنة (INRA 2008) (the Safe Food Packaging Portal (INRA 2008). والتي تعطي جميع الرسوم البيانية المقترحة في أقل من 3 دقائق، بحيث يمكن دمج شجرة القرار العامة بسهولة، بالاضافة الى عملية تحديد هوية المادة وتقديرها، وتكون هذه العملية مراقبة من قبل القائمين على البرنامج.

بالإضافة الى إستخدام هذا النموذج كأداة في إتخاذ القرار، فإنه يوفر رؤيتين مهمتين لاختبارات المطابقة والمسح الصحي في المستقبل. ويمكن من خلال إستخدامه التحكم بشكل أساسي في إرتحال المضافات الكبيرة كمضادات الأكسدة، من خلال مقاومة المادة لعملية الانتشار.

وخلصت الدراسة الى إمكانية إعتبار هذه الاداة طريقة مستقلة للتدقيق على تلبية المواد لمتطلبات حدود الارتحال ولهذا فيمكن إستخدامها على نطاق أوسع في ما يخص مواد أخرى من البوليمرات والمواد البلاستيكية متعددة الطبقات.

كما أوصت هذه الدراسة الى ضرورة إستمرار الدراسات الخاصة بالمواد والأدوات التي يتم إستخدامها في تعبئة وتغليف الغذاء في ظل التطور التكنولوجي الدائم.

(YA-MIN,2012)"A Review on Safety Inspection and Research of Plastic Food Packaging materials in Taiwan"

هذه الدراسة أعدت من قبل قسم الصحة في هيئة الدواء والغذاء التايوانية حول سلامة عملية التفتيش على المواد والأدوات البلاستيكية المطروحة لديهم في الاسواق نظراً لنتائج الابحاث التي أجريت عليها خلال الفترة من 1985 وحتى 2010، والتي اشارت إلى أن إلتزام الجهات التايونية بالرقابة على ما يتم طرحه في أسواقهم، وإجراء الفحوصات وفقا لمتطلبات اللوائح الفنية المعتمدة لديهم، أدى إلى ضبط المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء المطروحة في السوق، غير المطابقة للوائح الفنية كما أظهرت أن سلامة المنتجات ومطابقتها للحدود الارتحال التي نصت عليها اللوائح الفنية للمونمرات والمواد الكيميائية التي تشكل البوليمرات والتي تدخل بصناعة تحويلية لتخرج بشكلها النهائي لتلامس الغذاء، والمحددات ضمن الظروف المتوقعة منطقيا عند ملامستها للغذاء كان مرتبطاً بفاعلية الإجراءات الرقابة بشكل طردي.

(مؤسسة المواصفات والمقاييس،2017) "مخاطر إستخدام الأكياس البلاستيكية في تعبئة الخبز"

بناء على قرار مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم 2017\33 الخاص بدراسة مخاطر إستخدام الأكياس البلاستيكية لتعبئة الخبز، من خلال لجنة مشكّلة من وزارة الاقتصاد ووزارة الصحة ومؤسسة المواصفات والمقاييس، فقد أظهرت الدراسة ومن خلال فحص عينات تم سحبها من خمس مخابز مختلفة وإرسالها إلى مختبرات الجمعية العلمية الملكية الأردنية والحاصلة على شهادات الإعتماد، فقد أظهرت النتائج أن نسبة الإرتحال للمواد الكيميائية كانت ضمن الحدود المسموحة الواردة في التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء وذلك من خلال إجراء فحص الانتقال الشامل لكل عينة على حدة وضمن الظروف المتوقعة منطقيا عند إستخدام الاكياس البلاستيكية وفي المحاكيات الغذائية الواردة في هذه التعليمات، كما تبين من خلال توصيات هذه الدراسة إلى ضعف في العمل الرقابي الذي تقوم به

الجهات المختصة وأظهرت أيضا غياب المختبرات المحلية القادرة على إجراء مثل تلك الفحوصات بسبب غياب الإمكانيات وعدم وجود كادر مدرب لديها.

(الراعي،2004) "ورقة عمل حول صناعة منتجات الألبان في فلسطين، واقع وآفاق"

لقد ركزت هذه الدراسة على واقع صناعة منتجات الألبان والتي تعتبر من الصناعات الفلسطينية المهمة وقد ذكرت في حينه أن من أهم المشكلات والعوائق أمام المنتج المحلي غياب مصانع فلسطينية لصناعة العبوات البلاستيكية الملائمة مما كان يعتبر ثقلا على كاهل صناعة منتجات الألبان في وقته حيث كان اعتماد المصانع المحلية على استيراد العبوات البلاستيكية اللازمة لتعبئة منتجات الألبان من إسرائيل، وذلك بسبب عدم توفر بديل محلي يقوم بإنتاج العبوات البلاستيكية اللازمة لمصانع الألبان الأمر الذي يؤدي إلى رفع تكلفة وأسعار المواد الخاصة بالتعبئة والتغليف، هذا بالإضافة إلى التحكم الإسرائيلي في أسعار وكميات هذه العبوات ولكن حالياً ومن خلال معطيات إتحاد الصناعات البلاستيكية فإنه يوجد (21) منشأة تعمل عل تصنيع مختلف العبوات البلاستيكية سواء كانت معدة لبيع المنتجات الغذائية أو لأغراض الإستخدامات المنزلية (إتحاد الصناعات البلاستيكية،2017).

(مكركر،2016)"المنتجات والابتكارات العملية في صناعة البلاستيك الفلسطيني"

مثلت جميع المصانع العاملة في الضفة الغربية في مجال الصناعات البلاستيكية، مجتمع الدراسة دون التمييز في نوعية المنتجات، وهي دراسة ثرية عن وضع الصناعات البلاستيكية في فلسطين، وإمكانية الإبتكار في هذا النوع من الصناعات.

ولكن لم تظهر الدراسة بشكل واضح حصة كل قطاع من المنتجات البلاستيكية حسب تصنيف واضح لتلك المنتجات فلا يتبين حجم الصناعات البلاستيكية للمنتجات المعدة لملامسة الغذاء.

ولكن يمكن النظر إلى حجم الصادرات والتي بينت أن (22%) من المنشأت الصناعية لا يوجد لديها إهتمام في التصدير للإسواق الخارجية وينحصر إهتمامها فقط بالطلب المحلي، في حين أن (78%) يهتم بتصدير منتجاته للأسواق الخارجية ويشعرون بالأثر الإيجابي لفتح تلك الأسواق أمام منتجاتهم، وأن (22%) منهم يشعرون بالمعاناة عند التصدير بسبب الإجراءات، "لم يتم ذكر تلك

الأسباب"، وأن أكثر المنتجات التي يتم تصديرها هي من المواد البلاستيكية الإنشائية والعبوات البلاستيكية والمستلزمات الاستهلاكية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الابداع والمعرفة والروابط هي عوامل مهمة لحدوث الإبتكارات، وقد تبين أن حجم المصنع عاملا مهما لإعتماد مفهوم الإبتكار، كما أظهرت أن للإبتكار تأثيراً إيجابياً على جوانب مختلفة مثل الصادرات وفرص العمل والأداء والميزة التنافسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإبتكار يتأثر بعوامل أخرى كمواصفات وخصائص الشركة, كما أن صناعة البلاستيك الفلسطينية في الضفة الغربية ليست على دراية بالإبتكار وأهميته في تحقيق النمو وتعزيز القدرة التنافسية، وأن الإهتمام الرئيسي لمعظم المصانع البلاستيكية هو في الحد من تكاليف إنتاجها من أجل المنافسة في السوق المحلي وفتح أسواق خارجية.

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

1.3- المقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً للأسلوب البحثي المُتبـــع لإجـــراء الدراســـة والـــذي يتضـــمن مـــنهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراســـة، أداة الدراســـة، صـــدق أداة الدراســـة، ثبـــات أداة الدراســـة، إجراءات الدراسة، المعالجة الإحصائية.

2.3- منهج الدراسة

تم تطبيق المنهجين الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل النتائج من خلال مراجعة الدراسات الســـابقة وإعداد إستبانه لمجتمع الدراسة، والأبحاث التي تحدثت عن الموضوع، وذلك لدراسة واقع تطبيـــق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

3.3- مجتمع الدراسة

ينقسم مجتمع الدراسة إلى مجتمعين هم جميع الكادر الحكومي المختص في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء (وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني)، وجميع المشتغلين المسجلين لدى الجهات المختصة في محافظات الضفة الغربية (مصانع المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء)، في حين يبلغ عدد مجتمع الدراسة من الجهات المختصةالمعنية في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء 235 فرداً، وفيما يتعلق بمجتمع المشتغلين المسجلين لدى الجهات المختصة والعاملين في صناعة المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء في محافظات الضفة الغربية فيبلغ 77 مصنعاً (إتحاد الصناعات البلاستيكية،2017).

4.3-أداة الدراسة

تم الاعتماد في جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة المتمثل في واقع تطبيق الجهات المعنية للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء وتأثير ذلك على تحقيق أهداف التعليمات على مصدرين أساسين هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

فالبيانات الثانوية تم تجميعها من الجهات المختصة(الصحة،الاقتصاد الوطني ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية) وإتحاد الصناعات البلاستيكية في فلسطين ومركز التجارة الفلسطينية (PALTRADE)، حيث تم إستعراض واقع تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء وأهمية الالتزام في تطبيقها والتحديات والعوامل المؤثرة التي يواجهونها.

في حين البيانات الأولية تم الحصول عليها من خلال إستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم تصميم إستبانتين: الأولى لكادر وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد، والثانية

للمصانع. وقد روعي وضوح وملائمة الاسئلة وتضمت أسئلة مغلقة بما يحقق أهداف الدراسة، ملحق (2) وملحق (3) وقد تم إختيار فقرات الإستبانة الخاصة بالجهات المختصة، بناء على أهداف التعليمات والمهام الموكلة على عاتق الجهات المختصة عند الرقابة عليها وتم إختيار فقرات الإستبانة الخاصة بالمشتغلين، بناء على أهداف التعليمات والمتطلبات التي يجب على الصانع مراعاتها لكي يكون ملبياً لها. وذلك لحساب معامل ألفا للمصداقية وللوقوف على مدى فهم المستهدفين للأسئلة، والتأكد من مدى صلاحية الأسئلة والعبارات، وبعد ذلك تم عرضها على مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس ومدير عام صحة البيئة في وزارة الصحة ومدير دائرة الصناعة في وزارة الاقتصاد، بالإضافة إلى عرضها على مجموعة من ذوي الإختصاص في صياغة التعليمات الفنية الإلزامية وعدد من المحكمين المتمرسين في مجال الإحصاء والبحث العلمي، حيث تم الإستماع إلى توجيهاتهم وإقتراحاتهم، وبعد ذلك تم عمل التعديلات النهائية للإستمارتين لتتلائم مع أهداف الدراسة.

5.3- عينة الدراسة

قسمت عينة الدراسة إلى قسمين:-

1. القسم الأول ويشمل الموظفين العاملين في مجال التفتيش والرقابة على تطبيق التعليمات (الصحة، الاقتصاد الوطني) حيث تم اختيار العينة بإستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية العنقودية، وذلك بتقسيم المجتمع إلى طبقات عنقودية حسب مكان العمل في وزارتهم، علماً بأن حجم المجتمع 235 موظفاً، وتم تحديد حجم العينة حيث بلغت 146 استمارة، اعتماداً على النظام (http://www.surveysystem.com/sscalc.htm)، ومن ثم تم اختيار العينة لكل وزارة حسب حجم المجتمع لديها بالنسبة والتناسب كما الجدول التالي:-

جدول رقم (1.3):اختيار العينة لكل وزارة حسب حجم المجتمع لديها

الطبقة	عدد أفراد المجتمع/ طبقة	نسبة العينة %	عدد أفراد العينة/طبقة
وزارة الاقتصاد الوطني	127	54	79
وزارة الصحة	108	46	67
المجموع	235	%100	146

وبعد تحديد حجم العينة لكل وزارة من الوزارات المستهدفة تم اختيار العينة بشكل عنقودي وجمع البيانات من موظفي الطبقات المختارة، وذلك كما هو مذكور أدناه :

جدول رقم (2.3): الجهات المختصة في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013)

الجهات المختصة في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013)

وزارة الاقتصاد الوطني
مديرية رام الله والبيرة
مديرية الخليل
مديرية نابلس
مديرية بيت لحم
مديرية طولكرم
مديرية جنين
مديرية قلقيلية
مديرية القدس
مديرية اريحا والاغوار
مديرية طوباس
مديرية سلفيت
79

وزارة الصحة
مديرية رام الله والبيرة
مديرية الخليل
مديرية نابلس
مديرية بيت لحم
مديرية طولكرم
مديرية جنين
مديرية قلقيلية
مديرية القدس
مديرية اريحا والاغوار
مديرية طوباس
مديرية سلفيت
مديرية شمال الخليل
مديرية جنوب الخليل
مديرية يطا
مختبرات وزارة الصحة
67

المصدر: اعداد الباحث

6.3-خصائص افراد عينة الدراسة (للحكومة)

تم الاعتماد في تحديد عينة الدراسة على عينة عنقودية عشوائية و قد كانت العينة احتمالية متناسبة بحسب عدد الموظفين في وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني، وتم توزيع الاستبانة على كافة عينة الدراسة من الموظفين، ومن خلال الزيارة الميدانية للتأكد من

إمكانية الاستجابة والإجابة عن أية استفسارات من الموظفين والمتابعة الميدانية عليها، حيث تم استعادة 153استبانة، ومنها 152 استبانة صالحة للتحليل وكانت خصائص عينة الدراسة كما يلي:

1. اعمار الموظفين

جدول رقم (3.3.أ): توزيع الموظفين حسب الأعمار

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
العمر	اقل من 25 سنه	0	0.0%
	من 26- 35 سنه	25	16.4%
	من 36-45 سنه	81	53.2%
	من 46-55 سنه	42	27.6%
	أكثر من 56	4	2.6%

تُظهر نتائج الدراسة أن غالبية من شملتهم الدراسة من الموظفين، كانت أعمارهم تتراوح من 36-45 سنه بنسبة 53.2% من حجم العينة، في حين الموظفين من 46-55 سنه بلغت نسبتهم 27.6%، يليه من سن 26- 35 سنه بنسبة 16.4%، أما الموظفون الذي أعمارهم تزيد عن 56 سنة بنسبة 2.6%.

وتدل هذه النتائج على أن غالبية الكادر الحكومي الذين شملته الدراسة من الفئة العمرية بين 26-56 ، وهذا بسبب ظروف نشأة السلطة الفلسطينية ومتطلبات عمليات التوظيف التي لحقتها وقانون الخدمة المدنية، بالإضافة الى زيادة متطلبات التوظيف التي أصبحت تركز على الخبرة وحتى يحصل الخريج الجامعي على خبرة بحاجة الى العمل لعدة سنوات وبذلك يكون عمر الموظف يزيد عن 25 عاماً.

2. الجنس

جدول رقم (3.3.ب): توزيع الموظفين حسب جنس

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
الجنس	ذكر	94	%61.4
	أنثى	59	%38.6
	المجموع	153	%100.0

بلغ عدد الموظفين الذكور 94 فرداً بنسبة 61.4%، في حين عدد الموظفات من الإناث 59 بنسبة 38.6%، وتدل هذه النتيجة بأن نسبة كبيرة من الإناث لا يتوجهن إلى العمل الميداني في التفتيش ويفضلن العمل المكتبي، وهذه النتائج تتطابق مع تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حول نسبة القوى العاملة للشباب في عام 2016 الذي يشير بأن نسبة الذكور 71.6 % والإناث 19.3% (تقرير الجهاز المركزي للاحصاء،الربع الرابع 2016).

3. مكان السكن

جدول رقم (3.3.ج): توزيع الموظفين حسب مكان السكن

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
مكان السكن	مدينة	77	%50.3
	قرية	59	%38.6
	مخيم	11	%7.2
	غير مبين	6	%3.9
	المجموع	153	%100.0

بلغ عدد الموظفين الذين يقطنون المدينة بلغ 50.3% في حين أن قاطني القرى بلغ 38.6% تلاهم قاطني المخيمات 7.2% فيما لم يفصح 3.9% عن مكان سكناهم، ويرتبط ذلك بمقر عمل الموظفين والتي تتواجد في المدن.

4. سنوات الخبرة

جدول رقم (3.3.د): توزيع الموظفين حسب سنوات الخبرة

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
عدد سنوات الخبرة	اقل من سنة	0	0.0%
	من سنة إلى 5 سنوات	9	5.8%
	من 6 إلى 10 سنوات	16	10.4%
	أكثر من 10-15 سنة	43	28.1%
	من16-20 سنة	54	35.2%
	من21-25 سنة	26	17.0%
	أكثر من26 سنة	5	3.2%

تشير البيانات بأن غالبية الموظفين الذين شملتهم الدراسة لديهم سنوات خبرة جيدة حيث اعلى نسبة كانت من لديهم خبرة من 16-20 سنة بنسبة35.2% يليه من 10-15 سنة بنسبة 28.1% وثم 21-25 سنة بنسبة 17.0%، ومن 6-10 سنوات بنسبة 10.4%، في حين كانت نسبة خبرات الموظفين أكثر من 26 سنة هي 3.2%.

وهذا يتوافق مع اعمار الموظفين افراد العينة الذين كانت اعمارهم فيما بين 26-55 سنة حيث يتضح بان الموظفين الذين أعمارهم عالية لديهم سنوات خبرة عالية والذين اعمارهم متوسطة خبرتهم كانت متوسطة وهذا المؤشر ينعكس على الخبرة الإجمالية للموظفين ولا ينعكس على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية حيث أنها أُعتمدت في عام 2013 وهذا يجعل الموظفين أمام نفس الظروف عند الرقابة على تطبيق هذه التعليمات.

5. الدرجة العلمية

جدول رقم (3.3.هـ): توزيع الموظفين حسب درجتهم العلمية

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
الدرجة العلمية	دبلوم	10	%6.5
	بكالوريوس	97	%63.4
	دراسات عليا	44	%28.8
	غير مبين	2	%1.3
	المجموع	153	100.0

تُظهر البيانات أن 63.4% من الموظفين الذين شملتهم الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبة من يحملون درجة الدراسات العليا 28.8% في حين الحاصلين على درجة دبلوم لم تتجاوز نسبة 6.5%. ويعود ذلك إلى قانون الخدمة المدني ومتطلبات الوصف الوظيفي.

6.مكان العمل

جدول رقم (3.3.ح): توزيع الموظفين حسب مكان عملهم

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
مكان العمل	وزارة الصحة	67	%43.8
	وزارة الاقتصاد الوطني	83	%54.2
	غير مبين	3	%2.0
	المجموع	153	%100.0

تُظهر البيانات أن 54.2% من الموظفين الذين شملتهم الدراسة يعملون في وزارة الاقتصاد الوطني موزعون بين دائرة الصناعة ودائرة حماية المستهلك بشكل متساوى، وكانت نسبة الموظفين الذين شملتهم الدراسة ويعملون في وزارة الصحة الفلسطينية43.8% يعملون في دائرة صحة البيئة ومختبرات وزارة الصحة المركزية. تتشابة متطلبات الرقابة بين مختلف الدوائر ولكن تختلف في المرحلة التي تكون هي المسؤولة عن الرقابة، كما هو مبين في دور كل دائرة ومسؤولياتها الرقابية.

7.طبيعة العمل

جدول رقم (3.3.ك): توزيع الموظفين حسب طبيعة العمل

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
طبيعة العمل	مفتش ميداني	88	%57.5
	مكتبي	27	%17.6
	إشرافي	28	%18.3
	خبير	5	%3.3
	فني مختبر	5	%3.3
	المجموع	153	100.0

تُظهر البيانات أن 57.5% من الموظفين العاملين في مجال الرقابة والتفتيش والعمل الإشرافي بنسبة 18.3% والعمل المكتبي بنسبة 17.6% والعمل كفني مختبر بنسبة 5.5% وكخبير بنسبة 5.5%.

وقد تبين للباحث من خلال المقابلات التي أجريت مع المدراء العامين في الوزارات المعنية أن الموظفين العاملين في مجال الرقابة والتفتيش، يقومون بالرقابة والتفتيش على جميع القطاعات وهذا يخلق التشتت لدى كادر التفتيش كما تُظهره تلك المقابلات وهذا ما يجعل الإلتزام بخطة رقابية واضحة أمراً صعبا، وكذلك الأمر لفني المختبر الذين يقومون بمختلف الفحوصات التي تردهم مما يعني غياب التركيز والتشتت الذي يتعرض له كادر المختبرات المركزية في وزارة الصحة.

7.3-فحص ملائمة البيانات لطرق التحليل الإحصائي في إستمارة الجهة المختصة

يتوجب لإختبار الفرضيات عن طريق إجراء عملية التحليل الإحصائي أولاً، التحقق من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة،وذلك لتحديد طريقة الإختبارات الملائمة لها، وحيث أن عدد الإستبانات أكثر من 50 إستبانة سواء كان لإستبانة الجهة المختصة أو المشتغلين فإننا نأخذ قراءة (Kolmogorvo-Smirnov) لدلالة التوزيع الطبيعي، علماً أن تحديد التوزيع الطبيعي يعتمد على الدلالة الإحصائية فإذا كانت أكبر من (0.05)، فيعتبر

التوزيع طبيعياً للبيانات وهذا يعني أن إختبار الفرضيات يكون باستخدام الاختبارات المعلمية: اختبارT، واختبار تحليل التباين الأحادي،... الخ. وإن كانت الدلالة الإحصائية أصغر من (0.05) فهذا يعني أن البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً ويكون إختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات اللامعلمية: اختبار كروسكال والاس، واختبار ولكسن، واختبار مان وتني،... الخ.

8.3-ملائمة بيانات إستمارة الجهة المختصة

بعد إجراء التوزيع الطبيعي لبيانات إستمارة الجهة المختصة كما هو مبين في ملحق (6)، يتضح أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار التوزيع الطبيعي هي أصغر من 0.05 و لذلك فهي لا تتبع للتوزيع الطبيعي. ولذلك فانه سيتم حساب الاختبار اللامعلمي لكل تحليل من اجل التأكد من نتيجة الاختبار.

2. القسم الثاني: عينة المصانع

فقد تضمن المصانع (مصانع المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء) المسجلين لدى الجهات المختصة في محافظات الضفة الغربية، حيث تم اختيار العينة بإستخدام أسلوب المسح الشامل حسب محافظات الضفة الغربية، علماً بأن حجم المجتمع 77 مصنعا، حسب المسح الذي قام به الباحث إعتماداً على مراجعة قوائم المصانع العاملة في محافظات الضفة الغربية وفرز المصانع العاملة في مجال المواد والأدوات الملامسة للغذاء (إتحاد الصناعات البلاستيكية)، بواقع (47) منشأة في مختلف الأكياس البلاستيكية والنايلون المعدة لحفظ أنواع مختلفة من الأغذية سواء كانت جافة أو طازجة كاللحوم والخضروات والفواكة أو المأكولات المجمدة، بالاضافة إلى (21) منشأة في مختلف العبوات البلاستيكية سواء كانت معدة لبيع المنتجات الغذائية أو لأغراض الإستخدامات المنزلية، و(9) منشآت في صناعة الأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء من أواني ومستلزمات كالمعالق والسكاكين والشوك والأكواب والصحون الفلينية وغيرها.

9.3-خصائص افراد عينة الدراسة من المشتغلين (المصانع)

كانت صفات عينة الدراسة الخاصة بالمصانع كما يلي:

1. الجنس لأصحاب المصانع:

جدول رقم (4.3.أ): توزيع المصانع حسب جنس

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
الجنس	ذكر	76	%98.7
	انثى	1	%1.3
	المجموع	77	%100.0

تبين أن عينة الدراسة تتكون من 98.7% ذكور و1.3% إناث، وهذا يظهر إستحواذ المجتمع الذكوري على قطاع صناعة المواد والادوات البلاستيكية من حيث أصحاب العمل، وهو ينسجم مع الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بنسبة أصحاب العمل الذكور الى الإناث في المجتمع الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء،2015)، وهذا يعني ان العينة ليس لها توزيع طبيعي.

2. موقع المنشأة الصناعية:

جدول رقم (4.3.ب): توزيع المصانع حسب موقعها

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
موقع المنشأة	مدينة	52	%67.5
	قرية	21	%27.3
	مخيم	4	%5.2
	المجموع	77	100.0

يلاحظ من الدراسة بان غالبية مصانع المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تقع في المدينة بنسبة 67.5%، يليه القرية بنسبة 27.3% ومن ثم المخيم بنسبة5.2%، ويرى الباحث بأن هذه النسب تتطابق مع مواقع المدن الصناعية في المدن الفلسطينية

والتي توفر البنية التحتية وتغطي حاجة هذه المصانع للخدمات التي تحتاجها لهذا النوع من الصناعات كالكهرباء والماء والشوارع ، بالإضافة إلى تغطية حاجتها من الأيدي العاملة وغير ذلك من المدخلات الضرورية لعملية الانتاج ويتوافق هذا مع معتطيات تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2016).

3. المستوى التعليمي لأصحاب المصانع:

جدول رقم (4.3.ج): توزيع أصحاب المصانع حسب المستوى العلمي

المؤشر	الفئات	التكرار	التوزيع النسبي
المستوى التعليمي	ثانوي	14	%18.2
	دبلوم متوسط	21	%27.3
	بكالوريوس	35	%45.5
	دراسات عليا	7	%9.1
	المجموع	77	%100.0

تشير بيانات الدراسة بأن أصحاب المصانع الحاصلين على بكالوريس يشكلون ما نسبته 45.5% ويليه من يحملون دبلوم متوسط بنسبة 27.3% ومن ثم الذين أنهوا المرحلة الثانوية 18.2% وأخيرا الدراسات العليا 9.1%.

ويرى الباحث بأن إرتباط الدرجة العلمية بطبيعة هذه الصناعة إنعكاس لما نشرته منظمة اليونيسكو الدولية في 2015 حول نسب الأمية في العالم، حيث أظهرت أن نسبة الأمية لم تتجاوز في فلسطين 3%، وجاءت فلسطين في المرتبة الثانية على العالم العربي من حيث الدول الأقل بنسبة الأمية.(منظمة اليونيسكو، 2015).

10.3-فحص ملائمة البيانات لطرق التحليل الإحصائي لاستمارة المشتغلين

يتوجب لإختبار الفرضيات عن طريق إجراء عملية التحليل الإحصائي أولاً، التحقق من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة، وذلك لتحديد طريقة الإختبارات الملائمة لها، وحيث أن عدد الإستبانات أكثر من 50 إستبانة سواء كان لإستبانة الجهة المختصة أو المشتغلين فإننا نأخذ قراءة (Kolmogorvo-Smirnov) لدلالة التوزيع الطبيعي، علماً أن تحديد التوزيع الطبيعي يعتمد على الدلالة الإحصائية فإذا كانت أكبر من (0.05)، فيعتبر التوزيع طبيعياً للبيانات وهذا يعني أن إختبار الفرضيات يكون باستخدام الاختبارات المعلمية : اختبار T، واختبار تحليل التباين الأحادي، ...الخ. وإن كانت الدلالة الإحصائية أصغر من (0.05) فهذا يعني أن البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً ويكون إختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات اللامعلمية: اختبار كروسكال والاس، واختبار ولكسن، واختبار مان وتني،... الخ.

11.3-ملائمة بيانات إستمارة المشتغلين

بعد إجراء التوزيع الطبيعي لبيانات إستمارة الجهة المشتغلين كما هو مبين في ملحق (7)، تبين ان قيمة مستوى الدلاله لاختبار التوزيع الطبيعي هي اقل من 0.05 و لذلك فهي لا تتبع للتوزيع الطبيعي لبعض الفئات واكبر من 0.05 و لذلك فهي تتبع للتوزيع الطبيعي لبعض الفئات. ولذلك فانه سيتم حساب الاختبار اللامعلمي لكل تحليل من اجل التاكد من نتيجة الاختبار.

3. **القسم الثالث:** تم اختيار عينة قصدية غير عشوائية من المدراء العامين في الوزارات ذات العلاقة بالدراسة (الصحة،الاقتصاد الوطني) للإجابة على الاستفسارات المتعلقة بنتائج الدراسة.

12.3-صدق الاختبار

1.12.3-صدق المحكمين:

الاختبار الصادق هو الاختبار الذي يقيس ما وضع لقياسه، وقد تحقق الباحث من صدق الاختبار عن طريق عرض الاستبانات على مجموعة من الأساتذة الجامعين المتخصصين في المناهج وطرق التدريس، الوارد ذكرهم في ملحق(1)، حيث قاموا بإبداء أرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانات، ومدى انتماء الفقرات الى كل بعد من الإبعاد الثلاث للاستبانة وكذلك وضوح الصياغة اللغوية وعليه تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعض الآخر ليصبح عدد الفقرات 29 فقرة في استبانة الموظفين، و30 فقرة في استبانة المصانع. كما تم فحص صدق الفقرات من خلال الاختبار الاحصائي لجميع أفراد العينة وذلك بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة وأثبتت صدق الاداة لدى الجهات المعنية كما يظهر في ملحق (4) إستبانة الجهة المختصة وملحق (5) إستبانة المشتغلين.

2.12.3-صدق الاداة:

تم فحص صدق الاداة (validity) على إستمارتي الجهة المختصة والمشتغلين، ويعرف صدق الاداة على انه قياس المؤشر لما هو مصمم له وفي هذه الحالة فان جميع المؤشرات قد تم تصميمها من اجل فحص واقع تطبيق الجهات المعنية للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، وذلك من خلال ايجاد متوسط جميع المؤشرات للمحاور الثلاثة في كل استمارة ومن ثم ايجاد معامل الارتباط بيرسون (PearsonCorrelation) لكل مؤشر مع المؤشر الكلي وقد تم فحص جميع الاستمارات المستلمة لكل من استمارتي الجهة المختصة والمشتغلين، وذلك بسبب حجم مجتمع الدراسة، حيث وجد ان جميع الأسئلة في استمارة الحكومة تتميز بمصداقية جيدة جداً حيث كانت قيمة Sig للارتباطات هي ذات دلالة معنوية اقل من 0.05 وفق ملحق رقم (4)، وأيضا استمارة المشتغلين وفق ملحق رقم (5).

13.3-ثبات الأداة

1.13.3-ثبات الأداة لإستبانة الجهة المختصة:

أظهر فحص ثبات الأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا كما هو مبين في جدول (5.3) لكل محور من محاور الاستبانة أن فقرات محور معرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء كان ثابتا بمقدار (0.724) وهي قيمة جيدة، في حين أن فقرات محور إلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية كان ثابتا بمقدار (0.929) وهي قيمة عالية جداً، في حين أن فقرات محور آرائهم حول تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء كان ثابتا بمقدار (0.859) وهي قيمة عالية. فبهذا نقبل ثبات الاداة لكل محاور إستبانة الجهة المختصة حيث أنها أعلى من (0.60). (إحصاء تطبيقي،2016).

جدول رقم (5.3): معامل كرونباخ ألفا ثبات الاستمارة الجهة المختصة

المجالات	عدد الاسئلة	أفراد العينة	معامل كرونباخ	النسبة المئوية
المحور الأول: معرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء	10	153	0.724	%72.4
المحور الثاني: إلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية	12	153	0.929	%92.9
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء	7	153	0.859	%85.9

2.13.3-ثبات الأداة لاستبانة المشتغلين:

أظهر فحص ثبات الأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا كما هو مبين في جدول (6.3) لكل محور من محاور الاستبانة أن فقرات محور معرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء كان ثابتا بمقدار (0.907) وهي قيمة عالية جداً، في حين أن فقرات محور إلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية كان ثابتا بمقدار (0.779) وهي قيمة عالية، في حين أن فقرات محور آرائهم حول تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء كان ثابتا بمقدار (0.872) وهي قيمة عالية. فبهذا نقبل ثبات الاداة لكل محاور إستبانة الجهة المختصة حيث أنها أعلى من (0.60). (إحصاء تطبيقي،2016).

جدول رقم (6.3): معامل كرونباخ ألفا ثبات استمارة المشتغلين

المحور	عدد الاسئلة	أفراد العينة	معامل كرونباخ	النسبة المئوية
المحور الأول: معرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء	10	77	0.907	%90.7
المحور الثاني: إلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية	13	77	0.779	%77.9
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة	7	77	0.872	%87.2

14.3-إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:-

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية .
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.
- قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدراسة واسترجاعها.
- إدخال البيانات إلى البرنامج الحسابي ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

15.3-المعالجات الإحصائية:

بعد تجميع الاستبانات تم ترميزها وإدخالها الى جهاز الحاسوب باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة :

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير الوزن النسبي لفقرات الإستبانة والوصف الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة من المبحوثين.
2. معادلة كرونباخ – الفا (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات الأداة والإتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.
3. مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لفحص العلاقة بين محاور الدراسة.
4. تم اجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov Z لفحص التوزيع الطبيعي للمؤشرات المستخدمة في التحليل وفي حالة كانت المؤشرات غير المتجانسة Non-Parametric methods تم استخدام اختبار Kruskal-WallisTest للمؤشرات ذات الفئات اكثر من فئتين واستخدام اختبار Mann-Whitney Test للمؤشرات ذات الفئتين، وفي حال كانت المؤشرات متجانسة method Paramitric تم استخدام تحليل ANOVA و Independent samples.

16.3-تصحيح أداة الدراسة

تصحيح الأداة: لقد تم اعتماد التوزيع التالي للفقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة على النحو التالي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
5	4	3	2	1

جدول رقم (7.3): مفتاح التصحيح

التقدير	مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت (الخماسي)
ضعيف- متدنية جدا	1-1.80
مقبول- متدنية	1.81-2.61
جيد- متوسطة	2.62-3.42
جيد جدا- عالية	3.43-4.23
ممتاز- عالية جداً	4.24-5

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

يحتوي هذا الفصل على عرض لنتائج الدّراسة حول "واقع تطبيق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء" وبيان أثر كل من متغيرات العينة عليها ومن أجل تحقيق هذا الهدف، من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة على الأداة، تم تحليل البيانات الإحصائيّة التي جمعها الباحث من الميدان.

1.4- مقدمة:

إهتمت هذه الدراسة بجمع البيانات، من خلال الإستبيان حول واقع تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) من حيث المعرفة بأهمية أهداف تعليمات وضرورة الإلتزام بها من طرف الجهات المختصة (وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد) وطبيعة إلتزامهم بالرقابة عليها، والمشتغلين من حيث الالتزام بإشتراطاتها لطرح المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء، فدراسة النتائج من خلال محاور كل إستبانة وحسب الجهة التي تم توجية الاستبانة لها وذلك خلال فترة جمع البيانات من خلال الاستبانة والتي إمتدت من شهر كانون ثاني-2018 الى شهر آيار -2018، كما أن هذه الدراسة يمكن البناء على نتائجها

في البحوث المستقبلية المهتمة في ضمان سلامة المنتجات التي يتم طرحها في السوق بغرض ملامستها للغذاء وذلك أن سلامة هذه المنتجات تخضع لتقييم المخاطر والتي تكون دائما عرضه للتطوير والتحسين بناء على التقدم العلمي والتكنولوجي.

1.1.4- نتائج إستبانة الجهات المختصة (وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد):

تتضمن نتائج إستبانة الجهات المختصة مدى معرفتهم بالتعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء في ظل متغيرات الجنس ومكان السكن والمؤهل العلمي وطبيعة العمل ومكان العمل.

كما تتضمن قياس مدى التزامهم بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء في ظل متغيرات الجنس ومكان السكن والمؤهل العلمي وطبيعة العمل ومكان العمل.

وآرائهم حول تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.

1.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الاول:

مدى معرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء

يشير الجدول (1.4) إلى المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي أظهرت مستوى عالي لمعرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (3.68) بنسبة مئوية 73.6%، وحسب ترتيبها تنازلياً يتضح أن الفقرة التي

تنص على (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (4.19)، تلاها الفقرة التي تنص على (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (4.14)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (3.23)، ثم الفقرة التي تنص على (يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (3.39).

وتتفق معرفة الجهات المختصة بدرجة عالية للفقرات (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك، وتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان، وتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان)، مع أهداف التعليمات الفنية الإلزامية (25-2009) الخاصة بالمواد والسلع المعدة لملامسة الغذاء الوارد في المادة (1) (الأهداف والمجال) وهي التعليمات التي إنبثقت بموجبها التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.

وكذلك الفقرات التالية (التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تنظم العلاقة بين الجهات المختصة بالرقابة على تطبيقها والمسؤول عن طرح المواد والادوات البلاستيكية في السوق من جهة أخرى، والتعليمات الفنية

الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء من المواد والأدوات البلاستيكية، و التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بتنظيم ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء) فإن معرفتهم كانت عالية منسجمة بذلك مع متطلبات قانون الصحة العامة في بند السلامة الغذائية وقانون الصناعة وقرار بقانون حماية المستهلك والذي جعل التعليمات الفنية الإلزامية مرجعية فنية يعملون على الرقابة بموجب إشتراطاتها وأحكامها.

وفي إطار معرفتهم عن إلتزام الصانع والمستورد، فقد كانت الدرجة عالية لفقرة (الصانع ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء) وذلك لإطلاع الجهات المختصة على جميع السلسلة الانتاجية للصانع بعكس المستورد فقد كانت الدرجة متوسطة للفقرة (المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء) الذي يتم الإكتفاء بشهادة مطابقة للمنتج النهائي التي يقدمها عند الاستيراد من المورِّد في بلد المنشأ، بالاضافة أن المعابر التجارية تقع تحت سلطة دولة الاحتلال الاسرائيلي والتي تمنع من أن تتواجد الجهات الرقابية الفلسطينية على تلك المعابر.

وكانت الإجابات عن معرفتهم في إذا ما كانوا بحاجة الى مرجعيات أخرى كما ورد في الفقرات (يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق، ويوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية)، بدرجة متوسطة.

جدول رقم (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء مرتبة ترتيبا تنازلياً

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
4	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك.	4.19	.78	83.8	عالية
5	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان.	4.14	.76	82.7	عالية
3	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، يحقق ضمان تنظيم الأسواق بشكل فعّال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء في السوق.	4.01	.88	80.1	عالية
6	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تنظم العلاقة بين الجهات المختصة بالرقابة على تطبيقها والمسؤول عن طرح المواد والادوات البلاستيكية في السوق من جهة أخرى.	3.95	.74	79.0	عالية
1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء من المواد والأدوات البلاستيكية.	3.59	1.08	71.8	عالية
2	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بتنظيم ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء.	3.47	1.05	69.4	عالية
7	الصانع ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	3.44	.99	68.8	عالية
10	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق	3.42	1.05	68.5	متوسطة
9	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية.	3.39	1.03	67.8	متوسطة
8	المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	3.23	.97	64.6	متوسطة
	معرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء	3.68	.51	73.6	**عالية**

2.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني:

ما هي الفروقات بين معرفة وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء.

يشير الجدول (2.4) إلى المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي أظهرت مستوى عالي لمعرفة كل من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين من وزارة الصحة (3.75) ومن وزارة الاقتصاد (3.64).

توضح إجابات المبحوثين من وزارة الصحة بدرجة عالية جداً (4.38)، لفقرة (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك) أتت بعدها بدرجة عالية جداً (4.27) لفقرة (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان)، وكانت أقل الاجابات بدرجة متوسطة (3.21) لفقرة (التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بتنظيم ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء) وسبقتها في الترتيب بدرجة متوسطة (3.30) لفقرة (التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء من المواد والأدوات البلاستيكية).

كما توضح إجابات المبحوثين من وزارة الاقتصاد بدرجة عالية وبشكل متقارب جداً للمتوسطات الحسابية لكل من الفقرات (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، يحقق ضمان تنظيم الأسواق بشكل فعال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء في الأسواق، تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من

الحماية لمصالح المستهلك، تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان)، وكانت أقل الاجابات بدرجة متوسطة وبشكل متقارب للفقرتان (يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية، يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق).

وتتفق وجهة نظر المبحوثين من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد في معرفتهم بأهمية تطبيق التعليمات الفنية وما لذلك من حماية لمصالح المستهلك وحماية صحته كما تضمن تنظيم السوق بشكل فعال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء.

ولكن كان الاختلاف في تقدير الحاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات في ما يخص للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية و لتنظيم السوق على ضوء معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية، ففي حين كانت إجابة وزارة الصحة بدرجة متوسطة لفقرتان (التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء من المواد والأدوات البلاستيكية، والتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بتنظيم ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء) كانت إجابتها بدرجة عالية للفقرتان (يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق، ويوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية) والعكس صحيح بالنسبة لإجابة المبحوثين من وزارة الاقتصاد، وهذا يكون مبرراً بسبب إختلاف المهام المناطة بها كل جهة رقابية، أي وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد.

وأيضاً في ما يخص معرفتهم عن إلتزام الصانع بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، فقد أعطت نتائج المبحوثين من وزارة الصحة أن لديهم إطلاع أعلى بإلتزام الصانع وذلك أن الرقابة على المتطلبات التركيبية الواردة في الفصل الثاني من التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية والتي لها دور في

التأكد من سلامة المنتج النهائي من مخاطر إرتحال المواد الكيميائية الى الغذاء تقع علـــى عـــاتق وزارة الصحة.

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة كل من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء

ترتيب الفقرة	الفقرة	وزارة الصحة			وزارة الإقتصاد		
		المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء من المواد والأدوات البلاستيكية.	3.30	1.28	متوسطة	3.83	0.79	عالية
2	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بتنظيم ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء.	3.21	1.22	متوسطة	3.69	0.81	عالية
3	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، يحقق ضمان تنظيم الأسواق بشكل فعال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء في الأسواق.	3.98	0.98	عالية	4.04	0.74	عالية
4	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك.	4.38	0.60	عالية جداً	4.06	0.80	عالية
5	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان.	4.27	0.65	عالية جداً	4.05	0.76	عالية
6	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تنظم العلاقة بين الجهات المختصة بالرقابة على تطبيقها والمسؤول عن طرح المواد والادوات البلاستيكية في السوق من جهة أخرى.	4.08	0.66	عالية	3.86	0.72	عالية
7	الصانع ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	3.58	1.10	عالية	3.33	0.86	متوسطة
8	المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	3.41	1.05	متوسطة	3.10	0.85	متوسطة
9	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية.	3.61	0.89	عالية	3.28	1.06	متوسطة
10	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق	3.71	0.92	عالية	3.27	1.05	متوسطة
	معرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء	3.75	0.45	**عالية**	3.64	0.48	**عالية**

3.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث:

ما مدى إلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء.

يشير الجدول (3.4) إلى المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي أظهرت مستوى متدني في إلتزام الجهات المختصة بالرقابة على التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (2.57) بنسبة مئوية 51.3%، وحسب ترتيبها تنازلياً يتضح أن الفقرة التي تنص على (يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (2.82)، تلاها الفقرة التي تنص على (يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (2.71)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (توجد توعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (2.41)، ثم الفقرة التي تنص على (يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (2.44).

وأعطت نتائج التحليل أن إلتزام الجهات المختصة بالرقابة كانت بدرجة متوسطة للفقرات (يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، و يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها، و يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص مدى ملائمة

الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها، و توجد خطة واضحة لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة)، في حين كانت الفقرات التالية بدرجة متدنية (حصلت على التدريب اللازم لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، وتقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية، وتقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية، ويتم أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية، ويتم أخذ عينات من المواد الأولية التي تستخدم في صناعة الحبيبات التي تدخل في تشكيل المواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها، وعدد المفتشين المدربين كافي لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، ويتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها، و توجد توعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة).

وقد أوضح تحليل البيئة المؤثرة على سلامة الأغذية في الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية أن من نقاط الضعف التي تؤثر على سلامة الأغذية بالعموم كانت على شكل ضعف في بعض الجوانب التشريعية وتضارب الصالحيات، وعدم وضوحها أحيانا، وعدم اكتمال المنظومة التشريعية، ونقص في الكوادر من حيث الكم والنوع في بعض الجوانب، وضعف فرص التدريب والتطوير الوظيفي، وضعف المصادر المالية المخصصة للتطوير والدعم اللوجستي، وعدم القدرة على إجراء بعض الفحوصات المخبرية وذلك لعدة أسباب أهمها عدم توفر الأجهزة واللوازم، وعدم توفر المصادر، وعدم القدرة على تنفيذ أنشطة الرقابة المخططة أو الإستجابة للشكاوى بالتفتيش نتيجة لعدم توفر مواصلات، وضعف ثقافة سلامة الأغذية لدى المستهلكين والمنتجين، بشكل عام. (الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2017-2022).

وهذا يوضح لماذا أتت أجوبة المبحوثين من الجهات المختصة بهذا الشكل على محور إلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الأغذية.

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية مرتبة ترتيبا تنازلياً

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
5	يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.82	.93	56.5	متوسطة
9	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها.	2.71	.96	54.2	متوسطة
6	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها.	2.68	.98	53.6	متوسطة
1	توجد خطة واضحة لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.63	1.00	52.5	متوسطة
2	حصلت على التدريب اللازم لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.58	1.06	51.5	متدنية
12	تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية.	2.58	.85	51.6	متدنية
11	تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية.	2.56	.78	51.3	متدنية
7	يتم أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية.	2.48	.90	49.6	متدنية
10	يتم أخذ عينات من المواد الأولية التي تستخدم في صناعة الحبيبات التي تدخل في تشكيل المواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.	2.48	.81	49.7	متدنية
4	عدد المفتشين المدربين كافي لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.46	.99	49.3	متدنية
8	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.	2.44	.92	48.9	متدنية
3	توجد توعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.41	.95	48.1	متدنية
	إلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية	2.57	.67	51.3	متدنية

4.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع:

ما هي الفروقات بين إلتزام وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء

يشير الجدول (4.4) إلى المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي أظهرت مستوى متدني لإلتزام كل من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين من وزارة الصحة (2.36) ومن وزارة الاقتصاد (2.73).

تشير إجابات المبحوثين من وزارة الصحة للفقرات التي من شأنها إظهار درجة الرقابة أنها متدينة كما هو الحال للفقرات (يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها، ويتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها، و يتم أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية، و يتم أخذ عينات من المواد الأولية التي تستخدم في صناعة الحبيبات التي تدخل في تشكيل المواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها، ويتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها).

وتظهر الاجابة بدرجة متدنية من قبل وزارة الصحة للفقرات (تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية، وتقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية)، أن المختبرات المعتمدة لديها ليس لها الإمكانيات للقيام بالفحوصات التي تطلبها التعليمات سواء كان للمواد الأولية

(البوليمرات)، فحص الانتقال المحدد، أو للمنتج النهائي، فحص الانتقال الشامل(التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية، 2013).

وقد يعزى ذلك ويرتبط بإجاباتهم بدرجة متدنية للفقرات (حصلت على التدريب اللازم لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، وتوجد توعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، وتوجد خطة واضحة لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، وعدد المفتشين المدربين كافي لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، ويوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة).

تطابقت إجابات المبحوثين من وزارة الاقتصاد مع إجابات المبحوثين من وزارة الصحة بدرجة متدنية في الفقرات (عدد المفتشين المدربين كافي لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، توجد توعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، وتوجد خطة واضحة لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة).

في حين أن إجابة المبحوثين من وزارة الاقتصاد كانت بدرجة متوسطة وهي أعلى إجابة المبحوثين من وزارة الصحة للفقرات (يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة، و يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة

لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها، و يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها، وحصلت على التدريب اللازم لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة).

أما إجاباتهم بدرجة متوسطه للفقرات (يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها، يتم أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية، و يتم أخذ عينات من المواد الأولية التي تستخدم في صناعة الحبيبات التي تدخل في تشكيل المواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منه)، فهي أقرب للمتدنية وهي قريبة جداً لإجابة المبحوثين لوزارة الصحة، كما هو الحال للفقرات الخاصة بالمختبرات (تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية، وتقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية) فهي أقرب للمتدنية.

وهذه النتائج تعزز ما ذهب إليه تحليل البيئة المؤثر على سلامة الأغذية في الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية من أن من نقاط الضعف التي تؤثر على سلامة، نقص في الكوادر من حيث الكم والنوع في بعض الجوانب، وضعف فرص التدريب والتطوير الوظيفي، وضعف المصادر المالية المخصصة للتطوير والدعم اللوجستي، وعدم القدرة على إجراء بعض الفحوصات المخبرية وذلك لعدة أسباب، أهمها عدم توفر الأجهزة واللوازم، وعدم توفر المصادر، وعدم القدرة على تنفيذ أنشطة الرقابة المخططة أو الإستجابة للشكاوى بالتفتيش نتيجة لعدم توفر مواصلات. (الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية،2017-2022).

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين إلتزام وزارة الصحة ووزارة الإقتصاد بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية

ترتيب الفقرة	الفقرة	وزارة الصحة			وزارة الاقتصاد		
		المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	توجد خطة واضحة لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.42	1.05	متدنية	2.80	0.89	متوسطة
2	حصلت على التدريب اللازم لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.32	1.03	متدنية	2.78	1.02	متوسطة
3	توجد توعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.32	0.99	متدنية	2.51	0.92	متدنية
4	عدد المفتشين المدربين كافي لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.45	1.08	متدنية	2.48	0.90	متدنية
5	يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	2.58	1.01	متدنية	3.04	0.80	متوسطة
6	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها.	2.27	0.90	متدنية	2.99	0.92	متوسطة
7	يتم أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية.	2.28	0.91	متدنية	2.64	0.86	متوسطة
8	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.	2.21	0.97	متدنية	2.63	0.84	متوسطة
9	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها.	2.32	0.93	متدنية	3.01	0.86	متوسطة
10	يتم أخذ عينات من المواد الأولية التي تستخدم في صناعة الحبيبات التي تدخل في تشكيل المواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.	2.30	0.78	متدنية	2.65	0.80	متوسطة
11	تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية.	2.46	0.79	متدنية	2.66	0.76	متوسطة
12	تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية.	2.52	0.88	متدنية	2.65	0.82	متوسطة
	إلتزام الجهات المختصة بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية	2.36	0.74	**متدنية**	2.73	0.55	**متوسطة**

5.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس:

ما هو رأي المبحوثين من الجهات المختصة في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة

يتضح كما هو مبين في جدول (5.4) أن الفقرة التي تنص على (يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء ليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (4.09)، تلاها الفقرة التي تنص على (يزيد تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية من ثقة المستهلك بما يتم طرحه في السوق) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (4.04)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (2.59)، ثم الفقرة التي تنص على (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (3.54)، ومن ذلك يمكن تفسير تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين من الجهات الرقابية (3.71) وهو بدرجة عالية بنسبة 74.2%.

يمكن قراءة هذه النتائج في أن الجهات الرقابية لديها الوعي بالتأثير الإيجابي للتطبيق التعليمات والإلتزام بها، بما يضمن سلامة وصحة المستهلك، بالاضافة لما يضفيه تطبيق هذه التعليمات على ثقة المستهلك إيجاباً، بما يتوافق مع إجابتهم بشكل متدني لفقرة (المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء)، وأيضاً تأثير التطبيق على الصانع من حيث زيادة الحصة في السوق المحلي وفتح أسواق خارجية وهو من الغايات التي ترمي إليها وجود تعليمات فنية للمنتج

تطبق على ما يتم طرحه في السوق وأيضا يسهّل إمكانية التصدير وفتح أسواق جديدة أمام المنتج المحلي.

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرأي الجهات الرقابية في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة مرتبة ترتيبا تنازلياً

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
2	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك.	4.09	.77	81.8	عالية
3	يزيد تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية من ثقة المستهلك بما يتم طرحه في السوق.	4.04	.77	80.8	عالية
4	يعتبر تطبيق التعليمات الفنية الالزامية أداة جيدة في ضبط ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية ملامسة للغذاء.	4.03	.79	80.5	عالية
1	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، تضليلا للمستهلك.	3.99	.85	79.9	عالية
7	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية .	3.76	.84	75.2	عالية
6	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً .	3.54	.82	70.7	عالية
5	المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.	2.59	1.02	51.9	متدنية
	تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة	**3.71**	**.58**	**74.2**	**عالية**

6.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السادس:

ما هو رأي المبحوثين من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة

تعطي النتائج الواردة في جدول (6.4) أن المبحوثين من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بدرجة عالية لديهم الوعي بالتأثير الإيجابي للتطبيق التعليمات والإلتزام بها، بما يضمن سلامة وصحة المستهلك، بالاضافة لما يضفيه تطبيق هذه التعليمات على ثقة المستهلك إيجاباً وهو لدى وزارة الصحة أعلى من وزارة الاقتصاد في الفقرات (يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء ليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك، و يعتبر تطبيق التعليمات الفنية الالزامية أداة جيدة في ضبط ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية ملامسة للغذاء، ويعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء ليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، تضليلا للمستهلك).

ولكنه بدرجة عالية ولكن أقل من وزارة الاقتصاد للفقرات (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً، وتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية)، وهذا كونه من أهداف وزارة الاقتصاد في تدعيم الصناعة المحلية وتنشيطها ومساعدتها في فتح الاسواق لها.

أما ما يخص فقرة (المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء)، فقد كانت بدرجة متوسطة في إجابة المبحوثين من وزارة الاقتصاد إلى أنها متدنية في إجابة المبحوثين من وزارة الصحة.

جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين رأي وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة

ترتيب الفقرة	الفقرة	وزارة الصحة			وزارة الاقتصاد		
		المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، تضليلا للمستهلك.	4.11	0.77	عالية	3.94	0.86	عالية
2	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك.	4.17	0.62	عالية	4.08	0.81	عالية
3	يزيد تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية من ثقة المستهلك بما يتم طرحه في السوق.	4.09	0.67	عالية	4.04	0.79	عالية
4	يعتبر تطبيق التعليمات الفنية الالزامية أداة جيدة في ضبط ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية ملامسة للغذاء.	4.17	0.67	عالية	3.95	0.82	عالية
5	المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.	2.33	0.83	متدنية	2.81	1.08	متوسطة
6	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً .	3.45	0.75	عالية	3.60	0.81	عالية
7	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية .	3.71	0.818	عالية	3.80	0.81	عالية
	تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة	3.71	0.38	**عالية**	3.74	0.64	**عالية**

4.1.4-معرفة الجهات المختصة تبعا للفروق في المتغيرات المستقلة:

لإختبار الفرضية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لمعرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية تبعا للمتغيرات المستقلة وذلك حسب متغير المؤهل العلمي، مكان العمل، سنوات الخدمة، طبيعة العمل لإختبار الفروق بين المتوسطات، فقد تم إستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA والاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis ، ولتحديد الإختلافات بين متوسطات لعينتين مستقلتين فقد تم إستخدام t-test والاختبار اللامعلمي Mann-witny.

1- المؤهل العلمي:

بالاستناد إلى اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) ونتائج الاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis، تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، جدول (7.4.أ)، أي أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجهات الرقابية حول معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تبعا لمتغير المؤهل العلمي عند $(\alpha \leq 0.05)$ وهي بذلك دالة إحصائيّا، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة $(\alpha \leq 0.05)$، وقد يعود ذلك إلى أن العاملين في الرقابة على تطبيق التعليمات بإختلاف درجاتهم العلمية لديهم تشابه في وجهات نظرهم حول معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (7.4.أ): معرفة الجهات المختصة لمتغير المؤهل العلمي

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة ANOVA	مستوى الدلالة Kruskall walles
معرفة الجهة المختصة	ثانوي	1	3.40	0.0	5.745	.001	0.006
	دبلوم متوسط	9	3.12	0.48			
	بكالوريوس	97	3.74	0.41			
	دراسات عليا	44	3.75	0.49			
	المجموع	151	3.70	0.46			

2- مكان العمل:

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples T-Test تبين أن قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05، جدول (7.4.ب)، أي أنه يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجهات الرقابية حول معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تبعا لمتغير مكان العمل عند ($\alpha \leq 0.05$) وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يعود ذلك إلى أن العاملين في الرقابة على تطبيق التعليمات بإختلاف مكان عملهم لديهم تباين بمدى معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (7.4.ب): معرفة الجهات المختصة لمتغير مكان العمل

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة T-test	مستوى الدلالة Mann-witny
معرفة الجهة المختصة	وزارة الصحة	66	3.75	.45	1.415	147	0.159	0.31
	وارة الاقتصاد	83	3.64	.48				

3- سنوات الخدمة:

يتبين من تحليل معامل ارتباط بيرسون في جدول (7.4.ج) لمعرفة الجهات المختصة مع متغير متوسط سنوات الخدمة انه يوجد ارتباط ذات دلالة احصائية بين معرفة الجهات الرقابية و متغير سنوات الخدمة عند مستوى دلالة 0.05 حيث ان مستوى الدلالة المحسوب يساوي 0.001 أي انه دال احصائيا و بلغ معامل الارتباط 28.6% أي ان العلاقة ايجابية طردية ولكن ضعيفة.

جدول رقم (7.4.ج): إرتباط سنوات الخدمة بمعرفة الجهات المختصة

		سنوات الخدمة
معرفة الجهات الرقابية	Pearson Correlation	.286**
		.001
	N	130

4- طبيعة العمل:

بالاستناد إلى اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) ونتائج الاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis، تبين أن قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05، جدول (9.4.د)، أي أنه يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجهات الرقابية حول معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تبعا لمتغير طبيعة العمل عند ($\alpha \leq 0.05$) وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يعود ذلك إلى أن العاملين في الرقابة على تطبيق التعليمات بإختلاف طبيعة عملهم لديهم تشابه في وجهات نظرهم حول معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (7.4.د): معرفة الجهات المختصة لمتغير طبيعة العمل

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة ANOVA	مستوى الدلالة Kruskall walles
معرفة الجهات الرقابية	مفتش ميداني	88	3.65	.45	1.412	.233	0.274
	مكتبي	27	3.68	.42			
	اشرافي	27	3.87	.57			
	خبير	5	3.54	.34			
	فني مختبر	5	3.82	.28			
	المجموع	152	3.70	.46			

5.1.4-إلتزام الجهات المختصة تبعا للفروق في المتغيرات المستقلة:

لإختبار الفرضية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإلتزام الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية تبعا

للمتغيرات المستقلة وذلك حسب متغير المؤهل العلمي، مكان العمل، سنوات الخدمة، طبيعة العمل لإختبار الفروق بين المتوسطات، فقد تم إستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA والاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis، ولتحديد الإختلافات بين متوسطات لعينتين مستقلتين فقد تم إستخدام t-test والاختبار اللامعلمي Mann- witny ومعامل الارتباط بيرسون.

1- المؤهل العلمي:

بالاستناد إلى اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) ونتائج الاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis، تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، جدول (8.4.أ)، أي أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجهات الرقابية حول إلتزامهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تبعا لمتغير المؤهل العلمي عند ($\alpha \leq 0.05$) وهي بذلك دالة إحصائيّا، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يعود ذلك إلى أن العاملين في الرقابة على تطبيق التعليمات بإختلاف درجاتهم العلمية لديهم تشابه في وجهات نظرهم حول الإلتزام بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (8.4.أ): إلتزام الجهات المختصة لمتغير المؤهل العلمي

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة ANOVA	مستوى الدلالة Kruskall walles
إلتزام الجهات الرقابية	ثانوي	1	1.75	.	3.111	.028	0.039
	دبلوم متوسط	9	2.62	.41			
	بكالوريوس	97	2.68	.67			
	دراسات عليا	44	2.36	.63			
	المجموع	151	2.58	.66			

2- مكان العمل:

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples T-Test تبين أن قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05، جدول (8.4.ب)، أي أنه يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجهات الرقابية حول

إلتزامهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تبعا لمتغير مكان العمل عند ($\alpha \leq 0.05$) وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يعود ذلك إلى أن العاملين في الرقابة على تطبيق التعليمات بإختلاف مكان عملهم لديهم تباين بمدى إلتزامهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (8.4.ب): إلتزام الجهات المختصة لمتغير مكان العمل

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة T-test	مستوى الدلالة Mann-witny
إلتزام الجهات الرقابية	وزارة الصحة	66	3.75	.45	1.415	147	0.159	0.31
	وارة الاقتصاد	83	3.64	.48				

3- سنوات الخدمة:

يتبين من تحليل معامل ارتباط بيرسون في جدول (8.4.ج) لإلتزام الجهات المختصة مع متغير متوسط سنوات الخدمة انه لا يوجد ارتباط ذات دلالة احصائية بين إلتزام الجهات الرقابية بتطبيق التعليمات ومتغير سنوات الخدمة عند مستوى دلالة 0.05 حيث ان مستوى الدلالة المحسوب يساوي 0.58، أي انه لا يوجد ارتباط.

جدول رقم (8.4.ج): إرتباط سنوات الخدمة بإلتزام الجهات المختصة

		سنوات الخدمة
إلتزام الجهات الرقابية	Pearson Correlation	.049
		.580
	N	130

4-طبيعة العمل:

بالاستناد إلى اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) ونتائج الاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis، تبين أن قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05، جدول (8.4.د)، أي أنه يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجهات الرقابية حول إلتزامهم بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تبعا لمتغير طبيعة العمل عند ($\alpha \leq 0.05$) وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يعود ذلك إلى أن العاملين في الرقابة على تطبيق التعليمات بإختلاف طبيعة عملهم لديهم تشابه في وجهات نظرهم حول إلتزامهم بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (8.4.د): إلتزام الجهات المختصة لمتغير طبيعة العمل

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة ANOVA	مستوى الدلالة Kruskall walles
إلتزام الجهات الرقابية	مفتش ميداني	88	3.65	.45	1.412	.233	0.274
	مكتبي	27	3.68	.42			
	اشرافي	27	3.87	.57			
	خبير	5	3.54	.34			
	فني مختبر	5	3.82	.28			
	المجموع	152	3.70	.46			

2.4-نتائج إستبانة المشتغلين

تتضمن نتائج إستبانة المشتغلين مدى معرفتهم بالتعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء في ظل متغيرات موقع المنشأة والمؤهل العلمي.

كما تتضمن قياس مدى التزامهم بتطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء في ظل متغيرات موقع المنشأة والمؤهل العلمي.
وآرائهم حول تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.

1.2.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السابع:

مدى معرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء.

يشير الجدول (9.4) إلى المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي أظهرت مستوى عالي لمعرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (3.83) بنسبة مئوية 76.5%، وحسب ترتيبها تنازلياً يتضح أن الفقرة التي تنص على (يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية المطروحة في السوق) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (4.27)، تلاها الفقرة التي تنص على (يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (4.25)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (3.01)، ثم الفقرة التي تنص على (التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بالإشارات الإرشادية التي يجب أن تتواجد على المنتج الذي تقومون بطرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّة لملامسة الغذاء) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (3.60).

وعند النظر إلى دلالة إجابة المشتغلين بدرجة عالية جداً للفقرات (يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية المطروحة في السوق، ويوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق)، يتضح أن المشتغلين يرون الحاجة إلى مرجعيات أخرى تساعد في التأكد من سلامة المواد والادوات البلاستيكية المطروحة في السوق، وأيضاً في ما يختص في عملية تنظيم السوق وهذا الرأي يساعد الجهات المعنية يدراسة الأثر التشريعي للتعليمات الفنية الإلزامية.

وفيما يخص الفقرات التالية (الصانع ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، وتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان، وتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك، وتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك، وتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، تحقق ضمان تنظيم للسوق بشكل فعال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء في السوق، والتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء، من المواد والأدوات البلاستيكية، والتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بالإشارات الإرشادية التي يجب أن تتواجد على المنتج الذي تقومون بطرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّة لملامسة الغذاء) فإن معرفتهم كانت عالية وهذا يبين أن إستجابة الصانع المحلي عالية للإشتراطات والأحكام الفنية والإدارية المبينة في التعليمات الفنية الإلزامية.

وفي إطار معرفتهم عن إلتزام المستورد، فقد كانت الدرجة متوسطة لفقرة (المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء).

جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء مرتبة ترتيبا تنازلياً

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
9	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية المطروحة في السوق.	4.27	.87	85.5	عالية جداً
10	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق.	4.25	.88	84.9	عالية جداً
7	الصانع ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	4.09	.65	81.8	عالية
5	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان.	4.01	.85	80.3	عالية
4	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك.	3.91	.86	78.2	عالية
3	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، تحقق ضمان تنظيم للسوق بشكل فعال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء في السوق.	3.90	.85	77.9	عالية
1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء، من المواد والأدوات البلاستيكية.	3.62	.99	72.5	عالية
6	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تنظم العلاقة بين الجهات المختصة بالرقابة على تطبيقها والمسؤول عن طرح المواد والادوات البلاستيكية في السوق من جهة أخرى.	3.61	.86	72.2	عالية
2	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بالإشارات الإرشادية التي يجب أن تتواجد على المنتج الذي تقومون بطرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء.	3.60	.99	71.9	عالية
8	المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	3.01	1.13	60.3	متوسطة
	معرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء	**3.83**	**.67**	**76.5**	**عالية**

2.2.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثامن:

مدى إلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء.

يشير الجدول (10.4) إلى المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي أظهرت مستوى متوسط لإلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (2.95) بنسبة مئوية 59.1%، وحسب ترتيبها تنازلياً يتضح أن الفقرة التي تنص على (تقومون بالتأكد من أنَّ المواد والادوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء تحوي الإشارات الإرشادية الضرورية لطريقة إستخدامها) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (4.38)، تلاها الفقرة التي تنص على (يوجد إلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (4.35)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (تعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية، وتعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (1.56).

وعند النظر إلى دلالة إجابة المشتغلين للفقرات (تقومون بالتأكد من أنَّ المواد والادوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء تحوي الإشارات الإرشادية الضرورية لطريقة إستخدامها، ويوجد إلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء)، يتضح أن المشتغلين ملتزمون بدرجة عالية جداً، وهو يتلاءم مع معتطيات المنافسة السوقية فكل صانع يريد أن ينتج منتجات منافسة في السوق، يكسب من خلالها ثقة المستخدم وهذا يظهر بإجابتهم بدرجة عالية لفقرة (المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء).

وفيما يخص الفقرات التالية (تقومون بالإكتفاء بشهادة المطابقة التي يزودكم بها المورد للحبيبات الأولية التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء، وتلبي شهادة المطابقة متطلبات التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، ولديكم كادر مدرب على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء)، فقد أظهرت بدرجة عالية إلتزام الصانع بحصولهم على تصريح المطابقة من مورد المواد الأولية، وذلك إلتزاماً بمادة (14) من التعليمات الفنية الإلامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء القاضية بضرورة توفير تصريح بمطابقة المواد الأولية لإشتراطات المبينة في التعليمات من حيث المتطلبات التركيبية والتشغيلية، لضمان ملائمة المواد الأولية لعملية تصنيعها بشكلها النهائي كمادة أو أداة معدة لملامسة الغذاء.

ولكن إجابتهم لفقرة (شهادة المطابقة تكون لكل دفعة من الحبيبات الأولية التي يتم إستلامها من المورد) فقد كانت بدرجة متوسطة وذلك بسبب إعتمادهم قائمة لموردي المواد الأولية ، مما يجعلهم يكتفون بشهادة مطابقة لأول دفعة يتم طلبها من أي مادة أولية تدخل في إنتاج المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.

وتأتي الفقرات (تقوم الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، ويوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء) بدرجة متوسطة وهي متوافقة مع إجابات الجهات المختصة عن إلتزامهم بالرقابة والتي في متوسطها العام كان بدرجة متدنية.

وتُظهر الفقرة (تقوم الجهات الرقابية بتوعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء) التي كانت بدرجة متدنية، تقصيراً من قبل الجهات المختصة بالتواصل والعمل على التوعية المطلوبة،

ويدلل على ذلك إجابة المشتغلين للفقرات (يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية المطروحة في السوق، ويوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق) بدرجة عالية جداً، الواردة في محور معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية.

وبدرجة متدنية كانت إجابتهم لفقرة (تقومون بأخذ عينات من المواد والادوات المعدّة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية)، وهذا يُعبر عن عدم إلتزام الصانع بمتطلبات الفحص، ويعلل ذلك بعدم الرقابة من طرف الجهات المختصة حسب إجابتهم عن فقرة (يتم أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية)، والتي كانت بدرجة متدنية.

أما الفقرات (تقومون بأخذ عينات من الحبيبات التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدّة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها، وتعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية) فأتت بدرجة متدنية جداً، ويرتبط ذلك بإجابتهم عن الفقرات (تقومون بالإكتفاء بشهادة المطابقة التي يزودكم بها المورد للحبيبات الأولية التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء، وتلبي شهادة المطابقة متطلبات التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، ولديكم كادر مدرب على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء) والتي كانت بدرجة عالية، بسبب ثقتهم بالجهة التي تُورد لهم الحبيبات الأولية.

وأخيراً وبسبب عدم وجود مختبرات معتمدة قادرة على القيام بفحص الانتقال الشامل، فقد كانت إجابتهم بدرجة متدنية جداً، أيضاً لفقرة (تعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية).

جدول رقم (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية مرتبة ترتيبا تنازلياً

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
6	تقومون بالتأكد من أنّ المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تحوي الإشارات الإرشادية الضرورية لطريقة إستخدامها.	4.38	.61	87.5	عالية جداً
1	يوجد إلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	4.35	.60	87.0	عالية جداً
9	تقومون بالإكتفاء بشهادة المطابقة التي يزودكم بها المورد للحبيبات الأولية التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء .	3.95	.84	79.0	عالية
11	تلبي شهادة المطابقة متطلبات التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	3.94	.73	78.7	عالية
4	لديكم كادر مدرب على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	3.83	.57	76.6	عالية
10	شهادة المطابقة تكون لكل دفعة من الحبيبات الأولية التي يتم إستلامها من المورد.	3.42	.83	68.3	متوسطة
2	تقوم الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	3.01	1.24	60.3	متوسطة
5	يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	2.83	.99	56.6	متوسطة
3	تقوم الجهات الرقابية بتوعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	2.01	.98	40.3	متدنية
7	تقومون بأخذ عينات من المواد والادوات المعدّة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية.	1.87	.89	37.4	متدنية
8	تقومون بأخذ عينات من الحبيبات التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدّة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.	1.74	.73	34.8	متدنية جدا
12	تعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية.	1.56	.87	31.2	متدنية جدا
13	تعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية.	1.56	.87	31.2	متدنية جدا
	إلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية	**2.95**	**.44**	**59.1**	**متوسطة**

3.2.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة التاسع:

رأي المبحوثين من المشتغلين في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة

يتضح كما هو مبين في جدول (11.4)، أن الفقرة التي تنص على (يزيد تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية من ثقة المستهلك بما يتم طرحه في السوق) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (4.23)، تلاها الفقرة التي تنص على (يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء ليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (4.10)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء، يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (3.04)، ثم الفقرة التي تنص على (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء، يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية) حيث كان متوسطها الحسابي بمقدار (3.16)، ومن ذلك يمكن تفسير تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (3.77) وهو بدرجة عالية بنسة مئوية 75.4%.

يمكن قراءة هذه النتائج في أن المشتغلين لديهم الوعي بالتأثير الإيجابي لتطبيق التعليمات والإلتزام بها، بما يضمن سلامة وصحة المستهلك، بالاضافة لما يضفيه تطبيق هذه التعليمات على ثقة المستهلك إيجاباً، وأيضاً تظهر أن المستخدم لديه دراية كافية بدرجة عالية بالإشارات الإرشادية وذلك لكونه يريد المنتج بشكل يلاءم الغرض المعد له، كما أشارت فقرة (المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء)

ولكن فيما يخص الفقرات (تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء، يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية، تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء، يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً) فقد كانت الإجابة بدرجة متوسطة، وهذا بسبب تنوع القوانين التي تؤثر على الصانع المحلي كما رأها (حجة) و (مكركر) وفي حين أن التعليمات تعمل على تنظيم السوق، فإن الترويج للمنتجات من خلال مطابقتها لمتطلبات التعليمات هو أمر قد يغفل عنه الصانع كعنصر من عناصر المزيج التسويقي للمنتجات التي يهتم بها المستهلك فكما ذكر (البرازي،2009) من أن إقبال المستهلك على المنتج يعتمد على النوعية والجودة والمواصفات والسعر والمنافذ التوزيعية والحملات الترويجية وطرق البيع ومستوى الخدمات المقدمة وغير ذلك، وعليه فإن أي خلل في تقديم هذه الأنشطة سوف ينعكس على حجم المبيعات وإلى عزوف المستهلك عن المنتج. ويرى أنه يجب أن يكون هنالك تكامل وتناسق ما بين الأنشطة التسويقية والأنشطة الأخرى للمشتغل حيث يشكل التسويق عاملاً رئيسياً في إرساء سياسات المؤسسات في ترويج وتوزيع منتجاتها. وقد يكون تدني قيام الجهات الرقابية بالتوعية في أهمية تطبيق المشتغلين للتعليمات وتوضيح الأثر الإيجابي المرجو من النقاط التي يجب العمل عليها لتحقيق الفائدة المرجوة من تطبيق التعليمات.

جدول رقم (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرأي المشتغلين في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة مرتبة ترتيبا تنازلياً

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
3	يزيد تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية من ثقة المستهلك بما يتم طرحه في السوق.	4.23	.74	84.7	عالية
2	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء ليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك.	4.10	.68	82.1	عالية
1	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء ليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، تضليلا للمستهلك.	4.05	.60	81.0	عالية
4	يعتبر تطبيق التعليمات الفنية الالزامية أداة جيدة في ضبط ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية ملامسة للغذاء.	4.05	.85	81.1	عالية
5	المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.	3.81	1.30	76.1	عالية
7	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء، يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية .	3.16	1.23	63.1	متوسطة
6	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء، يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً .	3.04	1.16	60.8	متوسطة
	تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة	**3.77**	**.73**	**75.4**	**عالية**

4.2.4 معرفة المشتغلين تبعا للفروق في المتغيرات المستقلة:

لإختبار الفرضية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـــة ($\alpha \leq 0.05$) لمعرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية، تبعا للمتغيرات المستقلة وذلك حسب متغير موقع المنشأة، المؤهل العلمي لإختبار الفروق بين المتوسطات. فقد تم إستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA والاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis.

1- موقع المنشأة

بالاستناد إلى اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) ونتائج الاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis، تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، جدول (12.4.أ)، أي أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول معرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تعزى لمتغير موقع المنشأة عند ($\alpha \leq 0.05$) وهي بذلك دالة إحصائيّا، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يعود ذلك إلى أن إختلاف موقع المنشأة لا يؤثر في وجهة نظرهم حول معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (12.4.أ): معرفة المشتغلين لمتغير موقع المنشأة

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة ANOVA	مستوى الدلالة Kruskall walles
معرفة المشتغلين	مدينه	52	3.94	.63	4.342	0.016	0.022
	قرية	21	3.70	.68			
	مخيم	4	3.03	.40			
	المجموع	77	3.83	.67			

2-المؤهل العلمي:

بالاستناد إلى اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) ونتائج الاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis، تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، جدول (12.4.ب)، أي أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول معرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند ($\alpha \leq 0.05$) وهي بذلك دالة إحصائيّا، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يعود ذلك إلى أن المشتغلين بإختلاف درجاتهم العلمية لديهم تشابه في وجهات نظرهم حول معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (12.4.ب): معرفة المشتغلين لمتغير المؤهل العلمي

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة ANOVA	مستوى الدلالة Kruskall walles
معرفة المشتغلين	ثانوي	14	3.15	.57	11.565	.000	0.000
	دبلوم متوسط	21	3.67	.70			
	بكالوريوس	35	4.14	.43			
	دراسات عليا	7	4.07	.66			
	المجموع	77	3.83	.67			

5.2.4 إلتزام المشتغلين تبعا للفروق في المتغيرات المستقلة:

لإختبار الفرضية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإلتزام المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية تبعا للمتغيرات المستقلة وذلك حسب متغير، موقع المنشأة، المؤهل العلمي لإختبار الفروق بين المتوسطات. فقد تم إستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA والاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis.

1- موقع المنشأة

بالاستناد إلى اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) ونتائج الاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis، تبين أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، جدول (13.4.أ)، أي أنه يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول إلتزام المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تعزى لمتغير موقع المنشأة عند ($\alpha \leq 0.05$) وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يعود ذلك إلى أن إختلاف موقع المنشأة للمشتغلين يؤثر على وجهة نظرهم حول إلتزامهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (13.4.أ): إلتزام المشتغلين لمتغير موقع المنشأة

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة ANOVA	مستوى الدلالة Kruskall walles
إلتزام المشتغلين	مدينه	52	3.00	.46	2.001	0.142	0.193
	قرية	21	2.90	.35			
	مخيم	4	2.58	.40			
	المجموع	77	2.95	.44			

2-المؤهل العلمي:

بالاستناد إلى اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) ونتائج الاختبار اللامعلمي Kruskal –Wallis، تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، جدول (13.4.ب)، أي أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول إلتزام المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند ($\alpha \leq 0.05$) وهي بذلك دالة إحصائيّا، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد يعود ذلك إلى أن المشتغلين بإختلاف درجاتهم العلمية لديهم تشابه في طريقة إلتزامهم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

جدول رقم (13.4.ب): إلتزام المشتغلين لمتغير المؤهل العلمي

		التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة ANOVA	مستوى الدلالة Kruskall walles
إلتزام المشتغلين	ثانوي	14	3.15	.57	11.565	.000	0.000
	دبلوم متوسط	21	3.67	.70			
	بكالوريوس	35	4.14	.43			
	دراسات عليا	7	4.07	.66			
	المجموع	77	3.83	.67			

6.2.4 تحليل الفروقات بين الجهات المعنية (المشتغلين والجهات المختصة)

للقيام بتحليل الفروقات بين المشتغلين والجهات المختصة فيجب الاجابة على الفرضيتان التاليتان:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لمدى المعرفة بالتعليمات الفنية الإلزامية في تقدير إجابات افراد العينة تعزى لمتغير المشتغلين والجهات المختصة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية للإلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية في تقدير إجابات افراد العينة تعزى لمتغير المشتغلين والجهات المختصة.
- **تحليل الفروقات بين معرفة الجهات المعنية (المشتغلين والجهات المختصة) للتعليمات**
- تشير المعطيات الواردة في جدول (14.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$) بالاستناد إلى اختبار Independent Samples T-Test تبين أن قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05 في درجة المعرفة بالتعليمات الفنية الإلزامية تعزى لمتغير لمتغير المشتغلين والجهات المختصة.

وقد كانت الفروق لصالح المشتغلين الذين كانت درجة معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الأعلى بمتوسط حسابي (3.82) مقابل (3.69) لدى الجهات المختصة وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

جدول رقم (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة حسب متغير معرفة المشتغلين و الجهات المختصة واختبار Independent Samples T-Test للفروقات حسب متغير المشتغلين والجهات المختصة

مدى المعرفة بالتعليمات	الجهة المعنية	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	المشتغلين	77	3.82	.66	1.535	114.538	0.128
	الجهات المختصة	152	3.69	.46			

- **تحليل الفروقات بين إلتزام الجهات المعنية (المشتغلين والجهات المختصة) بتطبيق التعليمات**
- تشير المعطيات الواردة في جدول (15.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائيّة ($\alpha \leq 0.05$) بالاستناد إلى اختبار Independent Samples T-Test تبين أن قيمة مستوى الدلالة أصغر من 0.05 في درجة الإلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية تعزى لمتغير المشتغلين والجهات المختصة.

وقد كانت الفروق لصالح المشتغلين الذين كانت درجة إلتزامهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الأعلى بمتوسط حسابي (2.95) مقابل (2.57) لدى الجهات المختصة وبذلك تكون الفرضية قد رفضت، ويعزى ذلك أن إلتزام المشتغلين يصب في مصلحة عمله وإستمراريته أما الجهات المختصة فإن نقص الموارد وغياب الدعم اللوجستي لها يؤثر على الرقابة الوقائية إلى الرقابة بناء على ردات الفعل وحدوث المشاكل والتحرك ضمن إطار الشكاوي كما أفاد مدير عام دائرة الصناعة في وزارة الاقتصاد.

جدول رقم (15.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة حسب مدى إلتزام المشتغلين والجهات المختصة واختبار Independent Samples T-Test **للفروقات حسب متغير المشتغلين والجهات المختصة**

مدى الإلتزام في تطبيق التعليمات	الجهة المعنية	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	المشتغلين	77	2.95	.43	5.152	210.915	0.000
	الجهات المختصة	152	2.57	.66			

9.2.4- مناقشة النتائج

تناولت الدراسة الحالية الأدبيات والدراسات السابقة، ويرى الباحث أن نتائج هذه الدراسة تتفق وتختلف مع نتائج الدراسات السابقة كما يلي:

تتوافق متطلبات التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء من حيث وجود الاحكام الادارية وذكر حدود التعليمات ومحددات المواد الكيميائية وإشتراطات قبول المنتجات مع أهداف إتفاقية إزالة العوائق الفنية للتجارة المتمثلة في حماية الإنسان عند تعيين مواصفات المنتج بما يتلاءم مع إستخداماته ومنع الغش من خلال متطلبات الوسم وإعتماد بطاقة بيان للمنتج بحيث يحتوي على كلّ المعلومات الخاصة بالمنتج، حتى يتمكن المستهلك من التعرُّف على خصائص المنتج ومكوناته وإدراجها بشكل يحُول دون تضليل المستهلك وهو من أهداف التعليمات وتحقيق التجانس لمواصفات المنتج الواحد (TBT Agreement).

تعتمد قواعد تقييم المطابقة لفحوصات الارتحال للمواد الكيميائية المذكورة في التعليمات الفنية الإلزامية وحدودها ومجال إستخدامتها على تطبيق مادة (17) من التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء ولكن في ما يخص مواد كيميائية لم ترد في القائمة الموضحة في ملحق (1) من التعليمات فيكون تقييم مطابقتها للمادة (3) من التعليمات (25-2009) الخاصة بالمواد والسلع المعدة لملامسة الغذاء وفقا للمبادئ العلمية لتقييم المخاطر المتعارف عليها دوليا وهو ما يتوافق مع متطلبات إتفاقية الصحة والصحة النباتية في الإعتماد على عملية تقييم المخاطر عند إتخاذ القرار بشأن أي مادة كيميائية تدخل في العملية الإنتاجية (SPS Measures).

تأخذ التعليمات الفنية الإلزامية أهميتها كعنصر مهم من عناصر البنية التحتية للجودة وقد ظهر ذلك جليا في السياسة الوطنية للبنية التحتية للجودة (2014) وقد أظهرت أنه من ناحية إجرائية يجب أن لا يتم إصدار التعليمات الفنية الإلزامية من خلال مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، حيث أن الإلتزام بها إجباريا وتوجهت لضرورة أن تكون ككيان منفصل خارج مؤسسة المواصفات والمقاييس والتي تعنى في المقام الأول بوضع مواصفات فنية للسلع والخدمات يكون الإلتزام بها إختيارياَ لإغراض توفير الشفافية.(السياسة الوطنية للبنية التحتية،2014)

أظهرت نتائج الدراسة تتضارب أجوبة الجهات المعنية حول معرفتهم بالتعليمات وإن كانت بحاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية وقد يكون أحد الأسباب كما أشار له مدير عام

حماية المستهلك يعود إلى آلية إختيار أعضاء مجموعة العمل الذين يعملون على صياغة التعليمات الفنية الإلزامية من ذوي الإختصاص والجهات التي يمثلونها والتي قد لا تمثل المهتمين بالتعليمات بشكل جيد وهو ما يتطلب إدخال تعديلات في طريقة إختيار أعضاء اللجان من ذوي الخبرة حسب رأيه.

ضعف إلتزام وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد في الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية يتفق مع تحليل البيئة المؤثرة على سلامة الأغذية في الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية فقد أشارت من أن نقاط الضعف التي تؤثر على سلامة الغذاء عموما، نقص في الكوادر من حيث الكم والنوع وضعف فرص التدريب والتطوير الوظيفي وضعف المصادر المالية المخصصة للتطوير والدعم اللوجستي، وعدم القدرة على إجراء الفحوصات المخبرية التي تطلبها هذه التعليمات وذلك لعدة أسباب أهمها عدم توفر الأجهزة واللوازم، وعدم توفر المصادر، وعدم القدرة على تنفيذ أنشطة الرقابة. (الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية،2017-2022).

وجود دراسات كثيرة تتناول المخاطر الصحية لإرتحال المواد الكيميائية من المواد والأدوات البلاستيكية إلى الغذاء، يتوجب القيام بعملية تقييم المخاطر وكما أظهرت الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية، غياب سياسة تحليل المخاطر بسبب ضعف المقومات اللازمة لتفعيل وظيفة تحليل المخاطر حسب المبادئ الأساسية لهيئة الدستور الغذائي من حيث المكونات الثلاثة لتحليل المخاطر وهي تقييم المخاطر وإدارة المخاطر والإبلاغ عن المخاطر، وحيث أن عملية تحليل المخاطر تتطلب درجة عالية من التقدم في عملية جمع المعلومات وتحليلها ومن ثم التنسيق والتواصل العالي بين المؤسسات المعنية في إدارة المخاطر بالإضافة إلى إبلاغ جميع المعنيين في سلامة الغذاء، بالاضافة إلى ذلك ضرورة ربط إدارة المخاطر في جميع أنشطة الرقابة، وهذا ما يؤثر على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية في ما يتعلق بعملية تقييم المخاطر المرتبطة بإرتحال المواد الكيميائية من المواد والادوات البلاستيكية إلى الغذاء.

تعتمد لجنة التعليمات الفنية الإلزامية بشكل كبير على اللوائح والتوجيهات الأوروبية الصادرة عن الأتحاد الأوروبي وذلك بسبب ضعف الامكانيات في ما يخص عملية تقييم المخاطر، وهذا قد

يفرض وجود إشتراطات وأحكام متشددة قد لا تتلاءم مع الحالة الفلسطينية، مما يتسبب بنشوء سلبيات تواجه الجهات المعنية عند تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية، وتوافق في ذلك رأي مدير عام الصناعة وحماية المستهلك وصحة البيئة.

تغطي التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) المواد الكميائية الأولية التي تدخل في عملية تصنيع البوليمرات من الحبيبات الأولية لإنتاج حبيبات بلاستيكية وأيضا المنتج النهائي من المواد والأدوات البلاستيكية، كمتعددة الطبقات البلاستيكية ومتعددة الطبقات والمواد، وبسبب عدم وجود منشآت فلسطينية قادرة على صناعة الحبيبات (تقرير تعداد المنشآت، جهاز الاحصاء المركزي،2017) فإن جزءاً من هذه التعليمات يعتبر معطلا عن التطبيق ويكتفى بدلا عنه بشهادة مطابقة تكون مرافقة للحبيبات المستوردة كما أشار المشتغلون، وقد يعتبر الإهتمام بهذا الجزء في التعليمات يتعارض مع الحاجة لوضع تفصيل له في التعليمات وهو ما يختلف مع أهداف تقييم الأثر التشريعي (دليل تقييم الأثر التنظيمي،2017) من حيث الحاجة لعمل تشريع لهذا النوع من الصناعة مع العلم أنه غير متوفر فلسطينيا وهو ما يعتبر ضعف في بعض الجوانب التشريعية وتضارب الصلاحيات، وعدم وضوحها أحيانا كما أشارت له الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية.

تعتبر دراسة (G. Gilletab , 2009) وأخرون حول "تطوير أدوات القرار الخاص بتقييم الإرتحال من المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء" متوافقة مع النهج المعمول به في التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013).

تظهر إجابات المبحوثين من الجهات المختصة والمشتغلين أن تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية يكون بدرجة عالية بشكل يتوافق مع نتائج الدراسة التي قامت بها مؤسسة المواصفات والمقاييس على أكياس البلاستيك التي تستخدم في تعبئة الخبز والتي تم إلزام المخابز بإستخدام أكياس شفافة مصنعة من حبيبات نقية، فقد أظهرت الفحوصات التي أجريت مطابقة الأكياس لمتطلبات وإشتراطات التعليمات في ما يخص حد الإنتقال الشامل.

تتوافق إجابات المبحوثين في ما يخص تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية على زيادة ثقة المستهلكين في المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء مع ما ذكره (Cherif-2012 ,Benmiled حول العوامل المؤثرة على ثقة المستهلك فيما يخص العوامل المرتبطة بالمنتج ومنها المنتج وعلامته التجارية وتمتعه بعلامة الجودة والشهادات الصحية التي تعمل على زيادة ثقة المستهلك ، والعوامل المرتبطة بالمستهلك من حيث العمل على أن تكون عملية الانتاج وفقاً لتوقعاته وذوقه كونه معتاداً على صفات منتج معينة بحيث تحقق الرضا لديه علماً بأنه كلما زاد الرضا زادت ثقته بالمنتجات.

يظهر المستوى المتوسط في إلتزام المشتغلين وتدني إلتزام الرقابة من قبل الجهات المختصة إلى تأثير ذلك على إهدار الفرص التسويقية التي لا يستشعرها الصانع في فتح أسواق جديدة وهو ما أشارت له دراسة (مكركر،2016) في ما يخص ضعف التصدير والفرص المهدورة في فتح أسواق جديدة وقد يكون ذلك بسبب غياب التوعية في ما يخص الفوائد المرجوة من الإلتزام بتطبيق التعليمات وأيضا بسبب غياب تقييم الأثر التشريعي الذي يجب أن تكون مشاركة الجهات المعنية فيه أكثر فاعلية.

10.2.4-إستخدام نتائج الدراسة كدليل عند القيام بتحليل الأثر التشريعي (RIA)

يمكن للجهات التي تعنى بعملية تقييم الأثر التشريعي للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، وكون هذه التعليمات معتمدة، الإستفادة من نتائج هذه الدراسة في مرحلة المتابعة والتقييم، وذلك في عملية تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف في التعليمات الفنية الإلزامية والفرص والتهديدات التي تواجهها هذه التعليمات وسيتم ذلك لكل من الجهات المعنية على حدة.

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للجهات المختصة

- **نقاط القوة:**

+ توفر المعرفة بالتعليمات الفنية الإلزامية بنسبة 73.6%.
+ رأيهم في تأثير تطبيق التعليمات على زيادة ثقة المستهلك بنسبة 80.8%.
+ رأيهم في تأثير تطبيق التعليمات على زيادة الحصة السوقية بنسبة 70.7%.
+ رأيهم في تأثير تطبيق التعليمات على فتح أسواق خارجية بنسبة 75.2%.
+ رأيهم في تأثير تطبيق التعليمات في منع تضليل المستهلك بنسبة 79.9%.
+ رأيهم في تأثير تطبيق التعليمات في ضبط ما يتم طرحه في السوق من منتجات بنسبة 81.8%.

- **نقاط الضعف:**

_ ضعف الخطة المطبقة للرقابة على التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة بنسبة 52.5%.

_ تدني التدريب اللازم لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة بنسبة 51.5%.

_ تدني التوعية الكافية في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة بنسبة48.1%.

_ قلة عدد المفتشين المدربين لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة بنسبة 49.3%.

_ ضعف التعاون بين الجهات الرقابية في ما بينها في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة بنسبة 56.5%.

_ لا يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها بشكل دوري ومنتظم بنسبة 53.6%.

_ لا يتم أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية بشكل دوري ومنتظم بنسبة 49.6%.

_ لا يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها بشكل دوري ومنتظم بنسبة 48.9%.

_ لا يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها بشكل دوري ومنتظم بنسبة 54.2%.

_ لا يتم أخذ العينات من المواد الأولية التي تستخدم في صناعة الحبيبات التي تدخل في تشكيل المواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها بشكل دوري ومنتظم بنسبة 49.7%.

_ عدم وجود مختبرات قادرة على القيام بفحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية بنسبة 51.3%.

_ عدم وجود مختبرات قادرة على القيام بفحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية بنسبة 51.6%.

- **الفرص:**

+ وجود التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات الفنية الخاصة بالمواد والادوات الملامسة للغذاء بشكل معتمد.

+ وجود القوانين، التي توضح دور كل جهة من الجهات المختصة من خلال قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس وقانون الصحة العامة وقرار بقانون حماية المستهلك وقانون الصناعة.

+ إعتماد الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية (2017–2022) والتي رأت بضرورة وجود لجنة علمية مختصة في التعبئة والتغليف.

+ تطبيق السياسة الوطنية للبنية التحتية للجودة (2014) بما يحقق مبدأ الشفافية في إصدار التعليمات الفنية الإلزامية من خلال تعديل لجنة التعليمات الفنية الإلزامية بحيث تكون كيان منفصل عن مؤسسة المواصفات والمقاييس وذلك بما يتوافق مع المتطلبات الدولية.

+ إستخدام عملية تقييم الأثر التشريعي كأداة لتقييم ودراسة إيجابيات وسلبيات وإدخال فاعل للجهات المعنية.

+ وجود تعليمات فلسطينية للمنتجات يشجع المفاوضات حول إنضمام فلسطين في منظمة التجارة العالمية.

+ تحرير الإقتصاد الفلسطيني عن الإقتصاد الإسرائيلي من خلال تعديل ومراجعة بروتوكولات باريس وإلغاء تصنيف السلع المسموح إستيرادها ونظام الحصص المفروضة ضمن هذه البروتوكولات.

- **التهديدات:**

_ عدم توفر الدعم المالي الكافي لإنفاذ خطط الرقابة.

_ عدم توفر الرغبة الحقيقية في تطبيق التعليمات الفنية من بعض الجهات المعنية لأسباب تداخل الصلاحيات وعدم وضوح المهام.

_ الأوضاع السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية وغياب الاستقرار السياسي في ظل التهديد الدائم من الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

_ التقسيمات التي تعيشها الأراضي الفلسطينية الواردة في إتفاقية أوسلو ضمن الحل الإنتقالي (أ) و(ب) و(ج).

_ إستمرار العمل بالإتفاقية الإقتصادية وبروتوكولات باريس وتصنيف السلع الواردة بها والإبقاء على إرتباط السوق الفلسطيني بالسوق الإسرائيلي.

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للمشتغلين

- **نقاط القوة:**

+ توفر المعرفة بالتعليمات الفنية الإلزامية بنسبة 76.5%.

+ الإهتمام بأن تلبي المنتجات رغبات المستهلكين بنسبة 76.1 %.

+ وجود إلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية بنسبة 59.1%.

+ وجود كادر مدرب على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء بنسبة 76.6%.

+ طلب شهادة المطابقة للحبيبات الأولية التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء من المورد والتأكد من ملائمتها لتلامس الغذاء بنسبة 79.0%.

+ التأكد من الإشارات الإرشادية للمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق 87.5%.
+ وجود كيان يهتم بمصالح منتسبيه كإتحاد الصناعات البلاستيكية ضمن إتحاد الصناعات الفلسطينية.

- **نقاط الضعف:**

_ كان نسبة ضعف الخطة المطبقة للرقابة على التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة 56.6%.
_ لا يشعرون بتأثير تطبيق التعليمات على زيادة الحصة السوقية بنسبة 60.8%.
_ لا يشعرون بتأثير تطبيق التعليمات في فتح أسواق خارجية بنسبة 63.1%.
_ كان تدني التوعية الكافية المقدمة من الجهات المختصة الخاصة بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء بنسبة40.3 %.
_ كان ضعف التعاون بين الجهات الرقابية والمشتغلين في ما بينها لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء بنسبة 60.3 %.
_ عملية أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية بشكل دوري ومنتظم لم تتجاوز 37.4 %.
_ عملية أخذ العينات من الحبيبات التي تدخل في عملية تصنيع المواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها بشكل دوري ومنتظم بنسبة لم تتجاوز 34.8 %.
_ عدم وجود مختبرات قادرة على القيام بفحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية بنسبة 31.2 %.
_ عدم وجود مختبرات قادرة على القيام بفحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية بنسبة 31.2%.

الفرص:

+ وجود تعليمات فنية إلزامية معتمدة خاصة بالمواد والادوات الفنية الخاصة بالمواد والادوات الملامسة للغذاء يشجع الفرص الإستثمارية في صناعة المواد والادوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.

+ إستخدام عملية تقييم الأثر التشريعي كأداة لتقييم ودراسة إيجابيات وسلبيات والتواجد الفاعل للمصانع وخاصة أن لها كيان قانوني يحافظ على مصالحها كإتحاد الصناعات البلاستيكية.
+ وجود تعليمات فلسطينية للمنتجات يشجع المفاوضات حول إنضمام فلسطين في منظمة التجارة العالمية وهذا يعني أسواق جديدة أمام المنتج الفلسطيني.
+ وجود هيئة تشجيع الإستثمار والتي تهتم في تشجيع الصناعة وإستقطاب رأس المال للإستثمار في الأراضي الفلسطينية.
+ إنشاء مدن صناعية في مختلف المحافظات وقريبة من المدن بالبنى التحتية الضرورية من شوارع وكهرباء وماء، يشجع الإستثمار في صناعة المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.
+ وجود صناعات غذائية متنوعة في فلسطين تحتاج إلى القيام بعملية تعبئة وتغليف تحافظ من خلالها على جودة المنتجات الغذائية وتستخدم في عملية التسويق بالشكل الملائم وهو ما يعتبر سوق مهم أمام الصناعات البلاستيكية المختلفة من المواد والأدوات البلاستيكية التي تعتبر ضرورية للصناعات الغذائية.
+ تحرير الإقتصاد الفلسطيني عن الإقتصاد الإسرائيلي من خلال تعديل ومراجعة بروتوكولات باريس وإلغاء تصنيف السلع المسموح إستيرادها ونظام الحصص المفروضة ضمن هذه البروتوكولات.
+ وجود العديد من الإتفاقيات الثنائية التي وقعتها فلسطين في ما يخص التجارة كالإتحاد الأوروبي والأردن ومصر وغيرها، يمكن إستغلالها في فتح أسواق جديدة.
+ وجود الأيدي العاملة التي يمكن أن يتم إستيعابها في هذا القطاع.

- **التهديدات:**

_ يحتاج رأس المال إلى إستقرار سياسي يضمن تطوره وقد عاشت الصناعات البلاستيكية الخاصة بالمواد والأدوات الملامسة للغذاء إنكماشاً أثناء وبعد إنتفاضة الأقصى عام (2000) إستمرت إلى عام (2006) قبل أن يظهر الإنتعاش مرةً أخرى على هذا القطاع والقطاعات التصنيعية الأخرى .

_ القوانين المالية ونظام الضرائب المعمول به والجباية المالية والذي يعتبر همّاً على كاهل الصناعة الفلسطينية.

_ الأوضاع السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية وغياب الاستقرار السياسي في ظل التهديد الدائم من الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

_ عمليات النقل والتخزين في ظل التقسيمات التي تعيشها الأراضي الفلسطينية الواردة في إتفاقية أوسلو ضمن الحل الإنتقالي (أ) و(ب) و(ج).

_ إستمرار العمل بالإتفاقية الإقتصادية وبروتوكولات باريس وتصنيف السلع الواردة بها والإبقاء على إرتباط السوق الفلسطيني بالسوق الإسرائيلي والتي تعتبر الحبيبات الأولية المستخدمة في عملية التصنيع جزءاً منها.

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

1.5 المقدمة

تناول البحث ثلاث اهداف رئيسية لدراستها من حيث توضيح مفهوم التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء كمرجعيه تهدف إلى تحقيق ضمان أعلى مستوى حماية للمستهلك وأداة في تنظيم عملية طرح هذه المنتجات في السوق الفلسطيني ودور الجهات المختصة في الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء، ومدى معرفتها بالتعليمات الفنية الإلزامية لكي تقوم بدورها الرقابي بشكل فعَّال يضمن تلبية ما يتم طرحه من منتجات بلاستيكية معدة لملامسة الغذاء لإشتراطات التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدَّة لملامسة الغذاء، ومدى معرفة وإلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية للمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.

وهذا الفصل يشير إلى النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة لواقع تطبيق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.

2.5 النتائج الرئيسية

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج هي:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن 73.6%، من المبحوثين من وزارة الصحة والاقتصاد لديهم معرفة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء، في حين كانت النسبة أعلى بشكل طفيف لدى المشتغلين بنسبة 76.5% وهذا يعطي أن عملية تعميم التعليمات الفنية الإلزامية للجهات ذات العلاقة تتم بطريقة جيدة وإهتمام المشتغلين بما يصدر من تشريعات تختص بالاشتراطات والاحكام التي يجب أن يلتزم بها.
2. تبين من خلال الدراسة أن مراعاة المشتغلين لمتطلبات التعليمات الفنية الإلزامية والعمل على تطبيق التعليمات كانت بنسبة 59.1% بشكل متوسط عند إلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات في ما أتت نتائج إلتزام الجهات المختصة من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بشكل متدنٍ بنسبة 51.3%.
3. أظهرت نتائج الدراسة أن معرفة وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد في ما يخص التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، كانت بشكل عالٍ لوزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بمتوسط حسابي مقداره على التوالي (3.75) و(3.64).
4. أظهرت نتائج الدراسة تباين إلتزام وزارة الاقتصاد ووزارة الصحة في الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء حيث كان بشكل متوسط لوزارة الاقتصاد بمتوسط حسابي مقداره (2.73)، في حين أن إلتزام وزارة الصحة بالرقابة ظهر بشكل متدنٍ وبمتوسط حسابي (2.36).
5. تبين النتائج الخاصة لرأي المبحوثين من المشتغلين والجهات الرقابية من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد حيث أتت نتائج إجاباتهم بنسبة عالية على التوالي 75.4% و74.2%.
6. أظهرت نتائج الدراسة تقارب رأي وزارة الاقتصاد ووزارة الصحة في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء حيث كان بشكل عالٍ لوزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الصحة بمتوسط حسابي على التوالي مقداره (3.74) و(3.71).

7. أظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية من حيث (مكان العمل، طبيعة العمل).
8. اظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية من حيث (المؤهل العلمي).
9. اظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد علاقة بين معرفة الجهات المختصة و متغير سنوات الخدمة حيث بلغ معامل الارتباط 28.6% أي ان العلاقة كانت ايجابية طردية ولكن ضعيفة.
10. اظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية من حيث (المؤهل العلمي).
11. اظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية من حيث (مكان العمل، طبيعة العمل).
12. اظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يوجد علاقة بين إلتزام الجهات المختصة و متغير سنوات الخدمة لديهم.
13. أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية، تبعا للمتغيرات المستقلة وذلك حسب متغير (موقع المنشأة، المؤهل العلمي).
14. أظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية، تبعا للمتغيرات المستقلة وذلك حسب متغير (موقع المنشأة).
15. أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية، تبعا للمتغيرات المستقلة وذلك حسب متغير (المؤهل العلمي).
16. أظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لمدى المعرفة بالتعليمات الفنية الإلزامية في تقدير إجابات افراد العينة تعزى لمتغير المشتغلين والجهات المختصة، وقد كانت الفروق لصالح المشتغلين الذين كانت

درجة معرفتهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الأعلى بمتوسط حسابي (3.82) مقابل (3.69) لدى الجهات المختصة.

17. أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية للإلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية في تقدير إجابات افراد العينة تعزى لمتغير المشتغلين والجهات المختصة، وقد كانت الفروق لصالح المشتغلين الذين كانت درجة إلتزامهم بالتعليمات الفنية الإلزامية الأعلى بمتوسط حسابي (2.95) مقابل (2.57) لدى الجهات المختصة.

3.5 الإستنتاجات

1. وجود معرفة عالية بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية، غير مستغلة في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية لدى الجهات المعنية.
2. تدني الإلتزام بتطبيق التعليمات الفنيةالإلزامية من قبل الجهات المختصة في حين كانت متوسطة لدى المشتغلين.
3. تباين الإلتزام بين وزارة الصحة ووزارة الإقتصاد في مدى الإلتزام حيث كانت متدنية لدى وزارة الصحة في حين ظهرت بشكل متوسط لدى وزارة الإقتصاد.
4. توافق رأي الجهات المختصة من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد من جهة والمشتغلين من جهة أخرى في أرائهم حول تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية من حيث زيادة ثقة المستهلك والحفاظ على مصالحه وحماية صحته.
5. تباينت آرائهم من حيث تأثير تطبيق التعليمات الفنية على فتح أسواق جديدة خارجية وتوسيع الحصة السوقية بين الجهات المختصة والمشتغلين.
6. على الرغم من وجود تشريعات قانونية ولوائح تنظّيميّة تنص على وجوب الإلتزام بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الا أنّ قلة الكادر المدرب وقلة الإمكانيات وعدم التنسيق الجيد في ما يخص توزيع الأدوار الرقابية وأحياناً إختلاف الأولويات بين الجهات الرقابية، يحول دون الإلتزام بالرقابة على التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة

بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغـذاء بالشـكل الـذي تحـدده أهـداف هـذه التعليمات.

7. ضعف التنسيق بين الجهات المختصة وإتحاد الصناعات البلاستيكية بشكل أكبر في ما يخص تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية ووضع آلية لذلك، لتوفير الجهد والوقت والمال.
8. يوجد دراسات وطنية تعمل على الإستفادة بشكل أكبر من الإتفاقيات الدولية، وتنسيق القوانين لتصبح أكثر فاعلية كالسياسة الوطنية للبنية التحتية للجودة والاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية وغيرها.
9. وجود فرص إستثمارية كامنة يمكن إستغلالها في الصناعات البلاستيكية للمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء من قبل المستثمرين في هذا المجال.
10. عدم وجود مختبرات فلسطينية قادرة على القيام بالفحوصات الخاصة بحدود الانتقال المحدد والشامل لضمان سلامة المنتجات، حرصاً على صحة المستهلك.
11. ضعف الدراسات الفلسطينية والعربية في مجال البحث العلمي في ما يخص خطر المواد الكيميائية التي يمكن أن ترتحل من المواد والادوات البلاستيكية عند ملامستها للغذاء وخاصة أن ظروف الإستخدام وطبيعة الإستخدام للمواد البلاستيكية من قبل المستهلك تختلف بناء على ثقافته وعاداته الإستهلاكية، فكثير من الدراسات التي أجريت تكون نتائجها وفقاً لظروف الاستخدام المتوقعة منطقياً.

4.5 التوصيات

1. الإلتزام بالجدول الزمني الذي أقرته السياسة الوطنية للبنية التحتية للجودة.
2. الأخذ بالإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية والإلتزام بما جاء فيها.
3. تفعيل تقييم الأثر التشريعي كأداة تقييم ومتابعة للتشريعات الصادرة ودراسة الإيجابيات والسلبيات لأي تشريع ويمكن هنا إستخدام منشور دليل تقييم الأثر التنظيمي.

4. تصميم وتنفيذ دورات تأهيلية للموظفين العاملين في الرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء تهدف الى إكسابهم مهارات جديدة واطلاعهم على نتائج البحوث العلمية الحديثة.
5. توفير الدعم اللوجستي والخطة الواضحة للموظفين العاملين في الرقابة على تطبيق التعليمات بحيث تصبح الرقابة، رقابة وقائية وليست رقابة مبنية على ردات الفعل المبنية على وجود مشكلة أو شكوى.
6. ضرورة الإستثمار في تجهيز مختبرات فلسطينية قادرة على القيام بالفحوصات الخاصة بحدود الانتقال المحدد والشامل لضمان سلامة المنتجات، حرصاً على صحة المستهلك.
7. تشجيع البحث العلمي وذلك بتوجيه طلاب الجامعات لاجراء دراسات لبحث المخاطر المحتملة من المواد الكيميائية التي ترتحل من المواد والأدوات البلاستيكية إلى الغذاء وفقاً للعادات الإستهلاكية لدى المستهلك المحلي.
8. تفعيل التنسيق بين الجهات المختصة وإتحاد الصناعات البلاستيكية بشكل أكبر في ما يخص تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية ووضع آلية لذلك، لتوفير الجهد والوقت والمال.
9. وضع خطة تشجيعية من الجهات المختصة تميز الملتزمين من المشتغلين وتساعدهم في الوصول إلى أسواق جديدة.
10. ضرورة توفر منتجات مطابقة للتعليمات الفنية الإلزامية والمواصفات الفلسطينية بما يضمن سلامة وجودة المنتج وخاصة فيما يخص المواد المستخدمة في التعبئة والتغليف لضمان منافسة المنتج في السوق المحلي والخارجي ونيل رضا المستهلك على حد سواء.
11. ضرورة تطبيق الممارسة التصنيعية الجيدة من قبل المشتغلين لخطوط الإنتاج التي يتم تصنيع منتجات بلاستيكية لأغراض مختلفة لضمان سلامة المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.
12. إجراء مثل هذه الدراسة على واقع تطبيق تعليمات فنية إلزامية أخرى، يمكن البناء عليها في تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لتحسين كفاءة تطبيق التعليمات من الجهات المعنية.
13. تكرار هذه الدراسة لتوفير بنك معلومات يمكن الاستفادة منه عند وضع السياسات والخطط والتوجهات.

قائمة المراجع :-

اولاً : المراجع باللغة العربية

القوانين والأنظمة والتقارير

1. التعليمات الفنية الإلزامية 41-2013 المواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء (2013)
2. التعليمات الفنية الإلزامية 25-2009 المواد والسلع المعدة لملامسة الغذاء (2009)
3. التعليمات الفنية الإلزامية 48-2014 الممارسة التصنيعية الجيدة للمواد والأدوات المُعدة لملامسة الغذاء (2014)
4. التعليمات الفنية الإلزامية 49-2015 المواد والأدوات البلاستيكية المدوّرة المعدة لملامسة الغذاء (2015)
5. الإستراتيجية الوطنية للسلامة الغذائية (2017-2022).
6. السياسة الوطنية للجودة في فلسطين (2014).
7. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمنشآت (2017).
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (2016).
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة 1999-2004 (2006)
10. قانون الصحة العامة رقم 20 ، لسنة 2004
11. قانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005.
12. قرار بقانون الصناعة لسنة2011
13. قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم6 لسنة2000
14. دليل تقييم الأثر التنظيمي للتشريعات والتدخلات الحكومية(2017)-معهد الحقوق،جامعة بيرزيت-فلسطين.
15. كتاب التعرفة الجمركية الفلسطيني (2018)-مركز التجارة الفلسطيني، فلسطين.
16. القواعد الفنية للمواد البلاستيكية الملامسة للغذاء 3121:2014، (2014)، المملكة الأردنية.

17. لائحة تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية، (2010)، وزارة التجارة والصناعة–المملكة العربية السعودية.
18. تقييم مدى وفاء نظام القواعد الفنية والمواصفات فى مصر لمعايير اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالعوائق الفنية للتجارة (TBT)، (2003) وزارة التجارة والصناعة– مصر.
19. إتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية (٢٠١٣) التزامات إسرائيل تجاه التجارة الفلسطينة، (2015)– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية– الأونكتاد، الأمم المتحدة، نييورك،جنيف.
20. الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعريف السلع وترميزها (1983)،بروكسل.

– الدراسات والأبحاث

1. رضوان، ه. (2010) "التسويق الزراعي"،الاكادمية العربية في الدنمارك–غزة، فلسطين.
2. البرازي، ج. (2008) "العملية التسويقية بين الاستجابة لمتطلبات السوق و العوائق الكامنة"، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية–الدراسات العليا، جامعة سانت كلمنتس فرع سوريا.
3. الجوارين، ع. (2011) " منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية "– قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة– العراق.
4. الراعي، م. (2004) "صناعة منتجات الألبان في فلسطين (الواقع والأفاق)"– وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.
5. زين الدين،أ. (2015) " تحليل للمواد التي ترتحل من القناني البلاستيكية المستخدمة في تخليل الخيار من مركبات ومواد عضوية أخرى إلى مخلل الخيار"– جامعة النجاح الوطنية– فلسطين.
6. مكركر،ف. (2016)"المنتجات والابتكارات العملية في صناعة البلاستيك الفلسطينية"–كلية الاقتصاد–الدراسات العليا،جامعة القدس–فلسطين.
7. حجة، ح. (2016) "الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعة التحويلية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين"–معهد التنمية المستدامة–جامعة القدس–فلسطين.
8. العيساوي،أ. (1997) "الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية–بيروت.

9. المجدوب، أ. (1997) "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية،القاهرة –مصر.
10. مراد،ع. (1997) "شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية"، بدون ناشر.
11. عبد الحميد،ع. (2003) "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من آراجوي لسياتل وحتى الدوحة"، الدار الجامعية، بغداد–العراق.
12. مثني، ف. (2000) "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية"، مكتبة مدبولي، القاهرة –مصر.
13. حجازي،ه،شلومان،ه. (2013) "لماذا وكيف تُعتبر منظمة التجارة العالمية هامة بالنسبة لمؤسسات الأعمال الفلسطينية" مركز التجارة الفلسطيني– بال تريد– رام الله–فلسطين.
14. خطاطبه، ل. (2011) "قضايا منظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على الاردن والدول العربية"– قسم اللغات، الجامعة الاردنية، عمَان–المملكة الأردنية الهاشمية.
15. السامرائي،ع. (2011) "اللدائن والمواد المركبة"، المكتبة الإلكترونية.
16. الفرحاتي، م. (1999) "التغليف والبلاستيك دراسة عن أفلام البلاستيك المستخدمة في مجال التغليف"، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر.
17. الحمصي، م. (1981)"موسوعة اللدائن (البلاستيك)"، مطبعة الهندي–سوريا.

- الدوريات

1. الجوراني، ع. (2011)– منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية – الحوار المتمدن، العدد: 3446، جامعة البصرة– العراق. .
2. مطاوع، أ. (1997)"البلاستيك وتأثيراته الصحية والبيئية"،العلم والحياة، إصدار(96) الهيئة المصرية للكتاب –فرع الصحافة، مصر.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Books and legistlations

1. Gordon L.Robetson.Food Packging Principle and Practice. Massey University, New Zealand,(1993),2:3-6

2. Peter, B, Werner,Z, The Law and Policy of the Worled Trade Organization, Cambridge,(2012),13:850 Technical Barriers to Trade.
3. Peter, B, Werner,Z, The Law and Policy of the Worled Trade Organization, Cambridge,(2012),14:894 Sanitary and Phytosanitary Measures.
4. DIRECTIVE (EU) 2015/1535 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL laying down a procedure for the provision of information in the field of technical regulations and of rules on Information Society services (codification) , 2015.
5. COMMISSION REGULATION (EU) No. 10/2011 on plastic materials and articles intended to come into contact with food,(2011).
6. REGULATION (EC) No. 1935/2004 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL on materials and articles intended to come into contact with food and repealing Directives 80/590/EEC and 89/109/EEC,(2004).
7. Hela cherif- Benmiled-La Confiance en marketing, univesite paris 1Pantheon Sorbonne,2012

- Reports and Research

1. CONTROL OF AIDS TO POLYMERISATION (TECHNOLOGICAL COADJUVANTS) FOR PLASTICS MATERIALS AND ARTICLES INTENDED TO COME INTO CONTACT WITH FOODSTUFF (Adopted by the Committee of Ministers, (1992).
2. Reducing trade friction from standards and regulations, Technical Barriers to Trade the WTO Agreements Series, (2014).
3. Guidelines for performance criteria and validation procedures of analytical methods used in controls of food contact materials, European Commission, (2009): EUR24105 EN.
4. OECD Principles of Corporate Governance,(2004): "Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)"
5. American chemical council,(2012) "Phthalates Information"
6. American chemical council,(2016): "FDA Research Answers Key Questions About BPA Safety"
7. Jane.M,(2011): " Endocrine disrupting chemicals and other substances of concern in food contact materials: An updated review of exposure, effect and risk assessment"
8. Chen,M. Chen,J.Tang,L.Mao.F,(2007): "The internal exposure of Taiwanese to phthalate—An evidence of intensive use of plastic materials"
9. Bang,D.Others,(2012): "Human Risk Assessment of Endocrine-Disrupting Chemicals Derived from Plastic Food Containers"
10. Bhunia,K. Shyam,S. Tang,J. Rasco,B.(2013): " Migration of Chemical Compounds from Packaging Polymers during Microwave, Conventional Heat Treatment, and Storage"
11. Begley, T. OTHERS,(2004):" Evaluation of migration models that might be used in support of regulations for food-contact plastics"
12. Gilletab,G. OTHERS,(2009): "Development of decision tools to assess migration from plastic materials in contact with food"
13. YA-MIN, K.(2012): " A Review on Safety Inspection and Research of Plastic Food Packaging materials in Taiwan"

- Web sites

1. http://www.jfda.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/AR/Topics/71_44.pdf -Acces January 01,2018
2. http://www.jfda.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/AR/Topics/67_41.pdf-Acces January 01,2018
3. https://www.ryedale.gov.uk/attachments/article/690/Different_plastic_polymer_types.pdf- Acces February 02,2018
4. https://www.kutub.info/library/book/19800- Acces January 01,2018
5. https://download-engineering-pdf-ebooks.com/13684-free-book- Acces March 03,2018

قائمة الملاحق

ملحق 1: قائمة المحكمين

الرقم	أسماء المحكمين	الجهة
.1	د. عبد الوهاب الصباغ	محاضر في جامعة القدس
.2	م. سليم جيوسي	رئيس لجنة التعليمات الفنية الإلزامية
.3	أ. فؤاد الأقرع	إتحاد الصناعات الفلسطينية
.4	م. حيدر حجة	مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية
.5	د. منصور غرابة	محاضر في جامعة القدس
.6	د. بشير رواجبة	محاضر في جامعة النجاح الوطنية

ملحق 2: استمارة الجهات المختصة

جـــــامعـــــة القـــــدس

كلية الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة

تحية وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول "واقع تطبيق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء". وحيث إن الرقابة على تطبيق هذه التعليمات يقع على عاتق وزارة الإقتصاد ووزارة الصحة وهما الجهتان المخولتان في متابعة تنفيذ هذه التعليمات بموجب تنسيب رئيس مجلس مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية فقد وقع عليك الاختيار لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا نرجو منك التعاون معنا في تعبئة هذه الاستبانة بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً أن بيانات الدراسة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك، شاكرين لك حسن تعاونك.

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك

الجنس: 1-ذكر. 2-أنثى.

العمر:_____.

مكان السكن:

1. مدينة. 2. قرية. 3. مخيم.

المؤهل العلمي:

1-اساسي فما دون. 2- ثانوي. 3- دبلوم متوسط. 4- بكالوريوس. 5- دراسات عليا.

الجهة المختصة:

1-وزارة الصحة. 2-وزارة الاقتصاد الوطني.

سنوات الخدمة:_____.

طبيعة العمل:

1- مفتش ميداني. 2-مكتبي. 3-إشرافي. 4-خبير. 5- فني مختبر.

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

يرجى قراءة الفقرات التالية والإجابة عليها بوضع علامة (×) وفقاً لمدى معرفتك.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
1-	**المحور الأول : معرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء**					
1-1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء من المواد والأدوات البلاستيكية.					
2-1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بتنظيم ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء.					
3-1	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، يحقق ضمان تنظيم الأسواق بشكل فعال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء في الأسواق.					
4-1	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك.					
5-1	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان.					
6-1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تنظم العلاقة بين الجهات المختصة بالرقابة على تطبيقها والمسؤول عن طرح المواد والادوات البلاستيكية في السوق من جهة أخرى.					
7-1	الصانع ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.					
8-1	المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.					
9-1	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية.					
10-1	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد					

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة (5)	أواف ق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
	والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق.					
2-	**المحور الثاني: إلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية**					
1-2	توجد خطة واضحة لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.					
2-2	حصلت على التدريب اللازم لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.					
3-2	توجد توعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.					
4-2	عدد المفتشين المدربين كافي لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.					
5-2	يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.					
6-2	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها.					
7-2	يتم أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية.					
8-2	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.					
9-2	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها.					
10-2	يتم أخذ عينات من المواد الأولية التي تستخدم في صناعة الحبيبات التي تدخل في تشكيل المواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.					
11-2	تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية.					
12-2	تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال الشامل للمواد					

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة (5)	أواف ق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
	الكيميائية.					
3-	**المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.**					
3-1	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، تضليلا للمستهلك.					
3-2	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك.					
3-3	يزيد تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية من ثقة المستهلك بما يتم طرحه في السوق.					
3-4	يعتبر تطبيق التعليمات الفنية الالزامية أداة جيدة في ضبط ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية ملامسة للغذاء.					
3-5	المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.					
3-6	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً .					
3-7	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية .					

ملحق3: إستمارة المشتغلين (المصانع)

جـــــامعـــــة القـــــدس

كلية الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة

تحية وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول " واقع تطبيق الجهات المعنية حسب رأيها للتعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء". وحيث إن تنفيذ التعليمات الفنية يكون إلزامياً على المشتغلين في قطاع الملامسات الغذائية فقد وقع عليك الاختيار لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا نرجو منك التعاون معنا في تعبئة هذه الاستبانة بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً أن بيانات الدراسة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك، شاكرين لك حسن تعاونك.

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك

الجنس: 1-ذكر. 2-أنثى.

موقع المنشأة:

1-مدينة. 2-قرية. 3-مخيم.

المؤهل العلمي:

1-اساسي فما دون. 2-ثانوي. 3-دبلوم متوسط. 4- بكالوريوس. 5- دراسات عليا.

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

يرجى قراءة الفقرات التالية والإجابة عليها بوضع علامة (×) وفقاً لمدى معرفتك.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
1-	**المحور الأول : معرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء**					
1-1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء، من المواد والأدوات البلاستيكية.					
2-1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بالإشارات الإرشادية التي يجب أن تتواجد على المنتج الذي تقومون بطرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء.					
3-1	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، تحقق ضمان تنظيم للسوق بشكل فعال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء في السوق.					
4-1	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك.					
5-1	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان.					
6-1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تنظم العلاقة بين الجهات المختصة بالرقابة على تطبيقها والمسؤول عن طرح المواد والادوات البلاستيكية في السوق من جهة أخرى.					
7-1	الصانع ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.					
8-1	المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.					
9-1	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية المطروحة في السوق.					

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
10-1	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق.					
2-	**المحور الثاني: إلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية**					
1-2	يوجد إلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.					
2-2	تقوم الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.					
3-2	تقوم الجهات الرقابية بتوعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.					
4-2	لديكم كادر مدرب على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.					
5-2	يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.					
6-2	تقومون بالتأكد من أنّ المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تحوي الإشارات الإرشادية الضرورية لطريقة إستخدامها.					
7-2	تقومون بأخذ عينات من المواد والادوات المعدّة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية.					
8-2	تقومون بأخذ عينات من الحبيبات التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدّة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.					
9-2	تقومون بالإكتفاء بشهادة المطابقة التي يزودكم بها المورد للحبيبات الأولية التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء .					
10-2	شهادة المطابقة تكون لكل دفعة من الحبيبات الأولية التي يتم إستلامها من المورد.					
11-2	تلبي شهادة المطابقة متطلبات التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.					
12-2	تعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية.					
13-2	تعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال الشامل للمواد					

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
	الكيميائية.					
3-	**المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.**					
3-1	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، تضليلا للمستهلك.					
3-2	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك.					
3-3	يزيد تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية من ثقة المستهلك بما يتم طرحه في السوق.					
3-4	يعتبر تطبيق التعليمات الفنية الالزامية أداة جيدة في ضبط ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية ملامسة للغذاء.					
3-5	المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.					
3-6	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء، يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً .					
3-7	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء، يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية .					

ملحق 4 : معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من الفقرات والدرجة الكلية لاستبانة الموظفين الحكومين

		الفقرات	إرتباط بيرسون	المحور الكلي
المحور الأول: معرفة الجهات المختصة	1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء من المواد والأدوات البلاستيكية.	Pearson Correlation	.541**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	2	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بتنظيم ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.517**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	3	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، يحقق ضمان تنظيم الأسواق بشكل فعال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء في الأسواق.	Pearson Correlation	.581**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	4	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك.	Pearson Correlation	.376**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	5	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان.	Pearson Correlation	.344**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	6	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تنظم العلاقة بين الجهات المختصة بالرقابة على تطبيقها والمسؤول عن طرح المواد والادوات البلاستيكية في السوق من جهة أخرى.	Pearson Correlation	.400**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	7	الصانع ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.307**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	8	المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.330**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	9	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية.	Pearson Correlation	.312
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	151
	10	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق.	Pearson Correlation	.373
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152

المحور الثاني:الالتزام بدورها الرقابي		الفقرات	إرتباط بيرسون	المحور الكلي
	11	توجد خطة واضحة لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	Pearson Correlation	.567**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	12	حصلت على التدريب اللازم لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	Pearson Correlation	.579**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	13	توجد توعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	Pearson Correlation	.579**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	14	عدد المفتشين المدربين كافي لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	Pearson Correlation	.440**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	15	يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة.	Pearson Correlation	.578**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	16	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها.	Pearson Correlation	.648**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	17	يتم أخذ عينات من المواد والادوات المعدة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية.	Pearson Correlation	.600**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	151
	18	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.	Pearson Correlation	.590**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	19	يتم أخذ عينات من المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء المطروحه في السوق وفحص مدى ملائمة الإشارات الإرشادية لطريقة إستخدامها.	Pearson Correlation	.705**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	20	يتم أخذ عينات من المواد الأولية التي تستخدم في صناعة الحبيبات التي تدخل في تشكيل المواد والأدوات المعدَة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.	Pearson Correlation	.481**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	21	تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية.	Pearson Correlation	.493**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	150
	22	تقوم المختبرات المعتمدة لدى الجهات الرقابية بفحص الانتقال الشامل للمواد	Pearson Correlation	.517**

	الكيميائية.		Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	الفقرات		**إرتباط بيرسون**	**المحور الكلي**
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، تضليلا للمستهلك.	23	Pearson Correlation	0.685
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك.	24	Pearson Correlation	.260**
			Sig. (2-tailed)	0.001
			N	152
	يزيد تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية من ثقة المستهلك بما يتم طرحه في السوق.	25	Pearson Correlation	.247**
			Sig. (2-tailed)	0.002
			N	152
	يعتبر تطبيق التعليمات الفنية الالزامية أداة جيدة في ضبط ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية ملامسة للغذاء.	26	Pearson Correlation	.188*
			Sig. (2-tailed)	0.021
			N	150
	المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.	27	Pearson Correlation	.574**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً .	28	Pearson Correlation	.433**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية .	29	Pearson Correlation	.404**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	152
	gtot_all		Pearson Correlation	1
			Sig. (2-tailed)	
			N	152

ملحق5: معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من الفقرات والدرجة الكلية لاستبانة المشتغلين

		الفقرات	إرتباط بيرسون	المحور الكلي
المحور الأول: معرفة المشتغلين	1	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بأمآن المنتج الملامس للغذاء، من المواد والأدوات البلاستيكية.	Pearson Correlation	.813**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	2	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء مرجعية لديكم في ما يتعلق بالإشارات الإرشادية التي يجب أن تتواجد على المنتج الذي تقومون بطرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية معدّه لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.771**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	3	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، تحقق ضمان تنظيم للسوق بشكل فعال بما يتعلق بطرح مواد وسلع معدة لملامسة الغذاء في السوق.	Pearson Correlation	.797**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	4	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لمصالح المستهلك.	Pearson Correlation	.698**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	5	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية من وجهة نظرك، توفر أساساً لتأمين مستوى عالٍ من الحماية لصحة الإنسان.	Pearson Correlation	.715**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	6	التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تنظم العلاقة بين الجهات المختصة بالرقابة على تطبيقها والمسؤول عن طرح المواد والادوات البلاستيكية في السوق من جهة أخرى.	Pearson Correlation	.803**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	7	الصانع ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.675**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	8	المستورد ملتزم بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.523**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	9	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء للتأكد من سلامة المواد والأدوات البلاستيكية المطروحة في السوق.	Pearson Correlation	.457**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	10	يوجد حاجة لمرجعيات أخرى غير التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء لتنظيم السوق.	Pearson Correlation	.425**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77

		الفقرات	إرتباط بيرسون	المحور الكلي
المحور الثاني:الالتزام المشتغلين	11	يوجد إلتزام بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.675**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	12	تقوم الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.480**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	76
	13	تقوم الجهات الرقابية بتوعية كافية تساعد في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.451**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	14	لديكم كادر مدرب على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.649**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	15	يوجد تعاون مع الجهات الرقابية الأخرى في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.592**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	16	تقومون بالتأكد من أنّ المواد والادوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء تحوي الإشارات الإرشادية الضرورية لطريقة إستخدامها.	Pearson Correlation	.034
			Sig. (2-tailed)	.008
			N	77
	17	تقومون بأخذ عينات من المواد والادوات المعدّة لملامسة الغذاء قبل طرحها في السوق وفحص إرتحال المواد الكيميائية.	Pearson Correlation	.313**
			Sig. (2-tailed)	.006
			N	77
	18	تقومون بأخذ عينات من الحبيبات التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدّة لملامسة الغذاء وفحص إرتحال المواد الكيميائية منها.	Pearson Correlation	.475**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	19	تقومون بالإكتفاء بشهادة المطابقة التي يزودكم بها المورد للحبيبات الأولية التي تدخل في العملية التصنيعية للمواد والأدوات المعدّة لملامسة الغذاء .	Pearson Correlation	.393**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	20	شهادة المطابقة تكون لكل دفعة من الحبيبات الأولية التي يتم إستلامها من المورد.	Pearson Correlation	.525**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	21	تلبي شهادة المطابقة متطلبات التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء.	Pearson Correlation	.713**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	22	تعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال المحدد للمواد الكيميائية.	Pearson Correlation	.255*
			Sig. (2-tailed)	.025
			N	77
	23	تعتمدون على مختبرات معتمدة عند فحص الانتقال الشامل للمواد الكيميائية.	Pearson Correlation	.255*
			Sig. (2-tailed)	.025
			N	77

		الفقرات		إرتباط بيرسون	المحور الكلي
المحور الثالث: رأي المشتغلين في تأثير تطبيق التعليمات	24	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، تضليلا للمستهلك.	Pearson Correlation	.706**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	25	يعتبر طرح منتجات بلاستيكية تلامس الغذاء وليست خاضعة للتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدّة لملامسة الغذاء، خطراً على سلامة المستهلك.	Pearson Correlation	.703**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	26	يزيد تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية من ثقة المستهلك بما يتم طرحه في السوق.	Pearson Correlation	.693**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	27	يعتبر تطبيق التعليمات الفنية الالزامية أداة جيدة في ضبط ما يتم طرحه في السوق من مواد وأدوات بلاستيكية ملامسة للغذاء.	Pearson Correlation	.732**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	76
	28	المستهلك لديه دراية كافية بالإشارات الإرشادية المزودة بها المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء.	Pearson Correlation	.600**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	29	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في توسيع الحصة السوقية محلياً .	Pearson Correlation	.680**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
	30	تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات الاخرى ذات الصلة يساعد الصانع المحلي في الوصول إلى الأسواق الخارجية .	Pearson Correlation	.738**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77
		gtot_all	Pearson Correlation	.706**
			Sig. (2-tailed)	.000
			N	77

ملحق6: فحص التوزيع الطبيعي للمؤشرات المستخدمة في التحليل باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Z لدرجات الاستجابة الكلية لاستمارة الجهة المختصة

المؤشر: الجنس

Tests of Normality	الجنس	Kolmogorov-Smirnov[a]		
		Statistic	df	Sig.
المحور الأول: معرفة الجهات المختصة	ذكر	.142	90	.000
	انثى	.103	53	.200*
المحور الثاني: إلتزام الجهات المختصة بالرقابة	ذكر	.071	90	.200*
	انثى	.102	53	.200*
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات من وجهة نظر الجهات المختصة	ذكر	.169	90	.000
	انثى	.153	53	.004
المحور الكلي	ذكر	.101	90	.025
	انثى	.108	53	.185

المؤشر: مكان السكن

Tests of Normality	**مكان السكن**	Kolmogorov-Smirnov[a]		
		Statistic	df	Sig.
المحور الأول: معرفة الجهات المختصة	مدينه	.124	76	.006
	قرية	.082	57	.200*
	مخيم	.285	10	.021
المحور الثاني: إلتزام الجهات المختصة بالرقابة	مدينه	.071	76	.200*
	قرية	.106	57	.174
	مخيم	.146	10	.200*
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات من وجهة نظر الجهات المختصة	مدينه	.168	76	.000
	قرية	.134	57	.013
	مخيم	.261	10	.052
المحور الكلي	مدينه	.098	76	.070
	قرية	.107	57	.157
	مخيم	.160	10	.200*

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

المؤشر:المؤهل العلمي

Tests of Normality	المؤهل العلمي	Kolmogorov-Smirnov[a]		
		Statistic	df	Sig.
المحور الأول: معرفة الجهات المختصة	دبلوم متوسط	.161	9	.200*
	بكالوريوس	.113	91	.006
	دراسات عليا	.101	42	.200*
المحور الثاني: إلتزام الجهات المختصة بالرقابة	دبلوم متوسط	.215	9	.200*
	بكالوريوس	.095	91	.041
	دراسات عليا	.150	42	.018
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات من وجهة نظر الجهات المختصة	دبلوم متوسط	.200	9	.200*
	بكالوريوس	.122	91	.002
	دراسات عليا	.194	42	.000
المحور الكلي	دبلوم متوسط	.197	9	.200*
	بكالوريوس	.109	91	.010
	دراسات عليا	.160	42	.008

المؤشر:مكان العمل

Tests of Normality	**الجهة المختصة**	Kolmogorov-Smirnov[a]		
		Statistic	df	Sig.
المحور الأول: معرفة الجهات المختصة	وزارة الصحه	.106	62	.081
	وزارة الاقتصاد الوطني	.117	81	.008
المحور الثاني: إلتزام الجهات المختصة بالرقابة	وزارة الصحه	.095	62	.200*
	وزارة الاقتصاد الوطني	.094	81	.072
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات من وجهة نظر الجهات المختصة	وزارة الصحه	.100	62	.197
	وزارة الاقتصاد الوطني	.188	81	.000
المحور الكلي	وزارة الصحه	.116	62	.037
	وزارة الاقتصاد الوطني	.091	81	.093

المؤشر: طبيعة العمل

Tests of Normality	طبيعة العمل	Kolmogorov-Smirnov[a]		
		Statistic	df	Sig.
المحور الأول: معرفة الجهات المختصة	مفتش ميداني	.086	81	.200*
	مكتبي	.110	27	.200*
	اشرافي	.125	25	.200*
	خبير	.279	5	.200*
	فني مختبر	.329	5	.082
المحور الثاني: إلتزام الجهات المختصة بالرقابة	مفتش ميداني	.148	81	.000
	مكتبي	.140	27	.187
	اشرافي	.129	25	.200*
	خبير	.252	5	.200*
	فني مختبر	.209	5	.200*
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات من وجهة نظر الجهات المختصة	مفتش ميداني	.156	81	.000
	مكتبي	.177	27	.029
	اشرافي	.208	25	.007
	خبير	.294	5	.182
	فني مختبر	.244	5	.200*
المحور الكلي	مفتش ميداني	.126	81	.003
	مكتبي	.104	27	.200*
	اشرافي	.112	25	.200*
	خبير	.237	5	.200*
	فني مختبر	.284	5	.200*

ملحق 7 : فحص التوزيع الطبيعي للمؤشرات المستخدمة في التحليل باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Z لدرجات الاستجابة الكلية لاستمارة المشتغلين

المؤشر: موقع المنشأة

Tests of Normality	موقع المنشأة	Kolmogorov-Smirnov[a]		
		Statistic	df	Sig.
المحور الاول:معرفة المشتغلين	مدينه	.103	52	.200*
	قرية	.136	21	.200*
	مخيم	.212	4	.
المحور الثاني: إلتزام المشتغلين	مدينه	.165	52	.001
	قرية	.179	21	.079
	مخيم	.186	4	.
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات من وجهة نظر المشتغلين	مدينه	.145	52	.008
	قرية	.186	21	.055
	مخيم	.284	4	.
المحور الكلي	مدينه	.103	52	.200*
	قرية	.175	21	.094
	مخيم	.441	4	.

المؤشر:المؤهل العلمي

Tests of Normality	المؤهل العلمي	Kolmogorov-Smirnov[a]		
		Statistic	df	Sig.
المحور الاول:معرفة المشتغلين	ثانوي	.191	14	.180
	دبلوم متوسط	.135	21	.200*
	بكالوريوس	.101	35	.200*
	دراسات عليا	.181	7	.200*
المحور الثاني: إلتزام المشتغلين	ثانوي	.223	14	.058
	دبلوم متوسط	.141	21	.200*
	بكالوريوس	.162	35	.020
	دراسات عليا	.367	7	.005
المحور الثالث: تأثير تطبيق التعليمات من وجهة نظر المشتغلين	ثانوي	.129	14	.200*
	دبلوم متوسط	.164	21	.144
	بكالوريوس	.141	35	.078
	دراسات عليا	.169	7	.200*
المحور الكلي	ثانوي	.157	14	.200*
	دبلوم متوسط	.093	21	.200*
	بكالوريوس	.133	35	.123
	دراسات عليا	.199	7	.200*

ملحق 8 : منظمة التجارة العالمية (WTO)

تعتبر المفاوضات التجارية وسيلة الجات في تحرير التجارة العالمية من خلال اقامة نظام تجاري عالمي على قاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة. فهذه المفاوضات تشكل الاطار المناسب لخلق صيغة عالمية لتحرير العلاقات التجارية الدولية، بحيث يكون لها قوة الالتزام من جانب الدول المتعاقدة، وفي اطار هذه الطبيعة التفاوضية تضمنت الجات منذ نشأتها في يناير 1948 وحتى تاريخ انشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ثماني جولات للمفاوضات متعددة الاطراف وهي :

1. جولة جنيف 1947 (التعريفات الجمركية والاجراءات الحدودية).
2. جولة آنيي 1949 (التعريفات الجمركية والاجراءات الحدودية).
3. جولة توركي 1950 – 1951 (التعريفات الجمركية والاجراءات الحدودية).
4. جولة جنيف الثانية 1955–1956 (التعريفات الجمركية والاجراءات الحدودية).
5. جولة دبلن 1959 – 1962 (التعريفات الجمركية والاجراءات الحدودية).
6. جولة كنيدي 1963 – 1967 (التعريفات الجمركية واجراءات مكافحة الاغراق).
7. جولة طوكيو 1973–1979 (التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية).
8. جولة اورجواي 1986 – 1993 (التعريفات الجمركية – التدابير غير الجمركية – القواعد– الخدمات – الملكية الفردية – تسوية المنازعات – المنسوجات – الزراعة – انشاء المنظمة)).

وقد كان محور الاهتمام في هذه الجولات هو تشجيع النمو والتنمية وازالة تشوهات التجارة واقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر استقرارا وانفتاحا، وقد ركزت الجولات الأولى على تخفيض التعرفة الجمركية بينما ركزت جولة اورجواي على محاولة ازالة القيود غير الجمركية.

وتعتبر جولة اورجواي أهم الجولات وأكثرها طموحا، حيث تم التفاوض فيها ولأول مرة حول السلع الزراعية، وادخلت قطاع الخدمات وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة الى أخرى، وحماية الملكية الفكرية، كما أنها اختلفت عن الجولات السابقة في أن النتائج يجب قبولها جميعا أو رفضها جميعا ولا مجال فيها للقبول الجزئي، وبعد مفاوضات دامت سبع سنوات وقع ممثلوا (117) دولة في مدينة مراكش، في 15 نيسان 1994 اتفاقا عالميا للتجارة أصبح يعرف باتفاق مراكش كما تم

الاعلان عن انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي بدأت أعمالها في الأول من كانون الأول عام 1995، لتحل محل اتفاقية الجات. (الجوارين،2011).

- **أهداف منظمة التجارة العالمية:-**

إنضمت 164 دولة بصفة عضو في منظمة التجارة العالمية ، ويمثلون ما نسبته 98% من التجارة العالمية، وهنالك أكثر من 20 دولة تفاوض للإنضمام إلى المنظمة (منظمة التجارة العالمية، 2018)، وهذا بسبب الدور الذي لعبته هذه المنظمة في تيسير التجارة بين الدول الأعضاء والميزات التي منحتها لمنتسبيها وهنا يجدر بنا الاطلاع على أهداف هذه المنظمة والتي تم إنشائها في عام 1994 كنتيجة لجولة مفاوضات الإرغواي التي إستمرت من 1986 إلى 1993. (المنظمة العربية، 2005) و من بين أهم أهدافها:

1. ايجاد منتدى للمفاوضات التجارية : هدف المنظمة هو جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى يبحث فيه الأعضاء شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف .
2. تحقيق التنمية : تسعى منظمة التجارة العالمية الى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية منها والتي تمثل نسبة تزيد عن (75%).
3. تنفيذ اتفاقية اورغواي : أنيطت بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية اورغواي ، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها الى اطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية.
4. حل المنازعات بين الدول الأعضاء.
5. ايجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء : اتاحة فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وابراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.

- **الاتفاقيات الحالية لمنظمة التجارة العالمية:**

فيما يلي لمحة موجزة عن الاتفاقيات الحالية لمنظمة التجارة العالمية التي تغطي تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

- **الاتفاقيات متعددة الأطراف حول تجارة السلع**

المجموعة الأكبر من الاتفاقيات متعددة الأطراف هي تلك التي تتعامل مع تجارة السلع، ولكن ذلك لايعني أن السلع أكثر أهمية من الخدمات أو حقوق الملكية الفكرية وإنما يعكس حقيقة أن تجارة السلع كانت في الأصل التركيز الأساسي لصناع السياسات التجارية، واجتذبت الجزء الأعظم من الاهتمام. (منظمة التجارة العالمية،مركز التجارة الفلسطيني،2013)

ويمكن تقسيم الاتفاقيات متعددة الأطراف حول تجارة السلع من حيث الاهتمامات إلى:

1. **الاتفاقيات القطاعية**
   - الاتفاقية بشأن الزراعة
   - الاتفاقية بشأن الأقمشة والملابس
2. **اتفاقية المعايير والشروط الفنية**
   - اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية
   - اتفاقية العوائق الفنية في وجه التجارة
3. **الاتفاقيات التي تؤثر على عملية الاستيراد**
   - الاتفاقية بشأن تطبيق المادة السابعة من اتفاقية الجات(اتفاقية التقييم الجمركي)
   - اتفاقية الفحص قبل الشحن
   - اتفاقية قواعد المنشأ
   - اتفاقية إجراءات إجازة الاستيراد
4. **الاتفاقيات التي تتعامل مع المعالجات التجارية**
   - الاتفاقية بشأن تطبيق المادة السادسة من اتفاقية الغات(اتفاقية مكافحة الإغراق)
   - الاتفاقية بشأن الدعم والإجراءات التعويضية.

ملحق 9 : إتفاقية العوائق الفنية للتجارة (TBT Agreement)

أشارت اتفاقية "جات 1947" إلى القواعد والمعايير الفنية، الواجب اتباعها عند التصدير. كما كوِّنَت جماعة عمل، لتقييم أثر القيود غير التعريفية في انسياب التجارة الدولية. وقد توصلت تلك الجماعة إلى أن المعايير والقواعد الفنية المذكورة، تمثل أحد أهم العوائق غير التعريفية، التي تواجه المصدرين.

ومن ثَم، فهي تعوق انسياب تلك التجارة. وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات، التي بدأت في أعقاب انتهاء جولة طوكيو، توصلت 32 دولة إلى توقيع اتفاقية جماعية في خصوص العوائق الفنية للتجارة، أُطلق عليها، آنذاك، اسم: قواعد المعايرة Standards Code.

استهدفت تلك القواعد وضع أُسُس لتحضير، وتكييف، وتطبيق القواعد أو اللوائح الفنية (Technical Regulation)، والمعايير أو المواصفات القياسية (Standards)، وإجراءات تقييم المطابقة (Conformity Assessment). وقد أدى التوصل إلى اتفاقية حول العوائق الفنية للتجارة "TBT"(Technical Bariers to Trade) ، في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى تقوية وتوضيح أحكام قواعد المعايرة، الناجمة عن جولة طوكيو، حتى أمست جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية المنظمة. (العيساوي،1997)

- **التعريف بأهم مصطلحات الاتفاقية**

1. **القواعد الفنية أو اللوائح الفنية** (Technical Regulation): وثيقة تحدد فيها خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الانتاج وأنظمة الادارة ، وقد تشمل ايضاً المصطلحات والرموز والبيانات والتغليف ووضع العلامات ومتطلبات بطاقة البيان التي تطبق على المنتج أو طرق انتاجه أو تقتصر على أي منها وتكون المطابقة لها الزامية.
2. **المعايير أو المواصفات القياسية** (Standards): وثيقة تحدد قواعد أو ارشادات أو خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الانتاج وأنظمة الادارة للاستخدام العام والمتكرر، وقد تشمل ايضاً المصطلحات والرموز والبيانات والتغليف ووضع العلامات ومتطلبات بطاقة

البيان التي تطبق على المنتج أو طرق انتاجه أو تقتصر على أي منها، وتكون المطابقة لها غير الزامية.

وفي الحالتين فإن هاتين العبارتين تشملان ما يلي:-

- مواصفات المنتوجات.
- العمليات الانتاجية التي تؤثر على مواصفات المنتوج.
- التعابير والرموز.
- متطلبات التغليف ووضع العلامات والملصقات.

3. **إجراءات تقييم المطابقة:** هي كافة الإجراءات المتبَعة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في قياس مدى التوافق مع متطلبات القواعد والمعايير الفنية، وتشمل إجراءات اختيار العينات، والفحوصات، والتقييم، وتأكيد المطابقة، والتسجيل والاعتماد، والموافقة.

- **أهداف الاتفاقية**

1. **حماية الإنسان:** كإلزام صانعي السيارات بتركيب أحزمة الأمان، من أجل تقليل حجم الإصابات الناتجة من حوادث السيارات، أو إستخدام مواد معينة بمواصفات تعزل التيار الكهربائي، بغرض حماية المستهلك من التعرض لصدماتها.
2. **حماية النبات والحيوان:** كمنع استيراد أنواع معينة من الأسماك، ما لم تبلغ أطوالاً وحجوماً معينة؛ بهدف الحفاظ على نوعها من الانقراض.
3. **حماية البيئة:** كالحفاظ على المياه والتربة والهواء من التلوث، باشتراط تصنيع محركات السيارات، مثلاً، بمواصفات خاصة، لخفض نسبة الضرر.
4. **منع الغش:** إعتماد البيان (Labelling)، بحيث يحتوي على كلّ المعلومات الخاصة بالمنتج، حتى يتمكن المستهلك من التعرُّف على خصائص المنتج ومكوناته. وتُدرج تلك المعلومات بشكل يحُوْل دون تضليل المستهلك.
5. **أهداف أخرى:** كتحقيق مستوى معين من الجودة، وتجانس المواصفات الفنية للمنتج الواحد، الذي تصدره أكثر من دولة. ومثال على ذلك، وضع قاعدة للجودة تطلب أن تكون الفاكهة والخضراوات بحجوم معينة، كي يسمح باستيرادها.(مراد،1997)

- **أعباء التباين في القواعد الفنية أو اللوائح الفنية**

1. في ما يخص عمليات الإنتاج الكبير: إن عدم التناسق في اللوائح الفنية بين الدول، يرهق الشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، في سعيها للتوافق مع المعايير المختلفة. وفي المقابل، سيخفِّض تناسقها على نطاق دولي من الأعباء.

2. تقييم المطابقة: إن اختلاف إجراءات تقييم المطابقة بين الدول، من شأنه زيادة النفقات، التي تتحملها شركة ما، لتأكيد مطابقة منتجها للقواعد الفنية المعمول بها في الدول المستوردة المختلفة.

3. الحصول على المعلومات: زيادة الإجراءات الخاصة بالبحث ودراسة النتائج وتشمل مثلاً، تقييم الأثر الفني للتشريعات (Regulatory Impact analysis)، وتدريب الخبراء.

4. نفقات مفاجئة: تنجم عن التوافق مع الإجراءات الجديدة التي قد تطبقها دولة ما، بصورة مفاجئة. (عبد الحميد،2003)

- **مبادئ اتفاقية العوائق الفنية للتجارة**

1. تجنيب انسياب التجارة العوائق غير الضرورية.
2. الابتعاد عن وضع لوائح فنية ذات أثر سلبي على التجارة، ويكون ذلك بالتركيز على أداء المنتج، مع مراعاة تباين الأذواق (Tastes) والدخول (Income)، إلخ... بين دولة وأخرى. والسماح للدول المختلفة بقدر من المرونة، لوضع وإنفاذ اللوائح الفنية التي تلائمها. فيمكن للدولة المستوردة اشتراط أن تكون الأبواب التي يتم إستيرادها للسوق المحلي مقاومة الحريق بحيث تثبت مقاومتها للحريق، ولكنها لا تستطيع أن تلزم الدولة المصدرة بأن تكون تلك الأبواب مصنوعة من مادة الحديد بسماكة معينة.
3. معاملة المنتجات المستوردة معاملة نظيرتها الوطنية، سواء في تطبيق القواعد الفنية أو إجراءات تقييم المطابقة.
4. تجانس القواعد الفنية أو اللوائح الفنية (Technical Regulation)، المستخدمة في الدول المختلفة، بشكل يحقق العديد من المكاسب لكلّ من المنتج والمستهلك. فهي تتسبب في إنخفاض تكاليف الإنتاج، إذا كانت اللوائح المعمول بها متجانسة في جميع الدول، التي يتعامل معها. أمّا

مكاسب المستهلك، فتنجم عمّا توفره تلك القواعد الفنية المتجانسة من بدائل اقتصادية عديدة، للاختيار والمفاضلة بين المنتجات.

5. استخدام التوصيات والإرشادات والقواعد الدولية ذات الصلة، أو أجزاء منها، ما دامت تؤدي الغرض الحمائي المطلوب منها في الدولة، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من التجانس بين اللوائح المستخدمة في الدول المختلفة. ويستثنى من ذلك الاحتياجات، التي لا يوجد بشأنها توصيات أو معايير أو إرشادات دولية.

6. السماح للدول النامية بوضع معايير وقواعد فنية، توافق إمكانياتها، التكنولوجية والإنتاجية، وتراعي احتياجاتها، التنموية والتمويلية والتجارية. وتعطيها الحق بالطلب من منظمة توحيد القياس العالمية (ISO) أن تضع المعايير والقواعد، ما دام ذلك ممكناً، للمنتجات التي تهم تلك الدول.

7. تشجيع الدول على الالتزام بمبدأ تكافؤ القواعد الفنية أو اللوائح الفنية، أيْ قبول كلّ منها ما تضعه نظائرها من تلك القواعد، التي تحقق الأهداف الحمائية نفسها، ولكن بطرائق مختلفة؛ وذلك تيسيراً للتجارة الدولية، إذ إن عملية تحضير معايير وقواعد فنية موحدة لكلّ الدول، قد تستغرق عدة سنوات.

8. اعتراف الدول المتبادلة بنتائج تقييمها للمطابقة، ما يذلل إحدى المشكلات المهمة، التي تواجه المصدرين، وهي ارتفاع نفقات الفحوصات المتعددة لذلك التقييم، عند تصدير السلعة إلى غير دولة، فضلاً عن صعوبة موافقة كلّ الدول، المصدر إليها السلعة، على مواصفاتها الفنية، بسبب اختلاف الخبراء في إجراءات تلك الفحوصات.

9. إنشاء كلّ دولة عضو مركزاً للاستعلام، يقدم المعلومات والمستندات الخاصة بالقواعد الفنية للدول، ما يمهد للدول النامية، تنفيذ اتفاقية العوائق الفنية للتجارة، ويسهل لها الحصول على المعلومات المتعلقة بالقواعد والمعايير الفنية للدول المختلفة.

10. مدونة السلوك الجيد (The Code of Good Practice)، هي قواعد شاملة لجميع الأنظمة المتعلقة بالشفافية، ووضع وتطبيق المواصفات القياسية، الصادرة عن أجهزة التوحيد القياسي المختلفة. وذلك أنّ المنتجين يستخدمون مواصفات اختيارية والتي غالباً ما يتم وضعها من قبل هيئات المواصفات والمقاييس المحلية، وقد تكون تلك المواصفات معيقاً أمام التجارة الدولية إذا ما كانت تختلف من بلد لآخر ومن هنا فقد طورت الاتفاقية هذه المدونة كمرجعية

للهيئات المحلية المعنية بالمواصفات والمقاييس بحيث يتوجب عليها التقيد بها عند إعداد أو اعتماد المواصفات القياسية.

11. حق كلّ من الدول الأعضاء، وخاصة النامية منها، التقدم بطلب معونات فنية من نظائرها الأخريات، أو من سكرتارية منظمة التجارة العالمية؛ وتعطي الأولوية للدول الأقل نمواً. وتشمل المعونة الفنية ما يلي:

أ. كيفية تحضير القواعد الفنية، وإنشاء أجهزة التوحيد القياسي.

ب. مساعدة الشركات، في الدول النامية خاصة، على إنتاج سلع موافقة للشروط الفنية في الدول التي تستوردها.

ج. عقد ندوات خاصة بالقواعد الفنية للتجارة. (عبد الحميد،2003)

ملحق 10 : إتفاقية الصحة والصحة النباتية (SPS Agreement)

المسار الذي أنتج إتفاقية الصحة والصحة النباتية (مثني،2000)، ويمكن تناول ذلك بالنقاط التالية:

- قامت العديد من دول العالم بتشديد تشريعاتها لتلافي أي إحتمال لدخول الآفات والأمراض إلى أراضيها خاصة تلك الآفات غير المستوطنة والتي لا تملك الأصناف والسلالات المحلية أي نوع من المقاومة ضدها.
- استمر السعي العالمي لتحرير التجارة والذي تمت بلورته في إتفاقية الغات لعام 1948 فقد نصت مادتها الأولى على (وجوب أن تعطي الدولة أية معاملة تفضيلية كانت قد أعطتها لمنتج ما من أية دولة إلى المنتجات المشابهة للدول المتعاقدة "الأعضاء الموقعون على الإتفاقية")
- طالبت اتفاقية الغات الدول الموقعة على الإتفاقية بضرورة عدم التمييز في المعاملة بين السلع المستوردة والسلع المحلية بما يعطي أفضلية للسلع المحلية في السوق بخصوص الضرائب والرسوم وغيرها.
- عادة ما تكون المزروعات المحلية متكيفة لدرجة ما مع الآفات المحلية وكذلك يتوفر لدى المنتجين المعرفة الكافية نوعا ما بطرق الوقاية من هذه الآفات ومكافحتها.
- تم صياغة فقرة في اتفاقية الغات تسعى لخلق توزان بين تحرير التجارة العالمية وبين الحرص على عدم إنتقال الآفات والأمراض بين الدول والتي نصت على "**حق الدولة في تقييد المستوردات لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات ما دامت هذه الحماية لا تؤدي لتمييز بين الدول المصدرة وما لم تستغل هذه الإجراءات كأداه لتقييد التجارة**".
- لجأت العديد من دول العالم لاستخدام هذه المادة كذريعة لتقييد المستوردات الزراعية لحماية منتجاتها المحلية، في ضوء تباين كُلف الإنتاج بين دولة وأخرى وتباين الأسعار السائدة في مختلف البلدان وذلك لشعورها بخطر تضرر قطاعاتها الزراعية أمام هذا الكم الهائل من المستوردات الزراعية الرخيصة.
- أدى التزايد في التذرع بهذه المادة لتقييد التجارة في السلع الزراعية بالإضافة لإستخدام الإجراءات الفنية مثل الملصقات والفحوصات المخبرية وغيرها من المعيقات إلى بحث الموضوع خلال جولة مفاوضات طوكيو (1973–1979) مما أدى إلى إقرار اتفاقية العوائق

الفنية للتجارة (TBT) وقد عالجت هذه الاتفاقية الكثير من الأمور المتعلقة بتجارة السلع الزراعية والتي كانت تستغل من قبل بعض الدول لتقييد التجارة مثل وضع الملصقات على المنتجات الغذائية ومتطلبات الفحوصات ومتبقيات المبيدات وغيرها.(النجار،1996).

- تم التفاوض أثناء محادثات طوكيو على تشجيع الدول لتوحيد التدابير الصحية المطبقة وهو ما يعرف بمبدأ تناسق التدابير (Harmonization)، وقد أسست هذه الفكرة لتبني مرجعية عالمية لتدابير الصحة والصحة النباتية التي يمكن للبلدان المشاركة فيها ولتكون تدابير تقبلها كافة الدول الأعضاء.
- إعطاء الحق للدول الأعضاء بتبني إجراءات أكثر صرامة في حالة توفر دليل علمي مدعم بدراسة تقييم المخاطر من خلال تدابير الصحة والصحة النباتية.
- إعتماد مؤسسات عالمية كمرجعية في تقييم المخاطر وهي ما عرفت بالأخوات الثلاثة (The Three Sisters):
  - هيئة الدستور الغذائي (Codex Alimentarius).
  - المنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)(Office International Des Eptzooties).
  - الاتفاقية الدولية لإنتاج النباتات (IPPC) (International Plant Production Convention).
- وقد اتفقت الدول الموقعة على إقرار مبدأ التجانس في توحيد المعايير عبر اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية من خلال الاعتماد على المواصفات المرجعية العالمية لهذه المؤسسات الثلاثة ليتم الاحتكام لها.
- يحق لأي دولة من الدول، القيام بإجراءات تهدف إلى حماية الصحة والصحة النباتية لديها عندما ترى ان هذه المواصفات العالمية غير كافية لتوفير درجة الحماية المطلوبة.
- تم الاتفاق على إقرار مبدأ الإخطار بين الدول، أي انه يجب على الدول عند تبني معيار معين (مخالف للمعايير الدولية العادية) أن تبلغ سكرتارية الغات بهذا المعيار ومبرراته وقد أضاف هذا مبدأ الشفافية (Transparency) وتم تطوير آلية فض النزاعات للحكم بين الأعضاء فيما يطرأ من أمور وهذه الآلية لم تكن متوفرة في اتفاقية الغات.

- تم توقيع اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية في 15 نيسان عام 1994 على ان تدخل حيز التنفيذ بتاريخ 1995/1/1 باستثناء الدول الاقل نمواً التي حظيت بفترة سماح استمرت خمسة اعوام قبل تطبيق الاتفاقية.

- **الأفكار الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في تطبيق الاتفاقية هي:**
  - التناسق(Harmonization).
  - إيجاد آلية اخطار مناسبة تتسم بالشفافية (Transparency).
  - إيجاد آلية لفض النزاعات الناشئ (Consultations and Dispute Settlement)
  - ضرورة إيضاح السند العلمي لأي من التدابير و عدم اتخاذ تشريعات اشد دون مبرر علمي مدعم بدراسة تحليل مخاطر (Assessment of Risk and Determination of the Appropriate Level Protection of sanitary or Phytosanitary)

- **أهم بنود الاتفاقية والمبادئ التي استندت عليها الاتفاقية**

(The Law and Policy of the WTO- Third Edition)

1. يجب ان يبقى حظر الاستيراد في حدوده الدنيا الضرورية لتحقيق اهدافه وان يستند الى دليل علمي يبنى الحظر على أساسه.
2. **الشفافية** (Transparency)**:** على الدولة ان تبلغ شركاءها التجاريين عن أي معيار جديد تنوي اتخاذه.
3. **التناسق**(Harmonization)**:** تشجيع الدول إعتماد تدابير متناسقة مع التدابير الصادرة عن المؤسسات الدولية ذات الخبرة، مع حق الدولة في اتخاذ ما يلزم من التدابير الإضافية ما دامت تستند الى مبررات علمية وعملية تقييم مخاطر معترف بها عالميا.
4. **التماثل:** تحث الاتفاقية الدول الأعضاء على قبول المواصفات الدولية الصادرة عن المؤسسات السابقة الذكر وكذلك قبول تدابير الدول الأخرى ما دامت مطابقة للتدابير العالمية او للتدابير المطبقة في الدولة المستوردة.

5. **التكافؤ** (equivalence) : على الدول الأعضاء اعتبار تدابير الدول الأخرى مماثلة لتدابيرهم حتى ولو كان هناك اختلافات بينها طالما انها تتضمن نفس مستوى الحماية المنصوص عليه في قوانينها.
6. يجب ان لا تزيد إجراءات الفحص والمعاينة للسلع المستوردة عن تلك المطبقة على السلع المحلية.
7. **شهادة تقييم المطابقة** (Conformity Assessment)**:** هي تلك الوثيقة التي تصدرها هيئة معترف بها – لدى الدولة المستوردة – لشحنة ما تنص على ان الإرسالية المنوي تصديرها لذلك البلد مطابقة للمواصفات المطبقة فيه، وغالبا ما تشجع الاتفاقية الدول الأعضاء على قبول الشهادات الصادرة من بقية الأعضاء، والأصل افتراض صحة هذه الشهادات ما لم يتكرر حدوث اكتشاف خلل ما نتيجة فحص عينات ممثلة لعدة مرات.
8. **الاعتراف المتبادل:** تشجع الاتفاقية الدول على القيام بالاعتراف المتبادل بصحة وسلامة الإجراءات المطبقة في بلدها والاعتراف بالشهادات التي يصدرها ذلك البلد وفي هذه الحالة فإن على الدول التي توقع اتفاقية الاعتراف المتبادل، قبول الشهادات التي يصدرها الطرف الاخر دون ان يمنعها هذا من اخذ عينات للفحص بشكل عشوائي من بعض الإرساليات للتأكد من المطابقة.
9. **نقاط الاخطار والاستعلام:** تطالب الاتفاقية كل دولة عضو باقامة مكتب للإخطار عن جميع القرارات التي قد تؤثر على تجارة السلع الزراعية لمنظمة التجارة العالمية وللدول الأعضاء ويعمل هذا المكتب كنقطة استعلام للرد على الاستفسارات الواردة من الدول الأعضاء حول هذه القرارات او حول اي أمر آخر.
10. **قواعد السلوك الجيد:** يشجع هذا الاتفاق إجراءات الشفافية في اتخاذ القرارات بحيث تكون معروفة محليا وخارجيا ويسهل الوصول لها من قبل المصدرين والمستوردين وكذلك لضمان ان هذه الإجراءات تُطبق على التقسيمات الإدارية كافة داخل البلد الواحد.

- **أهمية المعرفة التفصيلية لاتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية:**

1. حماية السوق المحلي من تدفق المنتجات الرخيصة ورديئة النوعية وغير المناسبة للاستهلاك البشري.

2. القدرة على تعظيم الصادرات الزراعية من خلال المعرفة الدقيقة بالشروط الصحية اللازمة لدخول الأسواق المهمة ولتفويت الفرص على بعض الدول المستوردة لاستخدام هذه التدابير كأداة لمنع دخول المنتجات الى الأسواق.
3. حماية الإنسان والحيوان والنبات من مخاطر انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض ومن المخاطر الناجمة عن المواد المضافة الى الغذاء والكائنات المسببة للمرض الموجودة في الأطعمة .

ورغم كل المحاولات الدولية لتقييد استخدام المعايير الصحية على المعايير الضرورية، إلا أنها تستخدم وعلى نطاق واسع لعرقلة الحركة التجارية بين مختلف الدول. فعلى سبيل المثال تبين الدراسات بأن أكثر العوامل تأثيراً على إمكانية تصدير الحاصلات الزراعية من جمهورية مصر العربية للاتحاد الأوروبي هي متطلبات الصحة والصحة النباتية.(**العيساوي، 1997م**).

ومن ناحية أخرى فإن اتفاقية الصحة والصحة النباتية تختلف عن اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة من حيث:

1. تنص اتفاقية العوائق الفنية على تطبيق معايير الانتاج وفقاً للدولة الأكثر رعاية فيما تسمح اتفاقية الصحة والصحة النباتية بتطبيق المعايير على أساس تمييزي شريطة أن يكون التمييز مبرراً وهذا يرتبط باختلاف ظروف المناخ و مدى تأثير الأوبئة والأمراض في البيئات المختلفة.
2. تتيح اتفاقية الصحة والصحة النباتية مرونة أكثر للدول في عدم التقيد المطلق بالمعايير الدولية اذا ما اقتضت ذلك الظروف المناخية والجغرافية والتقنية على أن يتم تبرير الاختلاف في تطبيق المعايير بين مصدر وآخر، كما تتيح الاتفاقية تطبيق معايير تفوق مستوى الحماية التي توفرها المعايير الدولية عندما تقرر الدولة حاجتها لمستوى حماية أعلى وإذا كانت هناك مبررات علمية لذلك وأن يكون مستوى الحماية معتمداً على عملية تقييم المخاطر.
3. تتيح اتفاقية الصحة والصحة النباتية اعتماد تدابير صحية مؤقتة كإجراء وقائي عندما تكون مخاطر انتشار الأمراض بارزة وظاهرة دون أن يكون هناك دليل علمي كاف على ذلك.
4. اللوائح الفنية الإلزامية والمواصفات القياسية الاختيارية السارية أو المقترح تطبيقها.
5. إجراءات تقييم المطابقة المعمول بها أو المقترحة.
6. تدابير الصحة والصحة النباتية السارية أو المقترح تطبيقها.
7. إجراءات تقييم المخاطر .

8. إجراءات المراقبة والتفتيش والحجر الصحي.

9. إجراءات اعتماد المواد المضافة الى المواد الغذائية.

وفي كافة الأحوال فإن كلا الاتفاقيتين تشترطان على كل عضو إنشاء (نقاط استعلام) تقوم بتزويد الجهات المعنية بما يلي (The Law and Policy of the WTO- Third Edition،2012)

فهرس الجداول

جدول رقم (1.3):اختيار العينة لكل وزارة حسب حجم المجتمع لديها 60
جدول رقم (2.3): الجهات المختصة في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية (41-2013) 61
جدول رقم (3.3.أ): توزيع الموظفين حسب الأعمار 62
جدول رقم (3.3.ب): توزيع الموظفين حسب جنس 63
جدول رقم (3.3.ج): توزيع الموظفين حسب مكان السكن 63
جدول رقم (3.3.د): توزيع الموظفين حسب سنوات الخبرة..... 64
جدول رقم (3.3.هـ): توزيع الموظفين حسب درجتهم العلمية 65
جدول رقم (3.3.ح): توزيع الموظفين حسب مكان عملهم..... 65
جدول رقم (3.3.ك): توزيع الموظفين حسب طبيعة العمل 66
جدول رقم (4.3.أ): توزيع المصانع حسب جنس..... 68
جدول رقم (4.3.ب): توزيع المصانع حسب موقعها 68
جدول رقم (4.3.ج): توزيع أصحاب المصانع حسب المستوى العلمي 69
جدول رقم (5.3): معامل كرونباخ ألفا ثبات الاستمارة الجهة المختصة..... 72
جدول رقم (6.3): معامل كرونباخ ألفا ثبات استمارة المشتغلين..... 73
جدول رقم (7.3): مفتاح التصحيح..... 75
جدول رقم (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة الجهات المختصة بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء مرتبة ترتيبا تنازلياً 80
جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة كل من وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالموا والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء . 83
جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإلتزام الجهات المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية مرتبة ترتيبا تنازلياً 86
جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين إلتزام وزارة الصحة ووزارة الإقتصاد بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية 90
جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرأي الجهات الرقابية في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة مرتبة ترتيبا تنازلياً..... 92

جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين رأي وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة..... 94
جدول رقم (7.4.أ): معرفة الجهات المختصة لمتغير المؤهل العلمي..... 95
جدول رقم (7.4.ب): معرفة الجهات المختصة لمتغير مكان العمل 96
جدول رقم (7.4.ج): إرتباط سنوات الخدمة بمعرفة الجهات المختصة..... 96
جدول رقم (7.4.د): معرفة الجهات المختصة لمتغير طبيعة العمل 97
جدول رقم (8.4.أ): إلتزام الجهات المختصة لمتغير المؤهل العلمي 98
جدول رقم (8.4.ب): إلتزام الجهات المختصة لمتغير مكان العمل..... 99
جدول رقم (8.4.ج): إرتباط سنوات الخدمة بإلتزام الجهات المختصة 99
جدول رقم (8.4.د): إلتزام الجهات المختصة لمتغير طبيعة العمل 100
جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المشتغلين بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاسيكية المعدة لملامسة الغذاء مرتبة ترتيبا تنازلياً 103
جدول رقم (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإلتزام المشتغلين بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية مرتبة ترتيبا تنازلياً 107
جدول رقم (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرأي المشتغلين في تأثير تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء والتعليمات ذات الصلة مرتبة ترتيبا تنازلياً.....110
جدول رقم (12.4.أ): معرفة المشتغلين لمتغير موقع المنشأة.....111
جدول رقم (12.4.ب): معرفة المشتغلين لمتغير المؤهل العلمي 112
جدول رقم (13.4.أ): إلتزام المشتغلين لمتغير موقع المنشأة 113
جدول رقم (13.4.ب): إلتزام المشتغلين لمتغير المؤهل العلمي.....113
جدول رقم (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة حسب متغير معرفة المشتغلين و الجهات المختصة واختبار Independent Samples T-Test للفروقات حسب متغير المشتغلين والجهات المختصة.....114
جدول رقم (15.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة حسب مدى إلتزام المشتغلين والجهات المختصة واختبار Independent Samples T-Test للفروقات حسب متغير المشتغلين والجهات المختصة.....115

فهرس الملاحق

ملحق 1: قائمة المحكمين 137

ملحق 2: استمارة الجهات المختصة.....138

ملحق3: إستمارة المشتغلين (المصانع) 142

ملحق 4 : معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من الفقرات والدرجة الكلية لاستبانة الموظفين الحكومين 146

ملحق5: معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من الفقرات والدرجة الكلية لاستبانة المشتغلين ...149

ملحق6: فحص التوزيع الطبيعي للمؤشرات المستخدمة في التحليل باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Z لدرجات الاستجابة الكلية لاستمارة الجهة المختصة 152

ملحق 7 : فحص التوزيع الطبيعي للمؤشرات المستخدمة في التحليل باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Z لدرجات الاستجابة الكلية لاستمارة المشتغلين 155

ملحق 8 : منظمة التجارة العالمية (WTO) 157

ملحق 9 : إتفاقية العوائق الفنية للتجارة (TBT Agreement) 160

ملحق 10 : إتفاقية الصحة والصحة النباتية (SPS Agreement).....165

فهرس الأشكال

شكل (1.2): عناصر البنية التحتية للجودة..... 16
شكل (2.2) تقييم الأثر التشريعي (دليل تقييم اثر التنظيمي للتشريعات والتدخلات الحكومية،2017) 20
شكل (3.2): الرمز الخاص بملائمة المادة لملامسة الغذاء..... 37

فهرس المحتويات

إقرار .....أ
شكر وعرفان ..... ب
الملخص ..... و
Abstract.....ط

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها 1
1.1- المقـــدمـــة..... 1
2.1- مشكلـــة الدراســـة..... 2
3.1- أهميـــة الدراســـة..... 3
4.1- مبررات الدراسة..... 4
5.1- أهداف الدراسة..... 5
6.1- أسئلة الدراسة..... 5
7.1-فرضيات الدراسة: 6
8.1- منهج وأدوات الدراسة..... 7
1.8.1 أدوات الدراسة:..... 8
9.1- مجتمع الدراسة..... 8
10.1- عينـــة الـــدراســـة..... 9
11.1- حدود ومحددات الدراسة..... 9
1.11.1- حدود الدراسة:..... 9
2.11.1- محددات الدراسة:..... 10
3.11.1- مكان البحث:-..... 10
12.1- هيكلية الدراسة 10

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 12
1.2- الإطار النظري..... 12
1.1.2 التعليمات الفنية الإلزامية: 12
2.1.2 البنية التحتية للجودة وتقييم الأثر التشريعي 15

3.1.2 عناصر البنية التحتية للجودة:..... 16
4.1.2 تقييم الأثر التشريعي (RIA)..... 18
5.1.2 المواد البلاستيكية الملامسة للغذاء ومخاطر إرتحال مواد كيميائية على صحة الانسان .. 21
2.5.1.2المذيبات..... 25
3.5.1.2 المطريات 25
4.5.1.2 مواد التثبيت..... 26
6.5.1.2 الأخضاب والصبغات..... 27
7.5.1.2 مواد الاضافة..... 27
8.5.1.2 إستخدامات البلاستيك كملامسة للأغذية: 28
6.1.2 صناعة المواد والأدوات البلاستيكية الملامسة للغذاء في فلسطين 30
7.1.2–صناعة الحبيبات البلاستيكية الأولية في فلسطين..... 31
8.1.2–الصناعات التحويلية البلاستيكية في فلسطين..... 31
9.1.2–التعليمات الفنية الإلزامية (41–2013) الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الخاصة بملامسة الغذاء ودور الجهات المعنية في تطبيقها 33
1.9.1.2–تعريف بالتعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الخاصة بملامسة الغذاء:..... 34
10.1.2–أهداف ومجال التعليمات الخاصة بالمواد والادوات البلاستيكية الخاصة بملامسة الغذاء: 35
1.10.1.2 الأهداف: 35
2.10.1.2 المجال:..... 35
3.10.1.2 طرح المواد والأدوات البلاستيكية المعدة لملامسة الغذاء في السوق:..... 36
2.2–الجهات المعنية:..... 38
1.2.2 دور وزارة الاقتصاد الوطني في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية: 38
2.2.2 إدارة الصناعة: 38
3.2.2 إدارة حماية المستهلك: 39
4.2.2 دور وزارة الصحة في تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية:..... 40
1.4.2.2. دائرة صحة البيئة:..... 41
2.4.2.2 مختبر الصحة العامة المركزي: 41
3.2–الدراسات السابقة..... 43
1.3.2–الدراسات التي تناولت مخاطر إرتحال المواد الكيميائية من المواد البلاستيكية للغذاء ... 43

2.3.2الدراسات التي تناولت أدوات إتخاذ القرار بإرتحال مواد كيميائية: 50

الفصل الثالث: المنهج والإجراءات 57
1.3- المقدمة..... 57
2.3- منهج الدراسة 57
3.3- مجتمع الدراسة..... 58
4.3-أداة الدراسة..... 58
5.3- عينة الدراسة..... 59
6.3-خصائص افراد عينة الدراسة (للحكومة)..... 61
7.3-فحص ملائمة البيانات لطرق التحليل الإحصائي في إستمارة الجهة المختصة..... 66
8.3-ملائمة بيانات إستمارة الجهة المختصة 67
9.3-خصائص افراد عينة الدراسة من المشتغلين (المصانع) 68
10.3-فحص ملائمة البيانات لطرق التحليل الإحصائي لاستمارة المشتغلين..... 70
11.3-ملائمة بيانات إستمارة المشتغلين..... 70
12.3-صدق الاختبار 71
1.12.3-صدق المحكمين: 71
2.12.3-صدق الاداة:..... 71
13.3-ثبات الأداة 72
1.13.3-ثبات الأداة لإستبانة الجهة المختصة:..... 72
2.13.3-ثبات الأداة لاستبانة المشتغلين:..... 73
14.3-إجراءات الدراسة..... 73
15.3-المعالجات الإحصائية:..... 74
16.3-تصحيح أداة الدراسة..... 75

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها 76
1.4- مقدمة:..... 76
1.1.4- نتائج إستبانة الجهات المختصة (وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد):..... 77
1.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الاول:..... 77
2.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني:..... 81

3.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث:..... 84
4.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع:..... 87
5.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس:..... 91
6.1.1.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السادس:..... 93
4.1.4-معرفة الجهات المختصة تبعا للفروق في المتغيرات المستقلة:..... 95
5.1.4-إلتزام الجهات المختصة تبعا للفروق في المتغيرات المستقلة:..... 97
2.4-نتائج إستبانة المشتغلين.....100
1.2.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السابع:.....101
2.2.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثامن:.....104
3.2.4-النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة التاسع:.....108
4.2.4معرفة المشتغلين تبعا للفروق في المتغيرات المستقلة:.....110
5.2.4إلتزام المشتغلين تبعا للفروق في المتغيرات المستقلة:.....112
6.2.4 تحليل الفروقات بين الجهات المعنية (المشتغلين والجهات المختصة) 114
9.2.4- مناقشة النتائج 115
10.2.4-إستخدام نتائج الدراسة كدليل عند القيام بتحليل الأثر التشريعي (RIA) 119

الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات.....126
1.5 المقدمة 126
2.5 النتائج الرئيسية.....127
3.5 الإستنتاجات 129
4.5 التوصيات 130
قائمة المراجع :- 132
قائمة الملاحق.....137
فهرس الجداول.....171
فهرس الملاحق 173
فهرس الأشكال.....174
فهرس المحتويات 175